الإثنين 18 شباط 2019
العدد 3690 السنة الثالثة عشرة
lundi 18 Février 2019 no 3690 13ème année
32 صفحة
1000 ليرة
الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com

رأس المال
كيف نخفّض فاتورة الاستيراد؟

● **صندوق النقد**
المرشد إلى إعادة هيكلة الدين

● **استطلاع**
هذا هو البديل عن وصفة الحكومة

مغارة الاتصالات: صفقة مشبوهة ومخاوف من خرق أمني

من يراقب «داتا» الخلوي؟ [2]

بلدية بيروت
دعوا السيّارات تأتي إليّ!
[6 ـ 7]

تريد بلدية بيروت حل أزمة ازدحام السير في العاصمة بإنشاء مواقف للسيارات في قلب بيروت، لا على مداخلها، ومن خارج خطة متكاملة للنقل العام. ما يتوقع أن يزيد من حدّة الأزمة! (هيثم الموسوي)

قضية

الحراك الشعبي مستمر
يسقط حكم المصارف
4

تقرير

السعودية تعزّز «الحرب الناعمة» في العراق
12

اليمن

عُقد الحديدة تتحلحل
اتفاق نهائي على إعادة الانتشار
14

قضية اليوم

مغارة الاتصالات: صفقة مشبوهة ومخاوف من خرق أمني

من يراقب «داتا» الخلوي؟

شكوك كثيرة تُثيرها مسألة «دخول» إحدى الشركات إلى قطاع الاتصالات في لبنان عبر تسويقها منتج الـ DPI المعدّ لكشف بيانات المُستخدمين وحركتهم. هذه الشكوك تتعدّى مسألة الفساد المالي «المعتاد» في القطاع الذي يحكم عمليات التلزيم وتتخطّاه الى مخاوف من احتمال إجراء خرق أمني. ولعلّ ما يُعزّز هذه المخاوف، هو ما يُثار حول علاقة هذه الشركة بشركة أميركية مُدانة بموجب قرارات قضائية بسرقة معلومات المُستخدمين وبيعها لجهات «مجهولة»

هديل فرفور

تدرس شركة «تاتش» حالياً عرضاً مُقدّماً من شركة nexius يتعلّق بشراء منتج الـDPI) Deep packet inspection). هذا المنتج، وفق عدد من الخبراء الذين تواصلت معهم «الأخبار»، يسمح بتحديد وكشف ما سمّوه «سلوك مُستخدم الهاتف الذكي»، مع ما يتضمّنه من تسجيل جميع التطبيقات والمواقع التي يزورها حامل الهاتف ويستخدمها، فضلاً عن معرفة الجهات التي يتواصل معها عبر التطبيقات غير المشفّرة.

شركة «تاتش» لا تملك هذا المُنتج حتى الآن، في حين أنّ شركة «ألفا» لديها منتج الـDPI منذ عام 2015 (وقد أوكلت تشغيله في الفترة السابقة لشركة PROCERA بموجب عقد رضائي قبل أن تستغني عن الشركة

> **أعلنت الشركة الأميركية المدانة بسرقة بيانات وبيعها انضمام أحد مؤسسي «نكسيوس» إليها**

> **مصادر «تاتش»: الوزارة كانت تدفع باتجاه التعاقد مع «نكسيوس»، لكننا لم نحسم أمرنا بعد**

بعدما قيل إنها إسرائيلية)، علما بأنّ «ألفا» وقّعت عقداً بالتراضي مع شركة nexius المذكورة أعلاه منذ نحو سنة، بعد موافقة وزارة الاتصالات، لشراء منتج DPI الجديد ودفعت مُسبقاً نحو 3 ملايين دولار للحصول عليه، باعتراف المعنيين في الشركة أنفسهم. المُفارقة أنّ هذا المنتج الجديد لا يزال قيد التطوير ولم يجهز بعد! ما يعني أن «ألفا» دفعت كلفة منتج قبل أن يصبح موجوداً، فيما تسعى الشركة صاحبة المنتج في الوقت الراهن إلى تسويقه وبيعه لشركة «تاتش». وفيما تقول مصادر في إحدى الشركات المنافسة لـ«nexius» إنّ كلفة شراء وتشغيل منتج الـ DPI لا تتجاوز المليوني دولار، وإنّ العقد الموقع مع «ألفا» ينصّ على دفع سبعة ملايين دولار، ما يعني أن خمسة ملايين دولار إضافية ستُدفع من مال وزارة الاتصالات»، تؤكّد مصادر «ألفا» لـ«الأخبار» أنّ شركة nexius ستتقاضى 3 ملايين دولار فقط.

تلزيم بالتراضي: أبعد من تنفيعات؟
لم تُنظّم «ألفا» مناقصة لاستدراج عروض الشركات التي ستحلّ مكان شركة procera. أمّا السبب، فبرأي مصادر الأولى، هو «غياب شركات موثوقة في السوق، إذ إنّ غالبيتها تكون إسرائيلية أو مملوكة من شركات إسرائيلية. لذلك فضّلنا تلزيم شركة nexius لأنّها لبنانية، وقرّرنا منحها الوقت لإنتاج منتج الـ DPI».

في المُقابل، تعرض مصادر شركات منافسة لـ«نكسيوس» وجود ثلاث شركات تملك المنتج جاهزاً في السوق، وهي سبق لها أن تقدّمت بعروض لدى إدارة «تاتش» وهي: شركة protei الروسية، Vedicis الفرنسية وشركة F5 الأميركية، «ما يعني حجة غياب الشركات والعروض غير منطقية»، على حد تعبير المصادر.

إلّا أن قضية nexius ومنتجها الجديد تتعدّى مسألة «الفساد المالي» والتنفيعات الحاصلة في قطاع الاتصالات وتتخطّاه إلى شكوك جديّة تتعلّق بقضية خرق أمني بسبب حساسية المنتج المذكور.

فمن هي شركة NEXIUS؟ وما هي علاقتها بشركة COMSCORE الأميركية المتهمة بسرقة بيانات المستخدمين؟

لا وجود لاسم شركة NEXIUS في السجلّ التجاري في لبنان، ما يعني أنها ليست لبنانية، بخلاف ما تم الترويج له (علماً بأن مالكيها يؤكدون أنها «لبنانية، لكنها مسجلة في دبي وان في شركة «وايكوم» التابعة لها والمسجلة في لبنان، نحو 200 موظف لبناني يعملون من لبنان على تطوير البرامج»). في المبدأ، فإنّ البحث عن اسم «نكسيوس» على موقع «بلومبرغ» يُبيّن أنها مملوكة من قبل شركة COMSCORE الأميركية ولديها ستة فروع، من بينها فرع في المنطقة الحرة في دبي/ جبل علي، وهو الفرع الذي تقدّم بالعرض لدى شركة «تاتش» والذي سبق أن تقدّم لشركة «ألفا». اللافت أنّ شركة COMSCORE الأميركية سبق أن أُدينت، بموجب أحكام قضائية صادرة بحقها، بسرقة داتا المستخدمين وبيعها لجهات سرّية. إذ يظهر في هذا الصدد وجود حكم قضائي مبرم صادر بتاريخ 2013/1/31 (https://www.hldataprotection.com/files/2013/04/Complaint.pdf) بحق الشركة، يُثبت أنها قامت بسرقة معلومات المُستخدمين بطريقة غير شرعية من خلال مقرصنين، فضلاً عن استخدامها برامج لاختراق الحواسيب الشخصية وسرقة الملفات وكلمات المرور الخاصة بالمستخدمين وغيرهم.

كذلك، فإنّ قراراً قضائياً آخر صادراً بتاريخ 2017/7/28 (http://securities.stanford.edu/filings-documents/1057/c100_09/2017728_r01x_16CV01820.pdf) يُثبّت التهم المنسوبة للشركة ويؤكّد أن الأخيرة قامت ببيع المعلومات بطريقة غير قانونية من دون أن تُحدّد الجهات الشارية. واللافت أن قيام الشركة بإخفاء أسماء الشركات والجهات التي اشترت منها الداتا يوحي، وفق مصادر مُطّلعة على الملف، بأنّ البيع لم يكن لشركات تجارية وإلّا كانت أسماؤها معلنة بشكل صريح، «ما يطرح شكوكاً حول احتمال أن تكون هذه المعلومات قد بيعت لشركات وجهات استخبارية». يُشار هنا الى أن شركة COMSCORE وافقت على تسوية دفعت بموجبها نحو 110 ملايين دولار لبعض المستثمرين المتضررين من جرّاء عملياتها بعد رفض المحكمة في نيويورك الاعتراض المُقدّم من قبلها.

وبالعودة إلى شركة nexius، يقول سمير طالب، أحد مؤسسيها اللبنانيين، إنّ الشركة قامت منذ نحو 10 سنوات ببيع أحد منتجاتها الى شركة comscore «وهي ليس لها علاقة أبداً بها. كل ما في الأمر أن المنتج الذي صنّعته nexius باتت تملكه شركة comscore، لذلك قد يظهر أن nexius مملوكة من قبل comscore»، موضّحاً أن nexius تم تأسيسها على يديه وأيدي أشقائه، وهي كبيرة وتضم عدّة شركات، مُشدّداً على أن لا علاقة لشركته بـ comscore.

ماذا عن الشعار (اللوغو) الموحد الذي ظهر في الطلب المُقدم الى شركة «تاتش» والموجود نفسه في موقع «بلومبرغ» للشركة المنضوية تحت comscore؟ يجيب طالب بأن «هذا الأمر طبيعي، لأن comscore تملك منتجاً مصنّعاً من nexius. فنحن كلّما أنتجنا برنامجاً، أسسنا له شركة لتملك حقوق ملكيته الفكرية والقانونية. وعندما نبيع المنتج، نبيع معه الشركة التي تملك حقوقه. وكومسكور اشترت منتجاً كان مسجّلاً باسم شركة تُدعى «نكسيوس إينك»، ولذلك يظهر اسم «نكسيوس» كإحدى الشركات التي تملكها «كومسكور»».

هذه الأجوبة تتناقض مع ما تؤكده مصادر إحدى الشركات المنافسة لـ«نكسيوس»، مشيرة إلى «استحالة ازدواجية الهويات»، لافتةً «إلى وجود شركة nexius واحدة هي ليست إلا فرعاً من فروع شركة comscore». اللافت هو ما يُشير إليه موقع COMSCORE لجهة انضمام أحد أفراد «آل طالب»، وهو الرئيس التنفيذي لشركة NEXIUS، الى فريق عمل الشركة (COMSCORE) عام 2010 (https://www.comscore.com/Insights/Press-Releases/2010/7/comScore-Acquires-Products-Division-of-Nexius-Inc?cs_edgescape_cc=US)، الأمر الذي يطرح تساؤلات جدّية حول طبيعة العلاقة التي تربط الشركتين.

إلى ذلك، يقول طالب إن الشركة تقدّمت في عرضها (سواء لـ«تاتش» أو لـ«ألفا») باسم شركة nexius، «إلّا أن الشركة التي ستقوم بإنتاج الـ DPI هي شركة NET VEE التي هي تابعة لشركة NEXIUS وإنّ من سيقوم بإنجاز هذا المنتج هم نحو 200 موظف لبناني يعملون في شركة وايكوم اللبنانية». لماذا لم يتم التقدم باسم NET VEE منذ البداية؟ «لأنها كانت قيد الإنشاء»!

هذا الأمر يعني عملياً أنّ شركة «ألفا» قرّرت تلزيم شركة قيد الإنشاء إنتاج منتج غير جاهز لديها بعد؟ «نعم»، تجيب مصادر «ألفا» لـ«الأخبار»!

تقنيو «تاتش» قلقون

في «تاتش»، يستند الفريق التقني على ما تقدّم بشأن تاريخ شركة COMSCORE، إلى مطالبة إدارة الشركة بـ«إجراء المزيد من التحقيقات» قبل المضي في مشروع شراء المنتج من شركة nexius. هذه التوصية وردت في كتاب أرسله الفريق التقني في «تاتش» إلى إدارة شركته، قبل نحو 3 أسابيع، واطلعت «الأخبار» على مضمونه. وتناول الكتاب مخالفة شركة comscore لقانون الاتصالات المخزنة وقانون خصوصية الاتصالات الإلكترونية، فضلاً عن مخالفات تتعلق بالاحتيال. كذلك، يذكر الكتاب مسألة إدانة الشركة بجمع المعلومات الشخصية للمستهلك وبيعها، بما في ذلك أرقام الضمان الاجتماعي وأرقام بطاقات الائتمان وأرقام المعلومات المالية وغيرها.

إلى تلك المُلاحظات المتعلّقة بخلفية الشركة المثيرة للشكوك، ثمة ملاحظات تقنية يشير إليها الكتاب، ولعلّ أبرزها يتمثّل بـ«فشل nexius حتى الآن في تطوير الـ DPI وتسليمه لشركة «ألفا»، لافتاً الى أن «تاتش لا تملك منتج الـ DPI بعد، وهي لا تملك ترف انتظار الشركة لتطويره في وقت يتوافر فيه الكثير من المنتجات الجاهزة في السوق».

في المقابل، تؤكد مصادر «ألفا» أن المنتج صار موجوداً لديها، و«دخل مرحلة التجربة لإدخال تعديلات عليه، تمهيداً لبدء تشغيله في غضون شهرين أو ثلاثة».

إصرار على التعامل مع NEXIUS؟
تُركّز بعض المصادر المتابعة للملف على أهمية هذه الجملة الواردة على لسان تقني «تاتش» المتعلّقة بوجود خيارات أخرى متنوعة في السوق، علماً بأن مصادر في «تاتش» قالت لـ«الأخبار» إن «الشركة لم تحسم بعد أمر التعاقد مع «nexius»، وإن وزارة الاتصالات هي التي كانت تدفع في اتجاه الاتفاق مع «نكسيوس» بذريعة إيجاد «منصة» موحّدة لمنتج الـ DPI بين ألفا وتاتش. وفيما قالت مصادر من داخل الشركة إن إدارتها ماضية في النقاشات المتعلقة بالعرض من دون أن تتوقف عند ملاحظات التقنيين العاملين فيها، قالت مصادر إدارية «إن الشركة مستمرة في المفاوضات ودراسة كل العروض من أجل اختيار الأفضل والأكثر أماناً، وحتى الآن لم يُحسَم أي خيار». وتفيد المعلومات بأنها ليست المرّة الأولى التي تحاول فيها NEXIUS «الدخول» الى شركة «تاتش». إذ سبق لها أن عرضت قبل ثلاث سنوات منتجاً آخر (بالشراكة مع SAND VINE)، فيما كانت الإدارة المعنية حينها تستعد لإطلاق مناقصة، «قبل أن تتخذ وزارة الاتصالات حينها (الوزير السابق جمال الجراح) قراراً بإلغاء المناقصة».

بدوره، يقول وزير الاتصالات محمد شقير لـ«الأخبار» إنه لم يطلع بعد على الملف، وإنه «مستعد للبحث فيه في ما بعد لإبداء الرأي واتخاذ الإجراءات اللازمة».

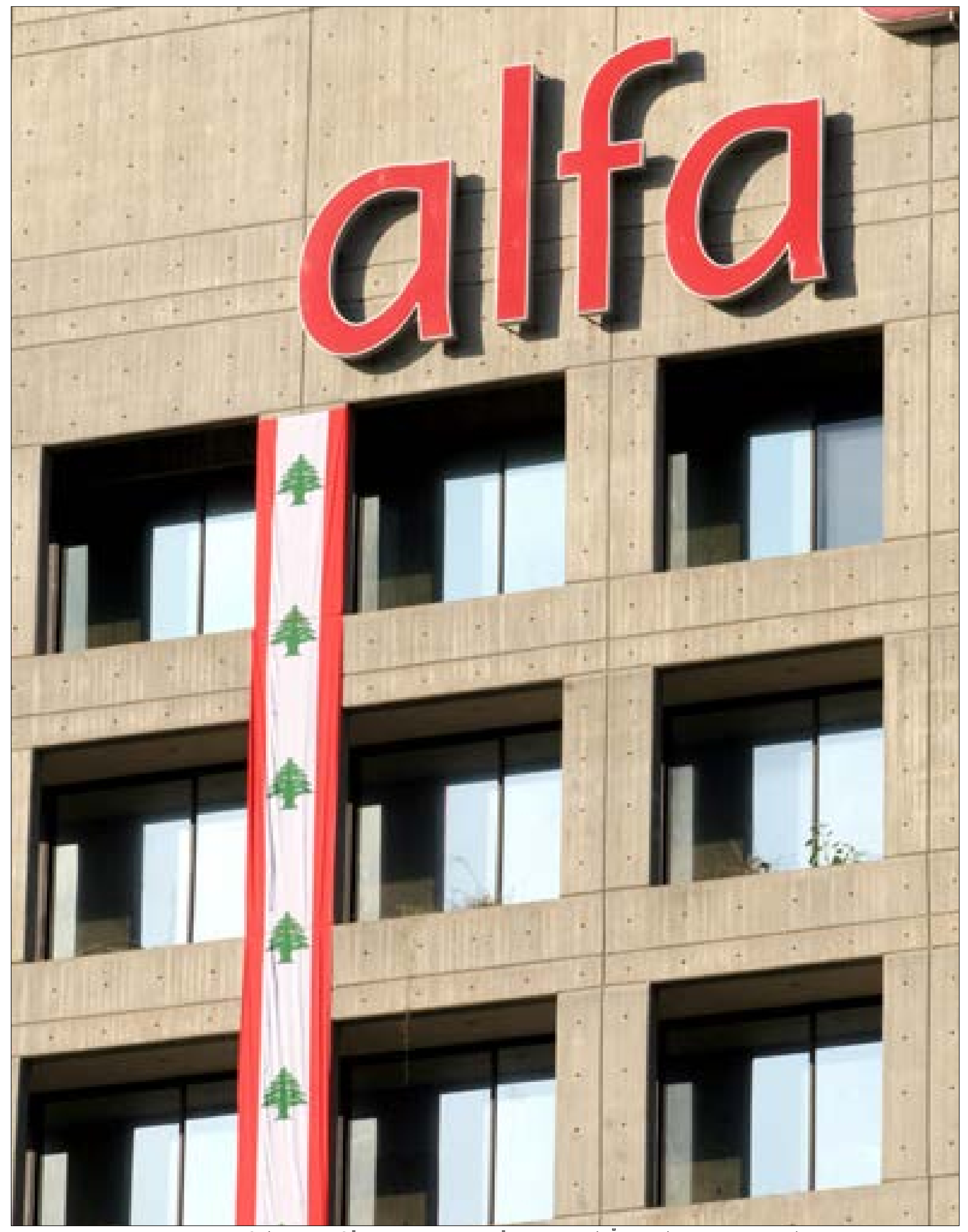

مالكو «نكسيوس»: الشركة الأميركية اشترت منّا شركة ومنتجاً، ولا صلة لنا بها حالياً (بلال جاويش)

تقرير

إسرائيل تستعرض مناوراتها... لاستعادة الثقة بجيشها

علي حيدر

تعمَّد كيان العدو تظهير مناورات لواء المدرعات الإسرائيلية (401) في وسائل الإعلام، وكان لافتاً التسويق لها عبر الحديث عن أوسع تدريب عسكري لسلاح المدرعات على مدار السنوات الأخيرة، في منطقة الأغوار (شرق فلسطين المحتلة، قرب الحدود مع الأردن) في محاكاة لسيناريو حرب ضد حزب الله. التعامل الإعلامي والمواقف التي أطلقها قائد اللواء، انطوت على أكثر من رسالة باتجاه الداخل والخارج، إضافة إلى الأبعاد المهنية العملانية.

مع أن المناورات، وتحديداً في جيش العدو، هي جزء من نشاطات الجيش التي تتم وفق برامج محددة، إلا أن هذه المناورات تحديداً تختلف عما سبقها لارتباطها بأكثر من سياق. فهي تأتي بعد انكشاف حقيقة عدم ثقة القيادة الإسرائيلية بفعالية سلاح البر في مواجهة قوى المقاومة في لبنان وغزة. وبعد اتجاه سوريا نحو الاستقرار، وهو ما يمنح حزب الله هامشاً أوسع في المبادرة والرد على أي اعتداءات إسرائيلية. وتأتي أيضاً بعد ارتفاع منسوب القلق في المؤسسة العسكرية من تطور قدرات وخبرات حزب الله في أعقاب مشاركته في الحرب على الإرهاب التكفيري في سوريا.

على المستوى العملاني، كانت التقارير الإعلامية صريحة في نقل ما أرادت القيادة العسكرية التركيز عليه وتقديمه للرأي العام، فاعتبرت أن التدريبات جاءت لتطوير كفاءة الجنود في سلاح المدرعات على القتال في ظروف طوبوغرافية مماثلة لتلك الموجودة في لبنان، وفحص القدرة على التعاون مع الأسلحة الأخرى في الجيش الإسرائيلي، وتحديداً ما يتعلق بتلقي المعلومات الاستخبارية في زمن الحقيقة، أي التي سيتلقاها بشكل فوري، وهجوم متشابك بين سلاحي المدرعات والجو.

إلى جانب الأبعاد العسكرية، باتت استعادة الثقة مطلباً ملحاً بالنسبة للقيادتين السياسية والعسكرية، أمام الجمهور الإسرائيلي، وتجاه الخارج بهدف تعزيز صورة الردع الإسرائيلية. وتنبع خطورة هذه القضية بعدما ثبت بالتجربة العملية أن الحسم مع أعداء إسرائيل لا يتحقق عبر الاستناد إلى سلاح الجو، وهو ما ظهر جلياً في حرب العام 2006، وفي مواجهة قطاع غزة المحاصر. يأتي ذلك أيضاً في ظل كشف الوثائق الرسمية عن عدم الثقة بقدرات سلاح البر على الحسم («الأخبار»، 9 شباط 2019 - https://al-akhbar.com/Politics/266039/).

في المقابل، كان من الطبيعي أن تحاول القيادة العسكرية العمل على تعزيز صورة قواتها البرية، وتحديداً سلاح المدرعات الذي يشكل الأداة الهجومية الثانية إلى جانب سلاح الجو. وهكذا تعكس هذه المناورات أبعاداً مهنية عملانية، وأخرى استعراضية تجاه الداخل الإسرائيلي والخارج المعادي، كجزء من خطة مضادة تهدف إلى استعادة الثقة وتعزيز صورة إسرائيل القوية. إلا أن مشكلة إسرائيل أن ما تحاول تعديله بالاستعراض تبدّده تجارب سنوات من الصراع مع المقاومة التي ارتكزت بشكل أساسي على مواجهة قوات المشاة والمدرعات، واستطاعت من خلال ذلك، التأسيس لتغير معادلات الصراع مع إسرائيل.

إلى ذلك، ما يجعل هذه المناورات أكثر إلحاحاً في إسرائيل، في هذه المرحلة، يعود أيضاً إلى مسار التطورات في الساحة السورية وتعاظم قدرات حزب الله في لبنان. وعلى هذه الخلفية، أتى كلام قائد اللواء 401، العقيد دودو سونغو - بحسب موقع القناة (13) في التلفزيون الإسرائيلي - الذي أوضح بأن «إعداد القوات لمواجهة محتملة مع حزب الله، هي حاجة فورية»،

> **سونغو: حزب الله لم يعد تنظيماً يعتمد على حرب العصابات، بل أصبح جيشاً حقيقياً**

مشيراً إلى أنه «كلما استقر الوضع أكثر في سوريا، فإن حزب الله يزيد من إعادة قواته إلى لبنان».

ولفت موقع القناة الإسرائيلية إلى أن الدبابات التي يمتلكها اللواء 401، هي من طراز «ميركافا 4» المزوّدة بمنظومات «معطف الريح» لاعتراض الصواريخ المضادة للمدرعات، واصفاً إياها بأنها من الدبابات الأكثر تطوراً في العالم. مع ذلك، لم يخفِ قائد اللواء أيضاً، قلقه من تطور مستوى خبرة مقاتلي حزب الله بفعل تجربة القتال في مواجهة الإرهاب في سوريا، والخشية من أن ينعكس ذلك على مواجهة جيش العدو، فاعتبر أنه «على رغم الضربات التي تلقاها حزب الله في سوريا، إلا أنه يعود إلى لبنان مع خبرة قتالية كبيرة جداً»، مؤكداً أن «حزب الله لم يعد تنظيماً يعتمد على حرب العصابات، بل أصبح جيشاً حقيقياً؛ هم قاتلوا في سوريا ضمن كتائب وسرايا، مثل الكثير من الجيوش النظامية».

وفي توصيف يعكس الرؤية المتجذرة في وعي منظومة القيادة العسكرية، إزاء كفاءات مقاتلي حزب الله، أضاف قائد اللواء أيضاً أنهم «اكتسبوا خبرة واسعة في القتال في المناطق الجبلية خلال السنوات الأخيرة، بالمقابل عمّقوا من تواجدهم في القرى اللبنانية، فوق الأرض وتحتها». ويلاحظ من هذه العبارات التي أوردها قائد اللواء مدى القلق والجدية التي يتعامل العدو من خلالها مع تطور قدرات حزب الله، الدفاعية والهجومية. وفي هذا السياق أيضاً، لفت إلى أن «لديهم (حزب الله) القدرة على إطلاق كميات كبيرة من الصواريخ المضادة للمدرعات».

سونغو: كلما استقر الوضع أكثر في سوريا، فإن حزب الله يزيد من إعادة قواته إلى لبنان (أ ف ب)

علم وخبر

المحكمة ترفض طعن الناشف

صدرت يوم السبت الماضي عن المحكمة الحزبية في الحزب السوري القومي الاجتماعي، نتيجة الطعن الذي كان قد تقدّم به رئيس «القومي» حنا الناشف. وكان الأخير قد طعن بقرار المجلس الأعلى في الحزب، برئاسة النائب أسعد حردان، إبطال المرسوم الرئاسي بإقالة عميد الداخلية في «القومي» معتز رعدية. وتسلّح الناشف بالدستور الحزبي الذي لا يسمح للمجلس الأعلى بأن ينقض قرار رئيس الحزب. لكن المحكمة القومية رأت أنها ليست صاحبة الصلاحية في الفصل بنزاع بين رئاسة الحزب والمجلس الأعلى، علماً بأنّ مصادر قومية تؤكد صلاحية المحكمة لبتّ هذه الأمور.

تلاسن دبلوماسي!

حصل تلاسن في وزارة الخارجية والمغتربين بين دبلوماسيَّين من الفئة الثالثة، يعمل أحدهما في مديرية الشؤون العربية، والثانية في مديرية الشؤون الدولية. انتقل الخلاف من أحد المكاتب في قصر بسترس، إلى مكتب مديرية الشؤون السياسية غدي خوري. وعلى الرغم من أنّ أحداً لم يتوجّه إلى خوري بالكلام، إلا أنّه اعتبر ما حصل داخل مكتبه إهانة له. تطور الأمر، مع قرار نقل الدبلوماسي في «الشؤون العربية» إلى مديرية المحفوظات قبل انتظار قرار التفتيش في «الخارجية»، ومن دون توجيه أي إنذار إلى الدبلوماسية العاملة في «الشؤون الدولية»، الأمر الذي أثار حنق مسؤولين في الوزارة. استدعى ذلك عقد الأمين العام لـ«الخارجية» هاني شميطلي ثلاثة اجتماعات للمديرين في الوزارة، وآخر للدبلوماسيين العاملين في مديرية الشؤون السياسية (بغياب الدبلوماسي الذي تقرر نقله إلى «المحفوظات»)، وثالث للمسؤولين في «الشؤون السياسية». النتيجة كانت تثبيت نقل الدبلوماسي إلى مديرية أخرى، مع توجيه كتاب تأنيب له «لإهانته مدير الشؤون السياسية»، فيما تم الاكتفاء بإحالة «شريكته» في الخلاف، إلى مديرية التفتيش. وقد سمع الدبلوماسيون في «الشؤون السياسية»، الذين من المفترض أن يلتحقوا بالبعثات الدبلوماسية بالخارج بعد قرابة الشهر، من شميطلي تأنيباً بشأن طريقة العمل في الفترة الماضية، مُعتبراً أنّه «كان من الخطأ إعلان التشكيلات باكراً، لأنها أدّت إلى غياب الجدية في ممارسة العمل داخل الوزارة»، مُهدّداً إياهم بأنّ عدداً من قرارات الالتحاق لن توقّع. كان هذا قبل أن تنجح جهود مكتب وزير الخارجية في جمع خوري والدبلوماسي الذي اعتذر على اثره عن الكلام الذي اعتبره خوري إساءةً له. وكان الاعتذار مُقابل أن لا يتلقى الدبلوماسي عقوبةً أو تتأخر ترقيته.

قضية

الحراك الشعبي مُستمر: يسقط حكم المصارف!

تظاهرة جديدة نظّمها، أمس، «الحراك الشعبي للإنقاذ» في بيروت. هي خطوة تُضاف إلى التحركات السابقة، في مسار المعركة مع قوى السلطة، ومواجهة الأزمة الاقتصادية، وتجنيب المواطنين تبعاتها الكارثية. عنوان أمس كان «لا ثقة» بالحكومة، مع رفع مطلبين رئيسيين: تعديل النظام الضريبي وحماية البيئة

يتحدث سعد عن تعديل استراتيجية العمل، للوصول إلى أوسع شريحة (مروان طحطح)

لينا القزي

منذ أن أصبح كيلو الرزّ بليرة ونصف ليرة، والأربع بيضات بليرة واحدة، والمواطن محمد إبراهيم المقداد ينزل إلى الشارع للتظاهر. يُشارك من دون أن يُقيم اعتباراً للجهة الداعية، «أتظاهر مع أي حزب يُطالب بحقوق الناس ومفهوم المواطنية». نصّب نفسه أمس مُتحدّثاً باسم «اتحاد العاطلين عن العمل والصرف التعسفي وضحايا المحسوبية»، هو الذي مضت «4 أشهر من دون أن أتلقّى راتبي». حمل لافتته المكتوب عليها: «لا ثقة وثرواتكم من تعبنا وحقوقنا»، وتوجّه إلى ساحة بشارة الخوري في بيروت، للمشاركة في التظاهرة التي دعت إليها «مجموعات مدنية» (بيروت مدينتي، المرصد الشعبي لمحاربة الفساد، حراك المتن الأعلى، تيار المجتمع المدني...) والأحزاب المعارضة للسلطة (الحزب الشيوعي، التنظيم الشعبي الناصري، الحزب الديموقراطي الشعبي، حزب الطليعة)، تحت اسم «الحراك الشعبي للإنقاذ». مسيرة المقداد بدأت منذ سنوات، و«مُستمر فيها اليوم من أجل أولادي». الخطأ، بالنسبة إليه، هو أن «نبقى في بيوتنا ونقول إنّ الحراك لا يُقدّم ولا يؤخّر. مرّة بعد مرّة، سيزيد الوعي لدى الناس، وخاصة في هذا الظرف ووجود مؤتمر سيدر الذي سيتسبّب بفرض المزيد من الضرائب علينا».

> «الشيوعي»: منسوب المواجهة سيرتفع مع بدء الحكومة بالعمل

محمد إبراهيم المقداد، هو واحدٌ من «ضحايا» السياسات الاقتصادية المُتبعة منذ سنوات، وينتمي إلى الفئة التي تريد الدولة تحميلها وحدها نتائج الأزمتين المالية والاقتصادية، مقابل الاستمرار في حماية مصالح كبار المودعين والهيئات الاقتصادية والمصارف. المعركة «السياسية» الحقيقية تكمن هنا: في كيفية مقاربة الأزمة الاقتصادية وإيجاد المخارج لها، بين من يريد ترتيب المزيد من الديون على الفئات المهمشة وذوي الدخل المتوسط والمحدود، ويمنع خفض كلفة الدين العام، وتطبيق مفهوم العدالة الاجتماعية من خلال فرض الضرائب التصاعدية، وبين من تحسّس خطورة ما يحصل ويطرح إجراءات بديلة كفيلة بحماية حقوق المواطنين وأموال تقاعدهم، وصياغة سياسات ضريبية ومالية جديدة لمصلحة الناس. عنوان الصراع الواضح، ساهم في تحديد مسار تظاهرة يوم الأحد، فانطلقت ظهراً من ساحة بشارة الخوري، مروراً بجمعية المصارف والبنك الدولي، وصولاً إلى ساحة رياض الصلح. الشعارات المرفوعة تدور حول فكرة أساسية: «لا ثقة». لا ثقة «بسياساتكم وتوجهاتكم التي أوصلتنا إلى ما دون خط الفقر». لا ثقة «الحكومة الفساد». وعلى أحد جدران العاصمة، كُتب «يسقط حكم المصارف». بين المتظاهرين، كان هناك سيدتان لا ترفعان شعارات اقتصادية، بل مطالبة بالعفو العام لسجناء رومية. تقول والدة أحد السجناء إنّ ابنها في السجن منذ سنتين ونصف سنة بتهمة تدخين سيجارة حشيشة، «السجناء يُقطبون شفاههم احتجاجاً على أوضاعهم، ونحن لا نملك المال لنُقدمه لهم».

لم يسِر المتظاهرون أمس على إيقاع واحد، فبدا أنّ التظاهرة مُنقسمة إلى رومية. تقول والدة أحد السجناء إنّ ابنها في السجن منذ سنتين ونصف سنة بتهمة تدخين سيجارة حشيشة، «السجناء يُقطبون شفاههم احتجاجاً على أوضاعهم، ونحن لا نملك المال لنُقدمه لهم».

لم يسِر المتظاهرون أمس على إيقاع واحد، فبدا أنّ التظاهرة مُنقسمة إلى رومية. تقول والدة أحد السجناء إنّ ابنها في السجن منذ سنتين ونصف سنة بتهمة تدخين سيجارة حشيشة، «السجناء يُقطبون شفاههم احتجاجاً على أوضاعهم، ونحن لا نملك المال لنُقدمه لهم».

أما «الصف الأول» الأخير، فجمع النائب أسامة سعد والأمين العام لـ«الشيوعي» حنا غريب، وغيرهما من المسؤولين. عدم تجمّع المشاركين بطريقة منظمة وتشتتهم يُصعّب تقدير عددهم. ولكن أكثر من شخص بين المنظمين يقول إنّ العدد كان أدنى من التظاهرة الحاشدة، التي نُظّمت في 20 كانون الثاني. المشهد يوحي بأنّ المنظمين ما زالوا غير قادرين على توسيع «بيكار» عملهم، ولا قدرة لهم على إقناع فئات لا تدور في فلكهم بجدوى المشاركة في الحركة الاحتجاجية. أغلبية المشاركين هم من «أهل البيت»، أي الجمهور التقليدي للأحزاب والقوى غير الحزبية. حتى في صفوف هؤلاء، لم يكن التحشيد في المناطق كبيراً هذه المرّة. بين المُنظمين من يُعيد السبب إلى «سوء الأحوال الجوية في اليومين الماضيين». آخرون يعتبرون أنّ رفع الأعلام الحزبية (رُفعت أعلام الحزب الشيوعي، والتنظيم الشعبي الناصري، وحزب الطليعة، والحزب السوري القومي الاجتماعي الذي شارك مناصرون له بقرار فردي وليس بتعميم حزبي) «يؤثّر سلباً على تجاوب الناس مع الحراك». وهناك رأي ثالث، يتحدّث عن المزاج الشعبي غير المُنظم، «الذي يميل نحو إعطاء الحكومة فرصة، ولا يعتبر نفسه معنياً بما يحصل».

يقول عضو اللجنة المركزية في «الشيوعي» عربي العنداري إنّه «نفهم أننا في معركة طويلة، والمسار تراكمي له علاقة بمخاطبة الناس، ومنسوب المواجهة سيتصاعد مع بدء الحكومة بالعمل، وينتشر مناطقياً وقطاعياً». التصويب يجب أن يكون «على مكامن الخطر، ومنع قوى السلطة من اتخاذ الخيارات المجحفة». من خلال التظاهرات والحراك المناطقي، «نُثبت أننا مُثابرون، مع الاستمرار في تنظيم اللقاءات والندوات والاجتماعات». من جهته، يتحدّث الناشط في المرصد الشعبي لمحاربة الفساد، واصف الحركة بدايةً عن أسلوب جديد في التنظيم بقيهم «الوقوع في أخطاء المرحلة السابقة، وهو لامركزية التحرك، والعمل على القطاعات، من أجل المراكمة وبناء شيء ثابت». يشرح الحركة أنّه «بلحظة تاريخية سيحصل الانفجار، كما جرى في الـ 2015. وهذا الأمر غير مرتبط بعملية ميكانيكية أو بإرادة أحد منا، بل بالمزاج الشعبي». من هنا، تظهر أهمية التظاهرات والوقفات الاحتجاجية في المناطق، «حتى يكون هناك أرضية صلبة ومجموعة قادرة على توجيه الحراك، فلا يكون عبثياً». المطلوب، بحسب الحركة، «أن لا يبقى الحراك فئوياً محصوراً بالمجموعات والأحزاب، بل يتحول إلى حراك شعبي».

تُعتبر التظاهرات إحدى وسائل التعبير عن حالة اعتراضية ما، والإضاءة حول مشكلة يُعانيها الناس. أتى «الحراك الشعبي للإنقاذ»، واضعاً ورقة اقتصادية تُشكّل خريطة طريق للمرحلة المقبلة، وبديلاً من السياسات المتبعة حالياً، داعياً الناس إلى المشاركة في التحركات المناطقية والتظاهرات المركزية. كان يُفترض أمام الأزمة الحقيقية التي يمرّ بها البلد، أن يشعر المواطنون من أبناء الفئات المهمشة والوسطى، بأنّهم معنيون مباشرةً بالمعركة. حتى الساعة، لم يتحقّق ذلك، وبقي تأثير الحراك في الشارع محدوداً. معظم المواطنين ضاقوا ذرعاً بعدم تأمين حقوقهم. يُعبرون عن ذلك في أحاديثهم وعلى وسائل التواصل الاجتماعي. على الرغم من ذلك، لا يزال الخطاب الطائفي هو المُسيطر، والأداة الأسهل لتجييش الناس. أما «الدولة»، فـ«مُطمئنة» إلى أنّ من يتظاهر سيعود إلى منزله بعد ساعة أو ساعتين، من دون أن يُشكّل تهديداً لها. من هنا، يُطرح السؤال عن جدوى هذه التظاهرات، وضرورة إيجاد أساليب مواجهة غير تقليدية، لتحقيق خرق ما. يردّ النائب أسامة سعد، أولاً بأنّ عنوان تظاهرة أمس هو «لا ثقة»، وتحمل رسالة إدانة للطبقة الحاكمة، والاعتراض على المسّ بالحقوق والمكتسبات». ثانياً، «لا نسعى فقط للاحتجاج على الحكومة، بل يجب أن نعمل على تعديل الاستراتيجية، وفتح آفاق جديدة للوصول إلى أوسع شريحة، باتجاه إنشاء كتلة شعبية وطنية، وصولاً إلى الدولة المدنية ـ العصرية». التظاهرات أو الاعتصامات «هي للضغط والمثابرة، والمطالبة بحقوق أساسية محجوبة عن الناس».

تعديل النظام الضريبي

ألقى رئيس رابطة موظفي الإدارة العامة السابق الدكتور محمود حيدر، كلمة باسم «الحراك الشعبي للإنقاذ»، مُعلناً أنّه «لا ثقة لحكومة سيدر لأنها تعني زيادة الضرائب غير المباشرة على اللبنانيين وتعني المزيد من إفقارهم». وتوجّه إلى السلطة الحاكمة، بالقول: «تريدون المال؟ المال معكم فادفعوه. أخضعوا الفوائد على الودائع المصرفية لضريبة تصاعدية تصل إلى 15% على كبار المودعين. ارفعوا الضريبة على الأرباح إلى 35%. اقتطعوا ثلث أرباح المصارف من الفوائد على ديونها لخزينة الدولة لخمس سنوات. أوقفوا كلّ أشكال الإعفاءات الضريبية. الغوا الفوائد على سندات الخزينة العائدة لمصرف لبنان. كافحوا التهرب الضريبي وأوقفوا مزاريب الهدر والفساد في المرافق العامة. استرجعوا أموال الهندسات المالية». وأشار حيدر إلى أنّ المدخل لتحقيق مطالب العمال والأجراء وسائر القطاعات، هو «التوحد حول مطلب تعديل النظام الضريبي، الذي يصب في إلغاء النمط الاقتصادي الريعي الذي أفقر اللبنانيين». أما المطلب الثاني، فهو «حماية البيئة وحماية صحة اللبنانيين».

تقرير

«انتفاضة» نديم لم تخمد: «هذه ليست الكتائب»!

بين مؤتمر الكتائب اللبنانية الـ 30، الذي أتى بالنائب سامي الجميل رئيساً، ومؤتمر الحزب الـ 31، الذي انتهى يوم أمس بالتخلص من المعارضين لتحويله الى حزب القائد. نوبة غضب خجولة بداها النائب نديم الجميل قبل نحو 4 سنوات، قبلَ أن يعلنها اليوم حرباً ضد القيادة من على منبر الكتائب، منتقداً سياسة ابن عمه التي حوّلت حزب الـ 100 ألف بطاقة إلى جمعية بيئية وحزب شخص!

رلى إبراهيم

غالباً ما كان يؤخذ على النائب نديم الجميل سقوطه في بداية المعركة، أي معركة، كتائبية كانت أو سياسية؛ لا لشيء سوى لافتقاده «النضوج السياسي»، على ما كان يبرر الأمر المقربون منه. منذ نحو ثلاثة أشهر، خاض نديم معركة حزبية داخلية بدأت بمجموعة أسئلة طرحها على المكتب السياسي والقيادة الحزبية بشأن موازنة الحزب وطريقة صرف الأموال الانتخابية وغيرها، وصولاً الى أسباب تقريب موعد المؤتمر الحزبي. يومها، اختار الأمين العام للحزب نزار نجاريان ورئيس الحزب سامي الجميل تجاهل نائب الأشرفية، على اعتبار أن «انتفاضته» نوبة غضب تمر كما سابقاتها، فيعود نديم المطيع الى البيت الكتائبي (راجع «الأخبار»، 1 شباط 2019 - https://al-akhbar.com/Politics/265613). غير أن المفاجأة هذه المرة، كانت بخوض نديم معركته حتى النهاية ومن داخل المؤتمر العام لحزب الكتائب اللبنانية، إذ نجح للمرة الأولى في خلق رأي عام حزبي يثني على ما يقوله ويعيد تلاوته بعده. حصل ذلك يوم الجمعة الماضي، في اليوم الأول للمؤتمر 31 لحزب الكتائب اللبنانية الذي امتد على مدى ثلاثة أيام.

منذ اللحظة الأولى، بدّد ابن بشير الجميل فرحة سامي بفوزه بالتزكية حتى قبيل المؤتمر، إذ لم يترشح أي حزبي أصلاً الى منصب الرئاسة ولا إلى منصب نائب الرئيس. فبقي سامي رئيساً الى جانبه نائباه: سليم الصايغ وجوزيف أبي خليل. كان يفترض بالمؤتمر أن يكون مملاً، على شاكلة كلمة سامي السياسية التي أتت تكراراً لكل مواقفه السابقة وللخطاب الذي ألقاه في جلسة الثقة الحكومية: اللامركزية الإدارية التي لم يقدم بشأنها اقتراحاً واحداً ولا حتى دراسة أو طرحاً للنقاش داخل المكتب السياسي، محاربة الفساد من دون المس بأصدقاء العائلة، والمطالبة بسحب سلاح حزب الله. واللافت أن «الديموقراطية الحزبية» تمثلت باعتماد كلمة رئيس الحزب كـ«الوثيقة السياسية» للسنوات الأربع المقبلة، علماً بأن النظام يقول بضرورة عرض الورقة السياسية على المكتب السياسي قبيل 10 أيام على الأقل لمناقشتها والموافقة عليها، وهو ما لم يحصل. أما التعديلات على النظام الداخلي، فاقتصرت على تغيير بسيط بأسماء المصالح الحزبية، وسقط طرح الأمين العام بتصغير المكتب السياسي الى 12 عضواً بدلاً من 16، والاستعاضة عن نائبي الرئيس بنائب واحد، فيما تم استحداث رئاسة مجالس أقاليم لكل محافظة.

الوقع الأقوى للمؤتمر، جاء خلال إلقاء النائب نديم الجميل كلمته، التي خلافاً لكلمة سامي، جاءت لتركز على الوضع الحزبي الداخلي. انقسمت القاعة بين مصغ إلى ما يقوله ابن بشير الجميل حول تحوّل الحزب من حزب سياسي الى مجرد مركز رصد الفساد والكوميسيونات وجمعية بيئية، من خلية تضج بالحياة الحزبية الى أقسام مقفلة في مختلف القرى، وبين من يؤيده بأن الحزب لم يعد حزب بيار وبشير الجميل ولا حزب الـ 100 ألف بطاقة، بل حزب «ناس بلا خبرة حزبية وسياسية دايرين صرح مقدس كان يعبر عن الوجدان المسيحي والقضية اللبنانية». وقد فند نديم التراجع الكتائبي، سائلاً أين الكتائب من المجالس الاختيارية والبلدية، من المجلس النيابي والحكومة، في المعاهد والمدارس والجامعات؟ مشيراً الى أن الحزب «حزب اللبنانيين مش حزب العائلة، حزب العائلات والناس والشهداء وأهاليهم، حزب الفئات الكادحة والطبقة المتوسطة والنخب الفكرية. وينن؟ ويلّي بدو يحوّلو حزب عيلة وحزب ضيعة وحزب إقليم وحزب شخص لازم يتحمل مسؤولية هذا المفهوم الغلط. مش هيدي الكتائب». وتطرق نديم الى وضع الكتائبيين المتروكين من دون رعاية ولا خدمات، لا لشحّ في الأموال، بل لأن أولويات القيادة الحزبية في مكان آخر: «مهتمين بالسلطة داخل الحزب بدل ما نهتم بالسلطة داخل الدولة ويلعب الحزب دوره التاريخي من خلال الدولة مش من خلال التلفزيون». وختم نديم بتحميل القيادة مسؤولية المخالفات النظامية والإدارية في المؤتمر، معلناً أن كل ما سيصدر عنه قابل للطعن أمام المراجع الحزبية والقضائية. اللافت هنا أن بعض الموجودين في الصالة صفقوا تأييداً لنديم، الذي أصرّ هذه المرة على توجيه انتقاداته من على المنبر الكتائبي، متوجهاً الى الكتائبيين الجالسين في منازلهم، الأمر الذي أثار حفيظة «ملائكة» سامي، فأثروا توتيره مراراً: تحوّل النائب الياس حنكش الى منبّه، يقاطع نديم كل دقيقتين تحت حجة «نفاد الوقت»، فيما ينوح عضو المكتب السياسي والمسؤول عن التنشئة التربوية مجيد العيلة بحسرة بين الحين والآخر: «يا ربتك بعدك هون يا شيخ بشير». وما كاد ينتهي نديم، حتى هبّ بعض المرشحين الى المكتب السياسي لإلقاء مداخلات تدافع عن «ديموقراطية» رئيس الحزب وعن شرعية المؤتمر التي ستأتي بهم الى المكتب. ليدخل حنكش الى اللعبة مجدداً بدور الناظر، سائلاً التلامذة الحاضرين: «مش مظبوط النتايج معلبة، حدا طلب منكن تنتخبوا حدا؟»، فيجيب هؤلاء بنبرة واحدة: «لاااا». ويتابع: «مش مظبوط ما في ديموقراطية، شوفوا رئيس الحزب قاعد وعم يسمع». فعلاً، هي قمة الديموقراطية. وقد تجلت بأبهى حللها يوم أمس عند انتخاب أعضاء المكتب السياسي، بفوز 7 من أصل 16 من المتن الشمالي (جويل أبو عبود، سمير خلف، لينا جلخ، سيرج داغر، بيار جلخ، سيرج بو حلقه، روجيه أبي راشد). وللصدفة أيضاً جاءت الأسماء الباقية مطابقة الى حدّ بعيد باللائحة التي كان يوزعها إقليم المتن الشمالي داخل القاعة (مجيد العيلة، ريتا بولس، جان زيلع، ناجي صفير، فادي الهبر، جورج جمهوري، فادي عردو ، إيلي ماروني، شارل سابا). إشارة هنا الى أن المكتب السياسي المنتخب بات موالياً لرئيس الحزب تماماً، بعدما استبعد كل الذين يناقشون داخل الاجتماعات ولهم أراؤهم الخاصة. واللافت أن الشمال لم يعد ممثلاً في المجلس نتيجة خسارة المرشحين. فيما المفاجأة تمثلت بسقوط الأمين العام السابق ومستشار سامي، ميشال خوري. من جهة أخرى، أعاد رئيس الحزب النائبين السابقين فادي الهبر وإيلي ماروني الى المكتب السياسي بعدما كان قد استعان بهما لتعبئة فراغ الأعضاء المستقيلين في الأسبوعين اللذين سبقا المؤتمر، وكرّد اعتبار عن عدم دعمهما في الانتخابات النيابية... وحتى يعيد الوجاهة الى التمثيل الكتائبي.

> 7 من اصل 16 عضواً الفائزين في المكتب السياسي ينتمون إلى قضاء المتن الشمالي

تكسير مقاعد... وشتائم قواتية

أشعل النائب نديم الجميل يوم المؤتمر الأول بانتقاداته التي وافقه فيها الكثير من الكتائبيين على مواقع التواصل الاجتماعي، ليشهد البعض أنها المرة الأولى التي ينطق بها أحدهم بلسانهم. ولم يسلم اليوم الثاني أيضاً من المشادات نتيجة توتر الحاضرين، إذ حصل تلاسن بين الأمين العام للحزب نزار نجاريان، والمرشح السابق للكتائب في زغرتا ميشال دويهي، بعد الأول منح الثاني بالكلام. وهو ما حدا بحزبي من آل الغول (ابن قيادي كتائبي متني هو خال النائب الياس حنكش) الى التدخل، قبل أن يتعرّض للضرب من مجموعة مؤيدة لسامي على ما يقول بعض الحاضرين. عندها أزرت الغول مجموعة أخرى، لتبدأ عملية تكسير المقاعد وديكور الصالة، قبل أن يتوسط البعض لفض المشكلة.

بموازاة ذلك، رافقت كلمة رئيس الحزب سامي الجميل حملة قواتية ضد الأخير نتيجة تعرضه لحزب القوات. ففي معرض حديثه عن بشير الجميل، قال سامي إن «مشروع بشير كان حلّ الميليشيات، انطلاقاً من الميليشيا التابعة له التي كان اسمها القوات اللبنانية... ولو بقي بشير حياً لما كان هناك قوات». لتشتعل مواقع التواصل الاجتماعي بالشتائم والانتقادات على تسمية القوات بالميليشيا. كذلك، شن بعض الكتائبيين الموالين لرئيس الحزب حرباً افتراضية على النائب نديم الجميل، متهمينه بتنفيذ أجندة قواتية.

تقرير

بيانات مضادة إثر إصابة أبي فرج في الشويفات

عاد التوتر الأمني إلى مدينة الشويفات يوم أمس، إذ أصيب نزار أبي فرج برصاصة في كتفه ليل أول من أمس. المُصاب شقيق علاء أبي فرج الذي قضى يوم 8 أيار 2018 إثر خلاف مسلّح بين عناصر من الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الديموقراطي اللبناني على خلفية الانتخابات النيابية. وسرعان ما تحوّل التوتر إلى تراشق سياسي ـ إعلامي بين الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الديموقراطي اللبناني. الأول أصدر بياناً تحدث عن «إطلاق النار على شقيق علاء أبي فرج في الشويفات أثناء زيارته المدافن لإضاءة الشموع على قبر أخيه»، حيث أُصيب برصاصة في كتفه. في المقابل، رد «الديموقراطي» بأن أبي فرج أُصيب جراء «إشكالٍ ليلي في الشويفات بعد تعرّض أحد الأشخاص لمنزل أمين السوقي» الذي يتهمه الاشتراكيون بالتسبب بمقتل علاء أبي فرج. وأشار بيان الديموقراطي إلى أنّ المصاب يعمد «منذ فترة شهرين ولغاية اليوم، إلى القيام بأعمال استفزازية، تخللتها تهديدات بالقتل وأخذ الثأر» من عائلة السوقي. وذكر البيان أن نزار أبي فرج توجه «أكثر من 7 مرّات إلى الطريق المقابلة لمنزل من يتّهمه الاشتراكي زوراً بقضية الشويفات، أمين السوقي، متوجهاً عبر مكبرات الصوت بالتهديدات والاستفزازات لعائلته، علماً بأنّه لا يوجد في المنزل سوى زوجته وابنتيه». ولفت البيان إلى أنه «تمّ في هذه الفترة مراجعة أقاربه وأهله وعدد من المسؤولين في حزبه لضبط الأمر، إلا أن أحداً لم يستطع التدخل لردعه عما يقوم به»، مشيراً إلى أنّ «أفعال أبي فرج المكرّرة كانت تأتي دائماً بعد منتصف الليل، وهو بحالة سكر شديدة، علماً بأنّه كان قد سجن منذ أشهر بتهمة تعاطي المخدرات، وترك بعد أيّام بعد توسّط أحد المسؤولين الحزبيين النافذين في المنطقة». كذلك لفت البيان إلى أن «شقيق زوجة المتهم أمين السوقي، حاتم أبي فرج، كان قد تقدّم بدعويين قضائيتين بحق المسؤول الاشتراكي في الشويفات مروان أبي فرج، بتهمة التعرض لمنزل السوقي ورفع السلاح عليه، وتحريضه للمدعو نزار أبي فرج على القيام بأعمال كهذه».

(الأخبار)

على الغلاف

على مبدأ «... وداوني بالتي كانت هي الداء»، تبحث بلدية بيروت عن حل لأزمة ازدحام السير في العاصمة! المجلس البلدي أطلق أخيراً مناقصات لإنشاء مواقف للسيارات في قلب بيروت، لا على مداخلها، ومن خارج خطة متكاملة للنقل العام. «الحلّ» البلدي، وفق خبراء التخطيط المدني، «دعوة معلنة» للبنانيين للنزول إلى العاصمة بسياراتهم الخاصة، ما يعني مزيداً من الازدحام والتلوّث!

بلدية بيروت: دعوا السيّارات تأتي إليّ!

تؤمن المباني المقترحة نحو 1850 موقفاً وهو رقم ضئيل مقارنة بأعداد السيارات التي تدخل إلى العاصمة يومياً (أرشيف)

إيلده الغصين

على مشارف العام 2020، لا تزال بلديّة بيروت تفكّر بـ«أين يركن أصحاب السيارات سياراتهم؟»، بدل البحث عن طريقة لخفض أعداد المركبات التي تدخل العاصمة يومياً، وفق خطة متكاملة تتضمن تحسين النقل العام وتشجيع استخدام وسائل تنقّل صديقة للبيئة. أربع مناقصات أطلقها رئيس بلدية بيروت جمال عيتاني، مؤخراً، لتشييد ثلاثة مبانٍ للمواقف، بطوابق تحت الأرض وفوقها، في الحمرا والأشرفية وكورنيش المزرعة، وتحت حديقة الرملة البيضاء، إضافة إلى تلزيم مجلس الإنماء والإعمار إنشاء موقف تحت حديقة المفتي حسن خالد في منطقة عائشة بكّار.

المناقصات تأتي ضمن «خطة» المجلس البلدي لحلّ مشكلة السير في العاصمة وزحمة الـ«250 ألف سيارة التي تدخل إليها يومياً»، وفق عيتاني. علماً أن الأرقام تشير إلى أن ما يزيد على نصف مليون مركبة تدخل بيروت يومياً، من خارج جدلية الأرقام، تؤمن المباني المقترحة نحو 1850 موقفاً، وهو رقم ضئيل مقارنة بأعداد السيارات التي تدخل إلى العاصمة، وقياساً إلى الكلفة الإجمالية لإنشاء المواقف، والتي قد تصل، وفق مهندسين، «إلى ما يناهز الـ 30 مليون دولار». إلا أن الأهم هو أن العقارات التي اختيرت لإنشاء المواقف تقع في قلب العاصمة، وفي مناطق سكنيّة مزدحمة أساساً، وأن المخططات المطروحة تتضمّن إنشاء محلات تجارية في المواقف، ستجذب بطبيعة الحال مزيداً من الزوار والسيارات... والازدحام. العقارات المستهدفة بالمشاريع هي حالياً إما مواقف للسيارات أو حدائق متروكة مثل حديقة الرملة البيضاء وحديقة المفتي حسن خالد، ما يشير إلى استسهال في الاختيار بدل أن يكون الأمر من ضمن خطة مدروسة للتخفيف من استخدام السيارات واستبدالها بالنقل العام المتطوّر. «مش كل مطرح فارغ نفكّر نعبيه باركينغ» يقول المهندس المعماري والمخطط المدني إبراهيم منيمنة، مشدّداً على «أن إنشاء مبانٍ لمواقف السيارات يجب أن يأتي ضمن خطة استراتيجية لمواقعها بالنسبة إلى النقل العام، أي أن تكون قرب محطات الباصات المقترحة من البلدية حتى يترك الناس سياراتهم على مداخل العاصمة ويدخلوا إليها بالنقل العام، لا أن تُزرع المواقف داخل العاصمة». علماً أن عيتاني ذكّر، أثناء الإعلان عن مناقصات المواقف، بمشروع الـBRT (حافلات التردّد السريع من طبرجا إلى بيروت) الذي ينفّذه مجلس الإنماء والإعمار بتمويل من البنك الدولي، ومشروع الـMonorail (خط سكك أحادي) والباصات الصديقة للبيئة «الذي سنبدأ به في 2019». وعليه، فإن الأجدى بحسب خبراء في التخطيط المدني، أن يتم اختيار أماكن إنشاء المواقف على مداخل العاصمة (أي خلدة والكرنتينا مثلاً) حيث تنخفض قيمة العقار مقارنة بالمواقع المقترحة، وحتى يتسنّى للداخلين إلى بيروت ركن سياراتهم فيها واستخدام النقل العام.

الخبير في نظم النقل الدكتور تمام نقاش اعتبر أن «زيادة المواقف في منطقة ما هو دعوة علنيّة للناس للمجيء بسياراتهم إليها»، لافتاً إلى أن «الاتجاه العالمي في قوانين البناء يتطلّع إلى خفض عدد المواقف المسموحة للأبنية ويصل إلى حد إلغائها في المباني السكنية أو المخصصة للمكاتب لتحفيز السكان والعاملين على استخدام النقل العام». يلفت نقاش أيضاً إلى أنه على رغم الشكاوى من ارتفاع تسعيرة المواقف في بيروت، إلا أن الاتجاه يجب أن يكون نحو رفعها أكثر وفق الكلفة الحقيقيّة لسعر الأرض وكلفة البناء لتشجيع الناس على عدم استخدام سياراتهم، «لكن ذلك كله لا يمكن تطبيقه ما لم توضع خطة متكاملة».

حلول غير مستدامة

التقديرات تشير إلى أن نحو 70 في المئة من عمليات التنقل ضمن بيروت الكبرى يجري بواسطة السيارات الخاصة، فيما تتوقف خطوط النقل العام عند حدود بيروت الإداريّة. استناداً إلى ذلك، يصبح إنشاء مبانٍ كمواقف للسيارات «حلاً غير مستدام، بل ضدّ مصلحة المدينة ويزيد التلوث فيها» بحسب أستاذة التخطيط العمراني في الجامعة الأميركية في بيروت منى فواز. إذ «لا يمكن الاستثمار في المواقف لأنها تزيد من استخدام السيارات الخاصة، ما لم ترتبط بحركة الباصات والمشاة». بكثير من التحفّظ على المشاريع المطروحة، ترى فواز أنه «يجب التفكير بحركة الإنسان في المدينة خارج حركة السيارة. المدن الكبرى مثل باريس ولندن تضع هدفاً سنوياً يقضي بخفض عدد مواقف السيارات لتشجيع الناس على التنقّل مشياً واستخدام النقل العام والدراجات الهوائية». أما المواقف «فيجب أن توضع ضمن مخطط كامل للحيّ الذي تبنى فيه، لتكون بخدمة سكانه وحاجاتهم وليس السيارات الزائرة. على سبيل المثال، قد يكون مطلوباً إنشاء موقف في الرملة البيضاء لخدمة زوّار الكورنيش. لكن إنشاء موقف تحت حديقة حسن خالد

> تتضمن أبنية المواقف المطروحة للتلزيم إنشاء محلات تجارية ما يجتذب مزيداً من الازدحام!

سيزيد الازدحام وفقاً لموقع الحديقة على الطريق العام». فيما المحال التجارية المقترحة ضمن مباني المواقف «مشكلة أخرى لأنها ستزيد من زحمة السير حولها وعلى مداخلها ومخارجها وستجذب مزيداً من السيارات». برأي فواز، على بلدية بيروت «التفكير على مستوى بيروت الكبرى وليس بيروت الإدارية». وتلفت إلى أن الأوتوستراد الدائري حول بيروت من الأمثلة على استمرار ذهنية تشجيع التنقل بالسيارة الخاصة وتسهيل ركنها وحركتها داخل المدن، وهو ما يتعارض وتوجّهات التخطيط العمراني الحديث، مشيرة إلى أن «اقتراح الأوتوستراد الدائري يعود إلى الستينيات وهو مشابه للـBoulevard Périphérique حول باريس والذي يعتبره الفرنسيون اليوم غلطة»!

تقليص المساحات الخضراء

إنشاء موقف تحت حديقة عامة يعني «خسارة ثلث مساحة الحديقة بين منحدرات ومصاعد وسلالم حرائق وفتحات تهوئة، كما أنه يزيد من التلوث الذي وجدت الحدائق للحدّ منه» بحسب منيمنة. ناهيك عن الآثار البيئية، فـ«إنشاء موقف تحت حديقة يقصّ الأشجار عن التربة الأم وعن النظام البيئي ككل، ولا يمكن إعادة البيئة نفسها للشجرة في حال أزيلت الحديقة وأعيد زرعها فوق الباطون»، وفق المهندسة المعمارية والمخططة الحضرية سهير عاصي. تسأل عاصي عما إذا «تم إجراء مسح للقيمة البيئية للحدائق المنوي تشييد المواقف تحتها، وهل حماية الأشجار ضمن دفاتر الشروط؟». وكذلك عن «دراسة تقييم تأثير حركة المرور قبل بناء مواقف في مناطق سكنيّة، خصوصاً أن التلوّث سيزداد في ظلّ نوعية المحروقات المستخدمة، كما أن الازدحام على مداخل المواقف سيزيد من نسب التلوث». لا يمكن، وفق عاصي، الركون إلى «حلول جزئية كإنشاء أبنية للمواقف من دون إيجاد حلّ لأزمة السير»، ناهيك عن ضرورة «أن تكون المواقف متعددة الاستعمالات مع معايير حديثة، كالتشجيع على استخدام الدراجات الهوائية بإعفاء مستخدميها من رسوم الركن، وتفعيل تطبيقات إلكترونية تمكّن الناس من مشاركة سيارة الأجرة نفسها أو حتى السيارة الخاصة في حال كانوا ضمن المنطقة نفسها وفي طريقهم إلى منطقة مشتركة، والتوعية على ثقافة تشارك السيارة بين المواطنين (Car Sharing) بما يخفّض الكلفة البيئية والكلفة الماليّة على المواطنين».

1846 موقفاً في قلب بيروت

تنوي بلدية بيروت تشييد مواقف السيارات في المواقع الآتية:

- شارع المقدسي في منطقة الحمرا فوق أرض تستعمل حالياً موقفاً للسيارات (العقار 495 رأس بيروت، مساحة العقار الإجمالية 1867 متراً مربعاً). وفق المخطط، يستوعب المبنى 476 سيارة موزعة على 6 طوابق تحت الأرض (252 سيارة) و7 فوق الأرض (224 سيارة، 1443 متراً مربعاً للطابق). إضافة إلى 905 أمتار لمحلات تجارية ومساحات خضراء على السطح.
- كورنيش المزرعة بعد جامع عبد الناصر (العقار 535 - 605 المزرعة، المساحة الإجمالية للعقار 2112 متراً). يستوعب المبنى 406 سيارات موزعة على 5 طوابق سفلية (150 سيارة) و8 طوابق علوية (206 سيارات، 1185 متراً مربعاً للطابق)، مع 358 متراً للمحلات التجارية.
- الأشرفية، طلعة أوتيل ألكسندر قرب ساحة ساسين (العقار 1502)، يستوعب 282 سيارة موزّعة على 6 طوابق سفلية (192 سيارة) و3 طوابق علوية (90 سيارة، 1190 متراً للطابق) بينها طابق لـ«شوبينغ» و970 متراً للمحلات التجارية.
- تحت حديقة الرملة البيضاء تنوي البلدية تشييد طابقين للمواقف يستوعبان 176 سيارة، مع تحسين الحديقة وهو «جزء من مشروع كبير للرملة البيضاء» بحسب رئيس البلدية جمال عيتاني.
- حديقة المفتي الشهيد حسن خالد (العقار 202 المصيطبة) عبر إنشاء 4 طوابق تحت الحديقة (تستوعب 440 موقفاً) مع 69 موقفاً فوق الأرض.

عيتاني: المواقف ستلزّم لشركات خاصة!

قال رئيس بلدية بيروت جمال عيتاني لـ«الأخبار» إن «إدارة المواقف ستلزّم لشركات خاصة لمصلحة البلدية لعدم امتلاك البلدية جهازاً لإدارتها»، وعن العائدات المقدرة، أجاب: «لا نعرف التفاصيل، نحضّر الدراسات اللازمة لذلك». أما في ما يتعلق بالتسعيرة، فأكّد أنها ستكون «وفق شروط تلزيم إدارة المواقف وستتناسب والأسعار المعمول بها في بيروت».

تقرير

الوحدة التربوية في الهرمل
«دكاكين التعليم» تحتمي بالأهالي!

فاتن الحاج

محاولة إنشاء وحدة تربوية صغرى في مدينة الهرمل، تتمتع بإدارة ذاتية منفصلة عن المنطقة التربوية في بعلبك، ليست سوى استمرار لنشاطات شبكة «دكاكين التعليم» الخاص التي تعمل في تزوير اللوائح والإفادات المدرسية، بالتعاون مع موظفين في وزارة التربية. وفيما لم يصدر أي رد فعل من وزير التربية الجديد أكرم شهيّب على ما نشرته «الأخبار»، السبت الماضي، عن قدرات «أخطبوط الفساد» داخل الوزارة، أصدر عرّابو إنشاء الوحدة، أمس، بياناً باسم «أهالي وفعاليات الهرمل وقضائها»، ووضعوا الوحدة المنوي استحداثها، والتي لا فائدة تربوية لها، في خانة «الشعلة التي تنقذ المدينة من الإهمال والحرمان والمظلومية»!

وكانت الشبكة التي تزوّر إفادات مدرسية وتسجّل طلاباً وهميين وترفّع راسبين في المدارس الرسمية والخاصة لقاء مبالغ خيالية، بتواطؤ مع موظفين في الوزارة، نجحت في الاستحصال على موافقة من وزير التربية السابق مروان حمادة على إنشاء الوحدة، بعدما جال ع. م، أحد الفاعلين في هذه الشبكة (لا يحمل صفة رسمية)، على بعض مديري المدارس الخاصة والرسمية في المدينة لجمع تواقيعهم لطلب إنشاء الوحدة باسم «فعاليات تربوية». علماً أن ع. م. هو المسؤول عن ترك طلاب مدرسة «يوزرسيف» يفترشون الطرقات حتى منتصف الليل للحصول على بطاقات الترشيح للامتحانات الرسمية عام 2016، على رغم «المكننة» التي أشار إليها بيان «الفعاليات» أمس!

وفي حوزة «الأخبار» مستند يفيد باستحصال المذكور، وهو مدير «المؤسسة اللبنانية للتربية الوطنية»، على موافقة مصلحة التعليم الخاص في آب 2018 (أي عن العام الدراسي الماضي 2017 - 2018) على إفادة بأنّ المدرسة التي تقع في الحدث - بعبدا تضم 1276 تلميذاً، علماً بأن المهلة القصوى لتقديم اللوائح هي 31 كانون الأول من كل عام. وبعد هذا التاريخ، كل ما يرفع من أسماء يكون عبارة عن ملحق يقدم في قلم مصلحة التعليم الخاص. والملحق هو أحد أساليب التحايل على القانون، إذ يمكن لأي تلميذ يخاف من رسوبه في مدرسة خاصة أو رسمية، بعد فشله في فصلين من العام الدراسي، أن يلجأ لهذا النوع من المدارس، فتجمع المدرسة الأسماء ضمن ملحق، بحجة التأخير في تأمين المستندات، وتقدّمه إلى وزارة التربية في مقابل مبلغ مالي يسدده أهل التلميذ لها يصل إلى ألفي دولار، وتضمن نجاحه وترفيعه في السنة الدراسية المقبلة.

وكان ع. م. نفسه اتصل بـ «الأخبار» في وقت سابق وأكد أنه مدير «لبنان الوطنية» في الهرمل، وأنّ مدرسته جديدة وتضم فقط 80 طالباً وهي «خارج كل هذه اللعبة»، في حين أنّ المستندات تظهر أن هذه المدرسة رفعت إلى الوزارة لائحة بـ 903 تلامذة في العام الدراسي 2014 - 2015. فكيف يكون مديراً لمدرستين في الوقت نفسه، وهل في حوزته مرسوم جمهوري بمباشرة التدريس بإدارته في هاتين المدرستين، وهل تتوافر فيه شروط المدير؟ كما أنه ليس معروفاً ما إذا كانت المدرسة الجديدة موجودة أصلاً في الحدث أم لا، خصوصاً أن مصادر في وزارة التربية تؤكد أنّه تم نقل أسماء بعض الطلاب من لوائح «ثانوية الجوهرة» في منطقة طريق المطار إلى لوائح «المؤسسة اللبنانية للتربية الوطنية»، بعدما كشفت «الأخبار»، في أيار 2018، التلاعب الحاصل في لوائح «الجوهرة» بغرض تقديم طلبات الحصول على بطاقات ترشيح للامتحانات الرسمية وفي الوقائع أنّ«ثانوية الجوهرة» فتحت أبوابها في العام الدراسي الماضي في إطار الشبكة نفسها، وبناءً على موافقة استثنائية من مصلحة التعليم الخاص، في انتظار الحصول على مرسوم ترخيص لم تنله. وقد سمحت الموافقة الاستثنائية للمدرسة بتسجيل 368 تلميذاً حتى المرحلة المتوسطة، بناءً على مواصفات المبنى والملعب. وفي حين أن العدد الفعلي الذي كان يداوم في المدرسة هو 268 تلميذاً، بلغ العدد المسجل على اللوائح المقدمة للوزارة 513 تلميذاً، أي أنّ هناك 245 تلميذاً وهمياً لا يداومون في المدرسة وموزّعون على كل المراحل، من بينهم 113 طالباً في المرحلة الثانوية. واللافت أنه بعد التدقيق في لوائح المدرسة المرفوعة إلى المنطقة التربوية في جبل لبنان، تبين أن جزءاً من الطلاب درس العام الماضي في مدرسة «البيان» في منطقة طليا البقاعية وهي مدرسة يتابعها ع. م. نفسه، بحسب مصادر تربوية في البقاع.

ع. م. نفسه كان أيضاً يدير مدرسة باسم «لبنان الأخضر» في الهرمل قبل أن يغير اسمها إلى «لبنان الوطنية» وينسق مع المدرسة التوجيهية في حارة حريك لصاحبيها ح. د.، ومدرسة العائلة الأوزاعي بإدارة ح. إ.، ومدرسة الاتحاد في برج البراجنة بإدارة ر. س. و«الأمين فرست سكول» بإدارة س. أ. وغيرها. كما كانت لديه صلة بمدرسة «يوزرسيف» التي ظهرت إلى العلن مع الشهادة المتوسطة حين وجد الطلاب أنفسهم في اليوم الأول من امتحانات البريفيه في 30 أيار 2016 بلا بطاقات ترشيح. وكان وزير التربية السابق الياس بو صعب قد سحب ترخيص المدرسة للمرحلة الابتدائية، إلاّ أنّ صاحب المدرسة (م. ر.) أعاد فتحها بتقديم طلب نقل لمرسوم، وأسند إدارة المدرسة الجديدة التي حملت اسم «ثانوية الحسام» إلى (ح. ب. ح.) وهو الشخص الذي كان يتابع ملف «يوزرسيف» مع وزارة التربية.

> تعمل شبكة «دكاكين المدارس» في تزوير إفادات وترفيع راسبين لقاء مبالغ خيالية

تقرير

«الفنار» من «عصفورية» إلى معتقل
وزراء الصحة مسؤولون أيضاً!

آمال خليل

لأنه مشهد تحرير معتقلي سجن الخيام تكرّر أمس في مستشفى الفنار للأمراض العصبية والنفسية في المصيلح. ذوو المرضى ومواطنون كسروا الصمت فوق تلة الصنوبر التي اختيرت في الستينيات لإنشاء مستشفى بديل من «العصفورية» التي استبدلت بفروع في المناطق. اقتحموا البيت القرميدي المقسم إلى عنابر، وفتحوا الغرف التي كان الدخول إليها، حتى قبل أيام قليلة، ممنوعاً لغير الموظفين. الظلمة الكئيبة وملامح الموظفين الحادة لا يبددها سوى انشراح الوجوه في «البراويز» المعلقة لمؤسس المستشفى وزير الصحة الراحل عبد الرحمن اللبان وزوجته وابنته اللتين تولتا الإدارة بعده. زيارة وزير الصحة جميل جبق للمستشفى كسرت المحظور. الروائح الكريهة، رغم آثار «الشطف» الحديث للأرضية والجدران العفنة وانعدام التدفئة، دفعت جبق الى طلب الخروج إلى الباحة الخارجية للحديث إلى وسائل الإعلام. فيما لم يتسنّ له تفقد عنبر النساء السفلي أو المطبخ الفارغ وخزانته القذرة والمراحيض المقطوعة من المياه. أعلن وزير الصحة أن المكان «غير مؤهل لاستقبال المرضى، وما رأيناه مأساة أخلاقية واجتماعية وصحية»، و«في غضون يومين، سنقفل المستشفى لإعادة فتحه لاحقاً على يد الوزارة إذا سمحت الإمكانات. أما المرضى، فسينقلون إلى مستشفيات الزهراء في العباسية والمعونات في جبيل وجويا الرعائي على نفقة الوزارة». لافتاً الى أنه سيحوّل الإدارة إلى النيابة العامة المالية التي أعلنت أمس أنها ستفتح اليوم تحقيقاً في الأمر.

ضاع المرضى بين زحمة الزوار غير المعهودين: عجزة وشبان بملابس خفيفة من دون جوارب، لم يستوعبوا لماذا ازدحم الزوار في ساعة واحدة، بينما البعض منهم تركه أهله منذ أكثر من 30 عاماً على باب المستشفى وغادروا من دون أن يعرفوا عنه شيئاً، أو لماذا أغدقت السماء عليهم دفعة واحدة أنواعاً من الطعام والشراب والثياب بعدما جاعوا وبردوا لسنوات؟

تباينت مواقف الأهالي حول مسؤولية صاحبة «الفنار» سمر اللبان. البعض اتهمها بـ«قبض أموال من الأهالي من دون صرفها على أبنائهم»، فيما اتهم آخرون شركاء لها وموظفين باستغلال غيابها الدائم. هذه الرواية لمحت إليها اللبان في اتصال مع «الأخبار» مساء الجمعة قبل أن يفقد الجميع التواصل معها. وكانت اللبان قد أبلغت «الأخبار»، في تشرين الثاني الماضي نيتها إقفال المستشفى بعدما باعت معظم أراضي والدها المحيطة به ولم يبق سوى العقار الذي أقيم فوقه المبنى الحديث الذي شيدته الحكومة الإيطالية عام 2010. وشكت من «عجز مالي وديون متراكمة تمنعنا من توفير الاحتياجات اللازمة للمرضى»، مشيرة الى أن للفنار في ذمة وزارة الصحة 11 مليار ليرة متراكمة منذ عام 2004. الطبيب المشرف في المستشفى ماجد كنج أكد أن المستشفى «معطل بسبب سوء الإدارة وغياب الكفاءة لدى أصحابه، إلى جانب إهمال وزارة الصحة». ولفت إلى أن الموظفين والأطباء الذين بقي منهم 17، لم يقبضوا رواتبهم منذ أكثر من عامين، ما يدفع الى التساؤل عن مسؤولية وزراء الصحة المتعاقبين. فمنذ سنوات، يتناقل أهل المنطقة وذوو المرضى روايات مؤلمة عن أحوال المستشفى، وعن «تعذيب المرضى وربطهم بالجنازير»، فيما سُجّلت آخر زيارة لوزير للصحة للمستشفى عام 2010 عندما افتتح الوزير السابق محمد جواد خليفة المبنى الجديد.

رغم روايات عن تعذيب المرضى لم يزر أي وزير للصحة الفنار منذ 2010 (علي حشيشو)

والفنار من مستشفيات الأمراض المزمنة المصنفة بالفئة الثانية التي يديرها القطاع الخاص وتتلقّى اعتمادات مالية من الدولة. بين عامي 2011 و2018، تراوح السقف المالي للمستشفى بين 600 و800 مليون ليرة في السنة، بحسب مراسيم التحويلات الواردة في الجريدة الرسمية، وهي أرقام ضئيلة مقارنة بسقوف مالية لمستشفيات لا تعمل! ففي عام 2016، على سبيل المثال، حوّل الى مستشفى الحكمة في النبطية (لا يستقبل مرضى) 614 مليون ليرة، ولمستشفى قانا الحكومي المقفل 200 مليون ليرة. جبق وعد أمس بـ«إعادة النظر بالسياسات تجاه مستشفيات الفئة الثانية ووضع عقود جديدة مع كل منها بحسب قدراتها وحجم كادرها الوظيفي والطبي وعدد أسرّتها».

الكرة اللبنانية

لا يزال من المبكر الحديث عن عقود لاعبي نادي النجمة التي ينتهي بعضها مع نهاية الموسم الحالي. من حسن معتوق، إلى علي الحاج ونادر مطر، كلها عقود تنتهي في شهر أيار المقبل. ثلاثة أشهر ونصف باقية، لكن فجأة قفز اسم اللاعب نادر مطر إلى الواجهة يوم الجمعة، مع كلام عن احتمال توقيعه على عقد مع الأنصار في بحر الأسبوع الجاري

نادر مطر... «الحنين أبداً لأوّل منزل»

عبد القادر سعد

لا شك في أن الكلام عن مستقبل مطر وحسن معتوق وقاسم الزين وعلي الحاج مطروح في أروقة نادي النجمة، لكن الحديث عن انتقال لاعب منهم في هذا التوقيت بدا غريباً. الكلام عن اقتراب مطر من التوقيع مع الأنصار جاء ليتوافق مع كلام سابق عن أن مطر قد وقّع مع الأنصار، بحسب مصادر أنصارية، قبل أشهر. الحقيقة تقول إن مطر لم يوقّع بعد، وتشير المعلومات لـ«الأخبار» إلى أن الأولويّة بالنسبة إلى نجم النجمة، هي الاحتراف في الخارج. بعد ذلك، تكون الأولويّة لنادي النجمة، بشرط

> **أولوية مطر البقاء مع نادي النجمة إذا لم يتلقّ عرضاً احترافيّاً**

أن تكون قيمة العقد المطلوب قريبة من العقود الأخرى المطروحة، وخصوصاً من نادي الأنصار، دون أن يكون نادي العهد بعيداً عن الأجواء. فمن المعلوم أن هذه الفرق الثلاثة هي القادرة على إبرام عقود كبيرة، كالعقد الذي يطمح إليه «نينو». حتى إن مطر مستعد لأن يكون العقد مع النجمة أقل بعشرة آلاف دولار عن أي عقد محلي آخر، لكونه يحب اللعب للنجمة، كما يؤكّد مقربون منه.

بعد مرور ثلاث سنوات على مجيء مطر إلى لبنان، وتوقيعه عقداً مع النجمة، يرى اللاعب ـ كما تشير المعلومات ـ أنه حان الوقت كي يفكّر في مستقبله، خصوصاً على الصعيد المادي. مطر سيبلغ السابعة والعشرين في أيار المقبل، ومع انتهاء عقده في الثلاثين منه، لا بد وأن يفكّر في عقد لا تقلّ قيمته عن مئة وعشرين ألف دولار سنوياً. هذا الأمر قد يضع حِملاً كبير على إدارة نادي النجمة ورئيسها أسعد صقال الذي يقوم بالحِمل المادي بنحو شبه كامل حالياً، بعد ابتعاد عدد من المموّلين في اللجنة الإدارية.

الإدارة قد تجد نفسها مضطرة إلى القبول بشروط مطر أو محاولة تقريب وجهات النظر، في ظل رفض نجماوي لحجم المبلغ المطلوب، على اعتبار أن مطر تراجع مستواه في الموسم الحالي، ولا يستحق عقداً بقيمة عالية كما يطلب، بحسب المصادر.

لكن في الوقت عينه، قد تكون أمام مشكلة فنّية إن لم يجدّد حسن معتوق عقده مع النجمة، كما يُقال، بانتظار شهر أيار. أمرٌ قد يضع مطر في مرتبة قائد خط الوسط وصانعه في حال رحيل معتوق، وبالتالي سيتعاطى مطر مع قيمة عقده انطلاقاً من هذه النقطة بالدرجة الأولى، إضافة إلى أمر آخر، هو ـ بحسب مصادر قريبة من اللاعب ـ أنه ليس أقلّ من لاعبين يملكون عقوداً كبيرة في الدوري اللبناني: محمد حيدر، ربيع عطايا، أحمد زريق، وغيرهم في العهد. عدنان حيدر، حسن شعيتو موني وآخرون في الأنصار.

المهم أن مطر يضع النجمة أولوية، ولكن ليس على حساب مستقبله، وهو بالتالي سيتريث قبل أن يجدّد عقده مع النجمة. فالمعلومات تشير إلى أن مطر سينتظر عقداً خارجياً، وهو يأمل خيراً من المشاركة الآسيوية في كأس الاتحاد الآسيوي التي تبدأ يوم الاثنين المقبل مع الوحدات الأردني المضيف.

حتى الآن لم يكن هناك حديث جدّي بين الطرفين. قد يكون جرى تداول الموضوع سريعاً، لكن ما زال هناك الوقت الكافي لتصاعد الدخان الأبيض من المنارة، بشرط أن ينجح النجمة في توفير المبلغ الذي يطلبه اللاعب. والأهم أن مطر لن يوقّع مع أي نادٍ قبل أن تتوضح صورة حظوظ الاحتراف الخارجي، وهو المكان الذي جاء منه.

الأسابيع المقبلة حاسمة (عدنان الحاج علي)

أرقام مطر

هناك رأيٌ سائد بأن نادر مطر في موسم 2018-2019 مختلف عن مطر الموسم الماضي. كلامٌ كثير عن تراجع مستوى مطر هذا الموسم، لكن الأرقام تقول عكس ذلك.

الموسم الماضي:

19 مباراة بالدوري (1646 دقيقة واستُبدل خمس مرات)
4 أهداف (طرابلس 2 - الشباب العربي - الصفاء)
4 تمريرات حاسمة (التضامن - الشباب العربي - البقاع - طرابلس)، صنعها لحسن معتوق (2) وعبد الرزاق الحسين وقاسم الزين، ومرتين من ركلة ركنية.
حصل على ركلة جزاء بمواجهة التضامن.
لم ينل أي إنذار

الموسم الحالي:

14 مباراة بالدوري (1245 دقيقة واستُبدل مرتين)
3 أهداف (الأنصار 2 - طرابلس)
5 تمريرات حاسمة (الأنصار - طرابلس - السلام - الصفاء - طرابلس)، لفيليبي دوس سانتوس (2) وأبو بكر المل وحسن محمد وحسن معتوق.
لم ينل أي إنذار

لا تغيير في رأس الترتيب وخلط أوراق في القاع

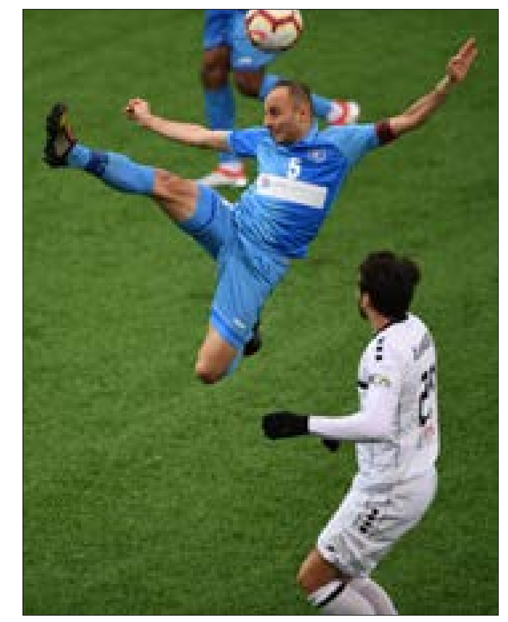

أهدر الساحل فوزاً مستحقاً أمام النجمة (عدنان الحاج علي)

لم يكن المشهد بين رأس الترتيب والقاع متشابهاً مع ختام الأسبوع الخامس عشر من الدوري اللبناني لكرة القدم. سباق الصدارة بقي على حاله. العهد متصدراً، والنجمة ملاحقاً والأنصار صاحب العروض الأجمل. في صراع الهروب من الهبوط، شهد الأسبوع الـ 15 خلطاً للأوراق، حيث كان فريقا الصفاء والراسينغ الفائزين الأكبرين. تراجع طرابلس والسلام زغرتا، وبقي البقاع أخيراً.

العهد حافظ على فارق النقاط الخمس مع ملاحقه النجمة بعد فوزه المستحق على مضيفه طرابلس (2 - 0) على ملعب المرداشية في زغرتا. حقق العهد المطلوب، متغلباً على ظروف الإصابات والغيابات التي يعانيها بطل لبنان، وفاز بهدفي مارتن تشويف وعيسى يعقوبو، واضعاً طرابلس في المركز الحادي عشر. مركزٌ يهبط صاحبه إلى الدرجة الثانية، ما يعني أن سفير الشمال أصبح في موقف حرج مع تلقيه الخسارة السابعة هذا الموسم.

في مكان آخر، كان النجمة يفوز على مضيفه شباب الساحل بصعوبة (1 - 0) على ملعب جونية، في مباراة أدّى فيها حارسا الفريقين دوراً رئيسياً في تحديد الفائز والخاسر. محطتان رئيسيّتان منحتا حارس النجمة عباس حسن صفة المنقذ والمساهم الرئيسي في فوز فريقه. المحطة الأولى قبل نهاية الشوط الأول حين تصدى لرأسية عباس عاصي، أما الثانية فكانت في الدقيقة 62 حين خرج حسن وارتكب خطأ على لاعب الساحل عبد العزيز نداي المنفرد من تمريرة ذهبية لعباس عطوي. حسن ارتكب خطأ على نداي وحرمه من التسجيل. صحيح أن النجمة خسر حارسه بعد طرده، لكن بقيت الشباك نظيفة.

على المقلب الآخر، كان حارس الساحل علي حلال يؤدي دوراً سلبياً حين أخطأ في التصدي لكرة حسن معتوق في الدقيقة 81. خطأ قاتل كلّف فريقه نقاط المباراة ومنح النجمة فوزاً صعباً بعد عرض غير مقنع، وخصوصاً من خط الدفاع والثنائي الأجنبي محمد شاونا وسيدريل لويس. فالأول انكشف كلياً في اللقاء، والثاني ظهر بأنه بعكس ما قيل عنه قبل التوقيع. الساحل من جهته، لم يستحق الفوز. ظُلِم من الأقربين وأهدر نداي فرصة الفوز، مع إضاعة عدد كبير من الفرص.

في بحمدون، كان الصفاء يحقق أول فوز له منذ الأسبوع العاشر حين أسقط ضيفه الشباب الغازية (1 - 0)، سجله حسين العوطة، ملحقاً الخسارة بممثل الجنوب الثاني الذي لقي خسارته الثانية على التوالي بشكل مستغرب. وعلى الملعب عينه، كان «ابن العم» الإخاء الأهلي عاليه يفوز على ضيفه البقاع بالنتيجة عينها، حيث سجل هدف المباراة الوحيد أحمد حجازي.

ختام الأسبوع كان على ملعب جونية، حيث فاز الراسينغ على ضيفه التضامن صور (3 - 1) في مباراة أصدرت بعدها إدارة النادي الجنوبي بياناً، أشارت فيه إلى النية لعقد اجتماع طارئ للحديث عن الأخطاء التحكيمية التي تعرّض لها الفريق. الراسينغ استحق الفوز، ولعل أجمل ما فيه هدف كريم مكاوي الثالث لفريقه بعد هدفي إيمانويل أونيكا وسلطان حيدر، في حين سجّل هدف التضامن ستيفان سارفو. أما الأسوأ، فكان طرد إيمانويل بعد ضربه لاعباً للتضامن، ما سيعرّضه للإيقاف ثلاث مباريات.

(الأخبار)

كالشيو

قائد من دون شارة

إيكاردي في قفص «الاتهام»

يوم الأربعاء الماضي، وفي بيان رسمي على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، أعلن نادي إنتر ميلانو سحب شارة القيادة من نجم الفريق الأرجنتيني ماورو إيكاردي. بعدها بيوم، وتحديداً في يوم مباراة الدوري الأوروبي، انسحب إيكاردي من تشكيلة الفريق، ولم يذكر الأسباب. وقبل يومين، لم يكن ضمن التشكيلة التي كانت مستدعاة للقاء سامبدوريا أمس الأحد. كلها أحداث مرّ بها إيكاردي مع الإنتر في أقل من أسبوع. هذه الأحداث يمكن عدّها صورة لموسم الإنتر الحالي، الذي يمرّ بكثير من التخبط، ما أثّر سلباً في أداء اللاعبين، ومن بينهم هداف الفريق صاحب الرقم (9)

حسن رمضان

بدأت القصّة منذ أشهر، وتحديداً مع بداية موسم 2018/2019، حين رفضت وكيلة أعمال النجم الأرجنتيني (صديقته واندا إيكاردي) عقد اجتماع مع المدير الرياضي لنادي إنتر ميلانو، والنجم السابق للفريق، الأرجنتيني الآخر خافيير زانيتي. ضجّت وسائل الإعلام الإيطالية بهذا الخبر، وبدأ جلّ الصحف يتداول هذا الحدث الذي وتّر العلاقة بين إيكاردي والإنتر. لإيكاردي تصرفات سابقة غير وديّة مع «النيراتزوري»، وخاصة مع جمهور الفريق الثاني في ميلان، حيث في مرّات سابقة، حدثت مشادات كلامية بين إيكاردي والجمهور، ونشر من بعد هذه الحادثة بياناً له قال فيه إنه لا يعترف بهذا الجمهور المسيء، ولا يحترمه. هذا البيان زاد من حرارة الجماهير التي بدأت بالتصعيد بطرق خارجة عن المألوف وهددته بالقتل، حيث نشرت صحيفة «لاغازيتا ديللو سبورت» أن هناك جماهير من الإنتر تتوعّد إيكاردي بالقتل، ما دفع الأخير إلى التصعيد أكثر، وقال إنه سيستدعي رجال العصابات من الأرجنتين ليقفوا أمام منزله في ميلانو. بعد هذه الأحداث عادت المياه إلى مجاريها من جديد، وعاد إيكاردي ليكون القائد الأول للفريق، رغم صغر سنّه. لكن بعد الحركة الغريبة التي قامت بها واندا إيكاردي، التي رفضت بدورها الاجتماع بزانيتي، بهدف الحديث عن تجديد عقد النجم الأرجنتيني، عادت هذه الأجواء المشحونة لتحوم من جديد فوق الإنتر. هذه المرّة، كان القرار حاداً وقاسياً من إدارة «النيراتزوري»، حيث خلعت شارة القيادة من إيكاردي، لتوضع على كتف حارس مرمى الفريق السلوفيني سمير هاندانوفيتش، الأمر الذي دفع إيكاردي إلى أن يخرج من قائمة الفريق المستدعاة للقاء الدوري الأوروبي الخميس الماضي. كلها تداعيات من المتوقّع حدوثها من قبل لاعب معروف بقلّة وفائه لنادٍ، هو القائد الأول فيه. وفي الحديث عن الوفاء، ذكر بيان النادي الذي أعلن فيه تجريد إيكاردي من شارة القيادة، أن هاندانوفيتش، حارس مرمى الإنتر منذ 2012، لم يفكّر في ترك ملعب «سان سيرو» أو «جوسيبي مياتزا»، رغم وجود عدّة عروض على الطاولة من فرق إنكليزية كبيرة. وكأن بهذا البيان، يرسل رسالة مبطّنة إلى إيكاردي مفادها أن «لن تكون الرجل الأول في الإنتر بعد الآن».

> **هناك كلام عن إمكانية انتقال إيكاردي إلى يوفنتوس**

إيكاردي، وفي ما يمكن أن يوصف بالرد، نشر على حسابه الخاص في «تويتر» صورة له، كتب فيها: «اعتقد أن ما يحدث الآن لا يمكن أن يقابل إلا بالصمت». رسالة، يمكن اعتبارها وكأن بها تشير إلى نهاية موسم إيكاردي مع الإنتر، أو على الأقل، سيكون النجم الأول في الفريق، لاعباً للموسم الأخير له مع الإنتر. في إيطاليا، حادث كهذا، يشعل مواقع التواصل والاجتماعي، إضافة إلى الصحف. وفي هذا الصدد، ذكر الصحفي الإيطالي الشهير فالير دي ماجيو، أن ايكاردي قد وافق فعلاً على الشروط الشخصية، تمهيداً لانتقاله إلى النادي الأكبر في إيطاليا، يوفنتوس. طبعاً، تبقى كل هذه أخباراً لا يمكن التأكّد من صحتها، لكن في الوقت عينه «لا دخان بلا نار». وربما كان نادي السيدة العجوز قد استغل ما يحدث مع ماورو والإنتر، ليدخل على الخط، كطرف ثالث، صاحب تأثير عالٍ، كيف لا وهذا التأثير أسهم بجلب أفضل لاعب في العالم الموسم الماضي، كريستيانو رونالدو إلى ملعب «أليانز».

ما حدث مع إيكاردي، حدث في السابق مع الـ«نينجا»، المحارب البلجيكي ولاعب روما السابق رادجا ناينغولان. الأخير، اتُّهم بسوء السلوك في التدريبات، وحتى في حياته الشخصية، وعوقب بالإيقاف عن اللعب. في بيان الإنتر، مرّت مرور الكرام رسالة أخرى لإيكاردي، توضح أنه معرّض هو الآخر لعقوبة الإيقاف عن اللعب تماماً كما حدث مع ناينغولان، وذلك بسبب عدم احترامه لإدارة النادي، ولا لجمهوره، ولا لشارة القيادة التي على كتفه. ربّما لماروتا دور كبير في هذه القضية، فلمن يعلم من هو جوسيبي ماروتا (المدير التنفيذي السابق في يوفنتوس والحالي في الإنتر)، يعرف أن هذه خطوة أولى، ومن الممكن أن تتطوّر أيضاً، فإذا لم يلعب إيكاردي جيداً من جديد، سيجد نفسه احتياطياً أيضاً، خصوصاً في ظل تألق المهاجم الأرجنتيني الآخر، الشاب لوتارو مارتينيز.

معروف إيكاردي بقلة وفائه (ميغيل مدينا - أ ف ب)

بريد مدريد

سيرخيو راموس... «اكذب اكذب حتى يصدقك الناس»

مدريد ـ علي غسان حيدر

لطالما شكل قائد ريال مدريد والمنتخب الإسباني سيرخيو راموس مادة نقاش دسمة للصحافة الإسبانيّة والعالميّة وللشارع الكرُوي عموماً، سواء بأهدافه القاتلة، أو بتصريحاته المثيرة للجدل، وحتّى بتصرفاته اللافتة داخل المستطيل الأخضر وخارجه. لا شك في أن رحيل النجم البرتغالي كريستيانو رونالدو عن الفريق حوّل راموس إلى محطّ الأنظار الأول، دورٌ أحسن تأديته الفتى الإشبيلي على أحسن وجه، فبات هو الذي يخرج للدفاع عن زملائه ومدربه في أصعب الظروف، فضلاً عن تحسن مستواه بنحو ملحوظٍ جداً في الآونة الأخيرة.

ليلة دوري أبطال أوروبا أمام أياكس أمستردام الهولندي، قدّم خلالها راموس أداءً كبيراً، وتمكن من إنقاذ شباك حارسه تيبو كورتوا من أكثر من هدف محقق، غير أن الدقائق الأخيرة للمباراة شهدت تعمّد راموس تلقي بطاقة صفراء من أجل إكمال «دورة البطاقات»، وبالتالي الغياب عن مباراة الإياب في السانتياغو بيرنابيو والمشاركة في الدور ربع النهائي (في حال التأهل) بسجل خالٍ من البطاقات. تصرف راموس هذا يصبّ في مصلحة فريقه، من دون شك، إلا أنه ينافي قواعد اللعب النظيف للاتحاد الأوروبي لكرة القدم.

حنكة راموس في الملعب، أو لنقل دهاءه، لم يظهر خلال المؤتمر الصحافي بعد اللقاء. سؤال من أحد الصحفيين عن الموضوع، فاعترف راموس بتعمّده ارتكاب الخطأ، على الرغم من تداركه الأمر ومحاولته اليائسة لتعديل ما قاله في سياق إجابته بعدها. ساعات بعد هذا الخطأ الذي لا يُغتفر، فهنا يصحّ القول إن «غلطة الشاطر بألف». بعدها غرّد سيرخيو عبر حسابه في تويتر بما مضمونه: «أريد أن أوضح أنه (الإيقاف) يؤلمني أكثر من أي شخص آخر، وأنني لم أتعمّد الحصول على البطاقة، تماماً كما لم أفعل ذلك أمام روما في مباراتنا الأخيرة في دوري الأبطال». الاتحاد الأوروبي لم يتأخر بإجراءاته، وأعلن فتح ملف للتحقيق بشأن القضية، وستجري دراسته في 28 شباط/فبراير الجاري، وبالنظر للقضايا المتشابهة السابقة، فإن قائد ريال مدريد سيتلقى عقوبة إدارية إضافية ستمنعه من المشاركة في ذهاب دور الربع النهائي. صحيفة ماركا استوضحت الأمر من راموس، ومنحته فرصة أخرى لتبرير تصريحاته، حيث قال إنه متفاجئ من ردود الأفعال الكبيرة، وإنه كان يقصد تعمّد الخطأ لقطع الهجمة على فريق أياكس، لا تعمّد تلقي البطاقة، بحيث إنه أوقف هجمة مرتدة خطيرة في آخر الدقائق، وأضاف: «لو كنت أريد تعمّد تلقي بطاقة صفراء، لفعلت أمام روما في دور المجموعات».

عاد راموس إلى نهجه القديم (غابرييل بويز ـ أ ف ب)

إثارة راموس للجدل لم تتوقف هنا، فحتى في مباراة الدوري (أمس) أمام جيرونا، التي خسرها النادي الملكي بهدفين دون رد، تلقى راموس بطاقة حمراء بعد بطاقتين صفراوين. وتأكد غياب قائد ريال مدريد عن مباراة الجولة المقبلة أمام ليفانتي. وسبّب المدافع الإسباني احتساب ركلة جزاء على فريقه، بعدما لمس الكرة بيده داخل المنطقة أتت معها البطاقة الصفراء الأولى، وفي الدقائق الأخيرة أشهر الحكم له البطاقة الثانية ثم الطرد بسبب خلفية مزدوجة أدت إلى إصابة لاعب جيرونا. راموس الذي حسّن صورته كثيراً بعد رحيل رونالدو، وبدا هادئاً بعد فترة كان يتسم فيها باللعب الخشن، وبالاعتداء على زملائه في التدريبات، عاد اليوم إلى نهجه القديم، بانتظار ما سيؤول إليه التحقيق.

الأخبار al-akhbar

رئيس التحرير - المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
مدير التحرير: وفيق قانصوه
مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأندري
صادرة عن شركة أخبار بيروت
المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونانت - سنتر كونكورد - الطابق السادس
تلفاكس: 01759500 - 01759597
ص.ب 113/5963
الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
التوزيع: شركة الأوائل 01/666314-15 - 03/828381
الموقع الإلكتروني: www.al-akhbar.com
صفحات التواصل: /AlakhbarNews @AlakhbarNews /alakhbarnews-paper

إشكالية المسألة الزراعية في سوريا
مدخل إلى الأزمة الكبرى

ورد كاسوحة *

أهمية التحوُّل الاجتماعي الكبير في عام 1963 لم تكن فقط في تصحيحه التمثيل السياسي لأكثرية القوى المنتجة، بل أيضاً في منظوره للمسألة الزراعية. قبل ذلك العام المفصلي في تاريخ سوريا، كان ثمّة خلل في العلاقة بين نمط الإنتاج الذي يتركّز في الأرياف وبين التمثيل السياسي الذي صُمِّم وفقاً لنظام يجعل الأقلّية بالمعنيين السياسي والاقتصادي هي التي تضع خريطة الإنتاج، وبالتالي تحدِّد مسبقاً سقوفاً لمدى استفادة الأكثرية من قوّة عملها. هذا الأمر خلق تفاوتاً كبيراً، ليس في نمط التمثيل فحسب، بل أيضاً في طبيعة النظام الاقتصادي الذي كان يسير في المنحى المعاكس لعملية الإنتاج، فيضع قرار القوى المنتجة بعد حرمانها التمثيل الفعلي في يد ممثّلين سياسيين لا يتحكّمون عملياً بدورة الإنتاج، ولا يمثّلون على الصعيد الاقتصادي سوى مصالح طبقة محدودة من التجّار والصناعيين المحليين في دمشق وحلب. التحكُّم بالعملية الإنتاجية كان يجري عبر جملة من العلاقات الموروثة من حقبة الانتداب، سواء من خلال طبقة الإقطاع في المدن والأرياف، أو عبر البورجوازية الممثّلة سياسياً على نحو واسع، وهو ما كان سيقود بالضرورة إلى إضعاف هذا النمط من الاستغلال، لكونه لم يعد محكوماً بالمنظومة الكولونيالية التي كانت تحميه وتوفِّر له أسباب البقاء.

جذور التهميش الاجتماعي

استمرار التراكم أو النهب بالوتيرة السابقة كان يتطلّب الإبقاء على نظام الإنتاج كما كان أيام الانتداب، وهو ما بدا متعذراً في الحالة السورية، ليس فقط بسبب حصول الاستقلال وفقاً لمعاهدة (معاهدة عام 1936) تتضمّن الإنهاء الفعلي لمصالحه المباشرة، بل أيضاً لأنّ ثمة تراكماً في التعرُّض لمصالحه وللمنظومة السياسية والاقتصادية التي يرعاها، بدأ منذ ثورة عام 1925. معظم القوى الفاعلة في الثورة حينها كانت من خارج المنظومة التي يديرها الاحتلال، وإذا نظرنا إلى خريطة المناطق التي اندلعت فيها ابتداءً من أوائل العشرينيات من القرن الماضي، فسنكتشف أنها تتقاطع مع خريطة الإنتاج الممثلة لأكثرية القوى المنتجة في البلاد. صحيح أنّ الثورة كانت ضدّ الاحتلال ووجوده المادي المباشر فقط، لكنها أيضاً كانت تعبيراً عن رفض كبير للتهميش القائم بحقّ هذه الفئات التي لم تكن حتى ذلك الوقت ممثلة فعلياً في العملية السياسية التي يديرها الانتداب. اندلاع الثورة بهذا القدر من العنف ضدّ الاحتلال ومنظومته، هو الذي أحدث التحوُّل الأول في العملية السياسية الانتدابية، وقاد انطلاقاً من الفرز الذي أحدثته الثورة إلى تصحيح التمثيل السياسي للأكثرية، بحيث لا يصبح مطابقاً فقط لخريطة التهميش الاقتصادي والاجتماعي، بل أيضاً لخريطة الإنتاج كما كانت قائمة حينها. التصحيح ترافَقَ مع إضعاف جزئي للقوى السياسية التي عارضت قيام الثورة، فظلّت تحكم بعد القضاء عليها إلى حين خروج الانتداب، ولكن حكمها كان قد بدأ يضعف انطلاقاً من الفرز الحاصل حينها بين الثورة ومعارضيها. وكان المؤشِّر الأبرز على تخبُّطها ليس فقط الانقسام المتزايد بينها وبين القوى الصاعدة المؤيّدة للثورة، بل أيضاً حصول أول عملية اغتيال سياسي في سوريا بحقّ أحد رموز الثورة السورية الكبرى وحزب الشعب (عبد الرحمن الشهبندر)، واتهامها بالضلوع فيه. التراكم الذي بدأ انطلاقاً من الثورة أضعف قدرة الاحتلال، ليس فقط على التحكُّم سياسياً بالوضع، بل أيضاً على الاستمرار بعملية النهب. وهو ما تُرجم فعلياً في بنود المعاهدة التي أخرجته، والتي كانت تضمن عملياً استمرار العملية السياسية «نفسها»، ولكن بقدرة أقلّ بكثير على التحكُّم بالعملية الإنتاجية، لمصلحة القوى التي ستقود انطلاقاً من الخمسينيات التحوُّل الاجتماعي الأبرز في سوريا.

(سام بانثاكي - أ ف ب)

بروز المسألة الاقتصادية

ضُعْف النظام السياسي، وعدم قدرته على كبح تطوُّر أكثرية قوى الإنتاج، عُبِّر عنهما في أكثر من محطة. وفي كلٍّ من هذه المحطات كان يتزامن حصول التغيير في النظام أو تعثّره مع حراك من تحت تقوده الأكثرية، ولكن من دون أن تكون قادرة على ترجمته فعلياً. هي ظلّت تراهن في ظلّ الافتقار إلى التنظيم السياسي أو الاجتماعي الذي سيقود التغيير لمصلحتها على صراعات السلطة الداخلية، وعدم قدرتها بعد خروج الانتداب على إبقاء عملية التمثيل السياسي بمنأىً عن الاضطرابات السياسية والاجتماعية. الانقلابات بهذا المعنى كانت المؤشّر الأول بعد الاستقلال على ضعف إمساك السلطة بالقرار، واستمرار الصراع داخلها بين البورجوازيتين التجارية والصناعية. وهو صراع لا يقع ضمن نطاق اهتمام الأكثرية (المنتجة للثروة)، ولكنه مهمّ لفهم آليات تصدُّع السلطة، وكيفية عملها - في ظلّ الانقسامات المتزايدة - لمواجهة التحديات التي أفرزها لجوء قسم منها للجيش للحفاظ على مصالحه. حكمُ أديب الشيشكلي كان بمثابة الذروة في تبلوُر هذا الشكل من الصراع، حيث انحازت إليه البورجوازية التجارية المدعومة من فرنسا ومصر في مواجهة البورجوازية الصناعية التي كانت تدفع باتجاه الوحدة مع العراق. والحال أنّ الخلاف بينهما حول التصوُّر الجيوسياسي لدور سوريا كان مجرّد واجهة، لأنّ الصراع كان يدور فعلياً على طبيعة النظام الاقتصادي للبلاد، وما إذا كان سيحافظ على بنيته التجارية كما كان دائماً تحت سلطة نخبة الاستقلال، أو سيذهب باتجاه التصنيع أكثر مع بروز دور حزب الشعب وتركُّزه في المناطق الشمالية الأقرب جغرافياً إلى العراق. في ذلك الوقت، لم تكن الصناعة في سوريا مزدهرة، وكانت حصّتها من الدخل القومي ضئيلة نسبياً قياساً إلى المساهمة الكبيرة للقطاع الزراعي فيه، هذا بالإضافة إلى عدم وجود بنية تحتية لها بالمعنى الفعلي، واقتصار عدد العاملين فيها على بضعة آلاف يتوزّعون على ورش صغيرة ومتوسطة في حلب وحمص ودمشق. التصوُّر هنا كان مرتبطاً بالحفاظ على الدور السياسي لحزب الشعب، في ضوء صراعه مع الكتلة الوطنية وحكم الجيش أكثر منه بالبحث عن بديل لدور سوريا الاقتصادي، حيث لم يكن ثمّة حضور في الطرح لمشكلة علاقات الإنتاج، وما إذا كانت ستبقى على حالها، في ظلّ التحديات التي يطرحها صعود الاشتراكية في الإقليم والعالم عموماً. لكن ذلك لم يمنع هذا الخيار من التحوُّل إلى مسألة سياسية كبرى، وخصوصاً في فترة الدفع باتجاه الوحدة مع العراق أيام أديب الشيشكلي. رَفْضُ الرجل لتوجُّه حزب الشعب الداعي إلى الاتحاد مع بغداد أدّى إلى حصول مواجهات واسعة في حلب، على أثر اعتقال الجيش قيادات الحزب. التعبئة الكبيرة التي حصلت هناك (انتقلت لاحقاً إلى المنطقتين الوسطى والجنوبية على شكل تظاهرات طلابية حاشدة) أضعفت حكم الشيشكلي، وساعدت في إبراز الدور الذي يؤديه الاقتصاد في هذه المرحلة من تاريخ سوريا، حيث بدأت تظهر غداة انتهاء الانقلابات معالم المسألة الطبقية مع بروز دور الأحزاب التي تعارض حكم الأقلية وتدعو علناً إلى تبنّي الاشتراكية باعتبارها خياراً وحيداً لحلّ المسألة الزراعية في سوريا.

تجاوُز علاقات الإنتاج القديمة

لم يعد ممكناً بعد ذلك الوقت تأجيل حلّ هذه المسألة، فالسلطة التي استعادها المدنيون من الجيش كانت تتآكل، والحزبان الرئيسيان اللذان يقودان البلاد لا يملكان حلاً لأزمة التعارض بين نموّ قوى الإنتاج في القطاع الزراعي وتآكل العلاقات التي تحدّد شكل هذا الإنتاج. والحال أن هذا التآكل كان قد وصل إلى مرحلة متقدمة إثر الانتهاء من منظومة النهب التي كان يديرها الاحتلال، وخروج المسألة الزراعية من سلّم أولويات حكم الاستقلال لمصلحة الصراع حول وجهات اقتصادية لا تمثّل الكثير على صعيد إنتاج الثروة، والمساهمة في الدخل القومي للبلاد. المحاولة الوحيدة لتلافي الانفجار الكبير حصلت أثناء حكم الشيشكلي، حين أقدم الرجل على سنّ سلسلة من الإصلاحات الخاصّة بتوزيع الثروة، وقد كانت تتضمّن بالإضافة إلى فرض ضرائب على الدخول المرتفعة للبورجوازية إصلاحات زراعية محدودة، بغرض احتواء نقمة القطاع العريض المنتج للثروة في البلاد. ولكنها أتت متأخّرة بسبب طبيعة حكمه التي ألّبت عليه كلّ الفئات السورية تقريباً، بمن في ذلك المزارعون الذين مُنعوا في عهده من التنظيم وتشكيل نقابات لحمايتهم والدفاع عن مصالحهم. هذا فضلاً عن الاعتقالات الواسعة التي قادها، والتي لم تستثنِ قادةً بارزين مؤيدين للفلاحين والعمّال، مثل أكرم الحوراني وميشيل عفلق. قبل ذلك كانت ثمّة محاولات جادّة قادتها حكومات خالد العظم ابتداءً من عام 1949 وحتى عام 1951 لدمقرطة علاقات الإنتاج نسبياً، بحيث تصبح حصّة الأكثرية من الثروة متناسبة مع حجم الإنتاج الذي تقوم به، ولكنها هي الأخرى لم تذهب بعيداً، ليس فقط لمحدودية ما يمكن فعله في ظلّ حكم عسكري، بل أيضاً لأنها لم تربط الإصلاح بتغيير قوانين الملكية، التي هي أساس المشكلة في نظام الإنتاج. فأتت النتيجة بمفعول عكسي يكرّس علاقات الإنتاج القائمة، رغم اهترائها، ولا يسمح بحصول تطوُّر يتناسب مع حجم الزيادة الهائلة في عدد القوى العاملة في القطّاع الزراعي. التعبير عن هذه الزيادة، سواء في العدد أو في الحجم وقوّة الحضور على امتداد البلاد، كان يتطلّب وجود تصوُّر سياسي واقتصادي يتجاوز العمل، ليس فقط بنظام الإنتاج القائم، بل أيضاً بمجمل النظام السياسي الذي ينتج هذه العلاقات، وهو ما بدا مستحيلاً بالنسبة إلى معظم القوى التي تنتمي إلى النظام، حتى تلك الإصلاحية منها. القوّة الوحيدة التي كانت تملك بالإضافة إلى التصوُّر الاقتصادي - الاجتماعي البديل التنظيم والقدرة على الوصول إلى الأكثرية المستفيدة من تغيير علاقات الإنتاج وقوانين الملكية الزراعية هي البعث، بالإضافة طبعاً إلى الناصريين والحزب الشيوعي. لكن هذا الأخير، بحكم مرجعيته السوفياتية، لم يكن يملك تصوّراً مطابقاً لتطوُّر المسألة الزراعية في سوريا، وكان ينتظر كالعادة حصول التحوّل بقيادة البورجوازية، قبل التحرّك لتسلّم السلطة عبر الطبقة العمالية. ولذلك، هُمِّشت ليس فقط طروحاته ورؤيته للتحوُّل الاجتماعي، بل أيضاً موقعه من المعادلة السياسية، حيث بدا دائماً، منذ تأسيسه في عام 1924، في موقع هامشي، رغم كلّ النضالات التي خاضها والتضحيات التي قدّمها في سبيل الطبقتين العاملة والفقيرة. البعث لم يكن يحمل تصوُّراً راديكالياً مماثلاً لرؤية الشيوعيين، ولكنه بخلافهم استخدم في بناء مرجعياته ومنطلقاته، وخصوصاً بعد تبنّيه للاشتراكية أدواتٍ مستقاةً من الواقع الاجتماعي العربي، وهو ما جعل رؤيته أقرب إلى رؤية عبد الناصر للاشتراكية منها إلى تلك الخاصّة بالشيوعيين. طبعاً، حصلت أخطاء جسيمة في تطبيق الرؤيتين، وخصوصاً لجهة الموقف من الأحزاب الأخرى التي تتبنّى الاشتراكية، ولكنهما كانتا بحكم خصوصيتهما السوسيولوجية الأقرب إلى حلّ المسألة الزراعية التي تُعَدّ في دولنا العربية والعالم الثالث عموماً المعضلة الأساسية بالنسبة إلى الأحزاب الاشتراكية.

> أتت النتيجة بمفعول عكسي يكرّس علاقات الإنتاج القائمة، رغم اهترائها، ولا يسمح بحصول تطوُّر يتناسب مع حجم الزيادة الهائلة في عدد القوى العاملة في القطّاع الزراعي

خاتمة

هذه المعضلة بقيت بعد انتهاء التجربتين دون حلّ، لأنّ الأحزاب والنظم التي ورثتهما، سواء في سوريا أو في مصر، انقلبت على التصوُّر الخاصّ بالاشتراكية العربية، وفضّلت بدلاً من ذلك معاودة التحالف مع البورجوازية بعد انتقالها من البنية الكومبرادورية إلى البنية النيوليبرالية. وهي تقريباً المرحلة التي ستفضي لاحقاً ابتداءً من أواسط السبعينيات من القرن الماضي إلى مجمل الانهيارات التي شهدتها المنطقة، وصولاً إلى الأزمة الكبرى في عام 2011، التي كانت الإصلاحات النيوليبرالية المقرّة في مصر وتونس وسوريا و... الخ بمثابة المدخل إليها وإلى انهيار الإقليم عموماً.

* كاتب سوري

الحرب على هاتفك

عامر محسن

في هذه الأيام يخوض المسؤولون الأميركيون والصينيون مفاوضات متنقّلة لحلّ الخلاف التجاري بين البلدين، فيما «الموعد النهائي» الذي حدّده ترامب، في أوّل آذار، لمضاعفة التعرفة على مئات المليارات من المستوردات الصينية يقترب (لمّح الرئيس الأميركي مؤخّراً إلى أنّه قد يمدّد «المهلة» لإعطاء فرصة للمفاوضات). في هذه المرحلة الدقيقة، أصدرت المحاكم الأميركية قراراً اتهامياً عنيفاً في حقّ «هواوي»، العملاق الصيني في مجال الاتصالات، يتضمّن جملة اتهامات تتراوح بين سرقة الملكية الفكرية والتصاميم وصولاً إلى الاحتيال البنكي و«خرق» العقوبات الأميركية وبيع منتجات الشركة في إيران. هذه اللائحة الطويلة لا تؤشّر إلى أنّ الحكومة الأميركية تبحث عن إدانةٍ أو اتفاق مع وزارة العدل، يتبعه اعتذارٌ وتنازلات وغرامة، كما حصل في عدّة حالات تتناول مؤسسات عالمية في السابق (وصلت الغرامات بسبب «خرق العقوبات الأميركية» على مصارف مثل «دويتشه بانك» وغيره إلى مليارات الدولارات، دفعتها هذه المؤسسات صاغرة)؛ بل هي تبدو كمقدمة لمنع «هواوي» من التعامل مع النظام المالي والاقتصادي الأميركي، أو محاولة قطع الهواء عنها.

استهداف «هواوي»، التي أصبحت رمزاً للتوتر القائم بين أميركا والصين، يجري على أكثر من جبهة: القضاء، الإعلام، السياسة، إلخ. التقارير تقول إن دونالد ترامب على وشك إصدار قرارٍ بمنع الشركة الصينية من تركيب أيّ معدّات للجيل الخامس على الأراضي الأميركية بداعي أنها تهدد الأمن القومي (وزيارة بومبيو الحالية إلى أوروبا تهدف في جزءٍ منها إلى إقناع هذه الدول بالابتعاد عن شبكات «هواوي»). وكالة «بلومبرغ»، مثلاً، نشرت تحقيقاً طويلاً - بالتعاون مع المحققين الأميركيين - عن قضيةٍ من المفترض أن تفضح «نهج» الشركة الصينية في سرقة الأسرار التجارية ومخالفة القوانين. هناك مستثمرٌ أميركيّ أنتج نوعاً من الزجاج «المتفوّق» لشاشة الهاتف الذكي (على ما يبدو، فإنّ الزجاج الذي يستخدم اليوم في أكثر الهواتف المتقدّمة اسمه «زجاج الغوريلا»، وقد حصدت الشركة التي اكتشفته ملياراتٍ من الأرباح). الفكرة الجديدة هي أن تلصق طبقةً مايكروسكوبية من جزيئات الألماس فوق زجاج الشاشة، وهذا - بحسب «بلومبرغ» - يجعله أقلّ قابلية للكسر والخدش عدّة مرّاتٍ مقارنة بـ«زجاج الغوريلا»، وهذا سيصبح المعيار المستقبلي في صناعة الهواتف. المستثمر الأميركي، واسمه آدم خان، يقول إنه وجد طريقةً للصق طبقة الألماس على زجاج الشاشة، وهو السرّ الذي كان يتفاوض عليه مع «هواوي». وجدت الموضوع ذاته نافلاً، إذ لا سرقة في كلّ القضية، بل اتهام بمخالفة «تقنية» قد تكون «هواوي» ارتكبَتها حين أرسلت عيّنة من زجاج آدم خان إلى الصين لاختبارها. ولكن المثير هو أن تقوم وزارة العدل الأميركية بهذا الجهد لـ«استدراج» «هواوي» لكي تقع في الخطأ، في عملية استغرقت أشهراً، ومع تغطية إعلامية كبيرة، وأن تجنّد آدم خان (ومستثمرين آخرين كثراً، تقول «بلومبرغ») لكي تجد ممسكاً ضد الشركة الصينية. ثمّ تنشر هذا التحقيق في أكثر من وسيلة إعلامية كبرى، قبل أن يجري توجيه أيّ اتهام رسمي أو اعتقال أحد.

على الهامش هنا: الصينيون لا يملكون بعد نفوذاً في الإعلام أو براعةً، حتى يقدروا على مواجهة الشيطنة التي تجري للصين ولشركاتها (بالمناسبة، كل وسائل الإعلام الغربية الأساسية تقريباً، من «واشنطن بوست» إلى أقصى اليمين، تقف مع الحكومة الأميركية في التشكيك في «هواوي» والتحذير منها ومن نفوذها). ولكن، لو كان الحال مختلفاً، لأصبح في الإمكان بناء سردية معاكسة عن فكرة «الشركة الشريرة/ الحكومة الخيّرة التي تحمينا منها». مثلاً، إنّ «هواوي»، هذه الشركة العالمية الهائلة التي توسّعت وهيمنت خلال زمنٍ قصير، هي شركةٌ مملوكةٌ - حرفيّاً - من موظّفيها. لا يوجد مستثمرون خارجيون ومصلحة مالكي الأسهم هي ذاتها مصلحة العمّال، في شيء يشبه حلم الاشتراكية المتقدّمة، ومع ذلك يتمّ تقديم «هواوي» في الغرب على أنّها «غودزيلا»، وهذا في جوٍّ إعلامي وثقافي يقدّس ويُأسطر الشركات الكبرى ومالكيها، ويحوّل إيلون مَسك وجيف بيزوس إلى نجمين لدى جماهير غفيرة ونبيَّين للعصر الحديث، لمجرّد أنّ هذه المؤسسات ثريّة وناجحة.

تقسيم الأرباح والتنافس

يقول الخبراء إنّ المعضلة، في حال قرّرت الحكومة الأميركية الحجر على شركة اتصالات مثل «هواوي»، ليست في فقدان السوق الأميركي المربح (فالماركة الصينية غير موجودة أصلاً في سوق الهواتف الأميركي، وممنوع على الحكومة وموّرديها التعامل معها في بناء الشبكات، وهي على وشك أن تُحظر على القطاع الخاص أيضاً)، ولا حتّى في أن تُمنع عن استخدام برامج التشغيل (مثل «أندرويد») التي تنتجها «غوغل» الأميركية، فهي قد تجد بديلاً محلياً لها. المشكلة الأكبر ستكون في الشرائح الدقيقة التي تشكّل قلب الهاتف ودماغه، وتصميم هذه المعالجات تحتكره حالياً شركات أميركية حصراً (وشركة بريطانية واحدة، من المرجّح أن تطيع منظومة العقوبات الأميركية). من حسن حظّ «هواوي»، أو نتيجة تخطيطٍ مسبق واحتراز، فإنّ الشّركة الصينية تقوم منذ سنوات بتصميم برنامج تشغيلٍ بديلٍ لـ«أندرويد»، حتى لا تحتاج إلى «غوغل» بعدها؛ وهي أيضاً من الشّركات القليلة التي تنتج معالجاتها الخاصّة ولا تعتمد على «كوالكوم» الأميركية أو «انتل». ولكن هذا كلّه قد لا يكون كافياً، فمعالجات «هواوي» مبنية على تكنولوجيا شركة «إي آر أم» البريطانية، وهي قد تتوقف عن ترخيصها لـ«هواوي» إن وقعت تحت عقوبات أميركية مشدّدة.

هذا يعيدنا إلى أساس التنافس بين البلدين الكبيرين وإلى دور الاحتكار في الرأسمالية المعاصرة. ترامب يؤمن بأنّه، إن انقطعت المنتجات الصينية عن بلاده، فإنّ صناعات بديلة ستقوم في أميركا لاستبدالها، وهذا قد لا يكون أمراً سيئاً بالضرورة؛ ولكن الافتراض المعاكس، أي منع التكنولوجيا الغربية عن الصين، قد يشلّ البلد الصاعد - أو يؤخّر تقدّمه - في العديد من المجالات المستقبليّة. هذا يشرح لنا أيضاً سبب إصرار القيادة الصينية (وقد عبّر عن ذلك الرئيس الصيني شي جنبينغ بوضوح في خطابٍ في «قاعة الشعب» منذ شهرين) على ضرورة امتلاك التقنيات المتقدمة وتوطينها صينياً بأي شكل، وعلى رأسها تكنولوجيا الشرائح الدقيقة.

حتى نشرح المقصد هنا: التجارة الدولية ليست مسألة «مسطّحة» كما كانت عام 1870: سلعٌ متشابهة يتم تبادلها على المستوى العالمي ولها قيمة معينة ولكل بلدٍ حصّة منها، إلخ... يوجد فارقٌ نوعي بين السّلع التي تصنّع في الغرب وتلك التي تخرج من الصّين خلال العقود الماضية؛ أي بين سلع لها قيمة وهوامش مرتفعة (مثل معالجات الكمبيوتر أو الطائرات) وأخرى «بسيطة» وتنافسية، مثل البضائع الاستهلاكية أو الألعاب أو صناعة التجميع (وهذه هوامشها وأرباحها قليلة، وإن كانت قيمتها الإجمالية عالية، وفي وسع أيٍّ كان أن يضارب عليك إن أنتجها بكلفةٍ أقلّ). هذان النمطان للإنتاج، إن قاما ضمن تقسيمةٍ عالمية واضحة، لا يتنافسان بل يتكاملان. بمعنى آخر، لا مشكلة لدى ألمانيا في أن تقوم الصّين باستلام الصناعات اليدوية والبسيطة، كما حصل في العقود الأخيرة، طالما أنّ ألمانيا تصدّر للصين، بالمقابل، الآلات الصناعية والطائرات والسيارات الفخمة. بل إنّ الطّلب على هذه السلع الغالية قد ازداد تحديداً بفضل التصدير الصيني وعائداته ونشوء بورجوازية مترفة في البلد إلخ؛ فتنمو ألمانيا بالتوازي مع نموّ الصين.

المشكلة تبدأ حين يتحوّل التكامل إلى تزاحم، أو تتحوّل الصين «من زبونٍ إلى منافس»، على حدّ تعبير مجلّة «ذا إيكونوميست» في تحقيق لها عن الاقتصاد الألماني. والمجلّة تقول إنّ ألمانيا ستواجه مشكلةً في النموّ تحديداً بسبب تغيّر مناخ التجارة العالمية، الذي يؤذي التصدير، وعدم امتلاك ألمانيا - وأوروبا إجمالاً - شركات احتكارية ضخمة في حجم «أمازون» أو «علي بابا»، ولأن الصين بدأت تنافس ألمانيا في مجالات «تخصّصها» بدلاً من أن تكون زبونها الرئيس.

عالمٌ رقميّ جديد

هذا تذكيرٌ جديد بأن خلق القيمة ليس عملية اقتصاديّةً بحتة، وأن النظرية التي تقول بأنّ دولاً مثل ألمانيا يمكن أن تنمو إلى الأبد بفضل «رفع الإنتاجية» بشكلٍ لامتناهٍ هي وهمٌ واستحالة. توزّع الإنتاج والقيمة في العالم هو أساساً عمليةٌ سياسية، يحتاج إلى بنية تحتية من المؤسسات والاتفاقات، وتقرر شكله موازين القوى وعوامل الاحتكار. وحين تحصل هزّة سياسية، يتغير السياق بأكمله ومعه شكل الاقتصاد العالمي.

النتيجة الأولى لما يجري اليوم، حتى ولو توصّلت بيجينغ وواشنطن إلى «اتفاق هدنةٍ» بشكلٍ ما، هي أنّ النمط القديم للنمو العالمي وتقسيم الإنتاج لم يعد مضموناً أو مستقرّاً (وهذا ينسحب بالطبع على النظام المالي). مهما حصل في المستقبل، لن تقوم شركات صينية بالاعتماد على برامج ومكوّنات أميركية لا تملك لها بديلاً، بعد أن لوّح لها النظام الأميركي بسلاح المنع. سوف تراقب كلّ شركة صاعدة مصير «هواوي» وتحاول توقّيه، وستبني نفسها لعالمٍ يحكمه صراع صيني - أميركي، وليس لعالمٍ من التكامل والتشابك والتبادل الحرّ. قد تقسم العقوبات المتبادلة العالم إلى «بلوكات» قريباً - نطاقٌ للصين حصرياً وآخر لأميركا حصرياً، مثلاً، وثالث كبيرٌ تتنافسان عليه. كون بلادنا ستكون، بوضوح، من ميادين التنافس بين القوّتين، فقد سيصير لزاماً عليك، حين تشتري هاتفاً ذكياً في المستقبل، أن تختار بين «المنظومة الصينية» و«المنظومة الغربية» للهواتف.

أنا، من جهتي، ما زلت لا أملك هاتفاً ذكياً، ولكنّي قد أُضطرّ إلى ذلك في المستقبل القريب. فالهاتف الذكي أصبح يشبه الـ«ريموت كونترول»، بمعنى أن كل الشركات والخدمات تفترض أنك تمتلكه وتتعامل معك عبره، وستصبح العوائق التي تنتج عن عدم امتلاك هاتفٍ ذكيّ أكبر من فوائده. وأنا لم أعارض فكرة حمل «سمارت فون»، لكلّ هذا الوقت، لأسبابٍ واهية، بل إنّ خلف الموضوع نظريّة، قد تكون استطراداً مفيداً في الختام (أو قد لا تكون، ولكني سأرويها على أيّ حال): الفكرة باختصار هي أنّ حالتنا الإنسانية اليوم تختلف بشكلٍ جوهريّ عنها في أي مرحلة سابقة من التاريخ. تاريخياً، الإنسان هو «حبيس مكانه»، بمعنى أنّ المؤثرات الخارجية التي يمكن أن «يهرب» إليها من عالمه المباشر قليلة ونادرة. لهذا السبب كان الناس يتأثّرون بأمورٍ مثل أطوار الليل أو تغيّر الفصول أو ظهور شهابٍ في السماء، فأيّ تغيّرٍ في محيطك كنت تلاحظه وتختبره بشكلٍ كامل. السبيل إلى «الخروج من واقعك» كان محصوراً في أن تقرأ كتاباً مثلاً، وهذا غير متاحٍ لأكثر النّاس، أو أن تحضر حكواتياً أو تذهب إلى المسرح أو تشارك في احتفالٍ دينيّ، ومن هنا كانت هذه التجارب عميقة ومؤثّرة، تبحث عنها وتحتاج إليها. نظريتي هي أنّه، في العالم الرقمي اليوم، فإنّ الآية قد انعكست: كمية المؤثرات الخارجية التي تُعرض عليك باستمرار - من الإنترنت إلى التلفزيون إلى أفكار وأقوال أناسٍ لا تعرفهم ولكنها تتطاير في كل مكان - هي أكبر بكثير مما يمكن أن تستوعبه خلال حياة واحدة (أو مئة حياة). من هنا، فإنّ التحدي اليوم هو ليس في الانتقائية، وليس في معانقة كلّ جهاز ترميه شركة بين يديك، بل في أن تضع أولوياتك بصرامة، حتى لا يقرّرها عنك غيرك. في أن تختار، عن وعي، المؤثرات التي تريد أن تتفاعل معها وأن تجعلها جزءاً منك في هذه الحياة القصيرة، وأن تقنّن ما يصلك من الخارج حتى يجعلك إنساناً أفضل ولا يدفعك إلى الجنون.

لهذه الأسباب لم أقتنِ هاتفاً ذكياً حتى الآن، فأنا أفضّل النوعية على الكميّة: إن أردتُ أن أقرأ شيئاً، فلن أقرأه على هاتف، بل على شاشة كبيرة مريحة. إن أردت أن أشاهد فيديو، فسأحصل على نسخةٍ ممتازة. إن أردت أن ألعب لعبة، فلن تكون لعبة هاتفٍ سخيفة. وبالمناسبة، فإنّ الكمبيوتر المتفوّق الذي جمعت قطعه بيدي، وهو أعزّ ما أملك في هذه الدنيا، قد كلّف أقلّ من سعر هاتفٍ مترف (الشكر العميق للصديق ز. الذي جلب لي القطع من الخارج وهرّبها عبر المطار). ولكن، مهما أوهمت نفسك بأنّ الخيار في يدك وأنّك تحصّن نفسك بالخيار الفرديّ، فإنّ قدرك هو أن تعيش في عالمٍ صنعه لك غيرك، والحرب على هاتفك تجري في مكانٍ آخر.

سوريا

الأسد يهاجم أنقرة... و«المراهنين» على واشنطن

التهاون في «الدستور» مكلف أكثر من الحرب

بينما تتجه الأنظار إلى «آخر معاقل الخلافة»، ويتصاعد التوتر على جبهات إدلب، خرج الرئيس السوري لينتقد نظيره التركي ودور بلاده في سوريا، ويؤكّد أن واشنطن بدأت تقايض «المراهنين» عليها، وذلك وسط تصريحات تركية تؤكد التعاون مع موسكو في شأن «اتفاقية أضنة»

قال الأسد إن «الإخونجي أردوغان... هو عبارة عن أجير صغير عند الأميركي» (أ ف ب)

انقضت الساعات الأربع والعشرون التي كان يفترض أن تشهد «إعلاناً عظيماً» من «البيت الأبيض» عن «هزيمة داعش» بلا بيانات أو تغريدات رئاسية من دونالد ترامب. وظلّت بلدة الباغوز التي يتحصّن فيها من بقي من عناصر «داعش» خارج يد «التحالف الدولي». وبمعزل عن توقيت إعلان «النصر الحاسم» من قِبَل ترامب، فإن تصريحات الأخير ومسؤولي بلاده تشدد على أن القوات الأميركية ستترك الساحة عقب انتهاء المعارك، تاركة مهام «حفظ الأمن والاستقرار» لغيرها.

ووسط التركيز الإعلامي الكبير على «آخر معاقل الخلافة»، يشهد ريف حماة الشمالي وامتداده نحو

> **أردوغان: «أستانا» أتاحت لنا ما عجزت دول الخليج والأمم المتحدة عنه في «جنيف»**

ريف إدلب الجنوبي تصعيداً على خطوط التماس، على رغم وجود نقاط المراقبة التركية هناك. ومنذ قمة سوتشي الثلاثية التي جمعت رؤساء «الدول الضامنة» في مسار «أستانا»، ارتفع منسوب التصعيد، ووصل منذ أول من أمس إلى ذروة جديدة مع استهداف الفصائل المسلحة عدداً من بلدات ريف حماة بصواريخ «غراد»، وما تلاه من قصف مضاد نفّذه الجيش السوري على مدى يومين، وطاول مواقع المسلحين في أكثر من 10 بلدات، أبرزها خان شيخون ومعرّة النعمان. واللافت في هذا التصعيد، أنه أتى عقب تصريحات روسية متكررة تشير إلى «عدم إمكانية التعايش مع الإرهاب» في إدلب، وفي موازاة تلميح الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، إلى إمكانية «القيام بعمليات مشتركة (هناك) في أي وقت وبما يتماشى مع التطورات»، مع الإشارة إلى وجود عمل جادّ مع الجانب الروسي حول «اتفاقية أضنة».

لكن الأجواء الإيجابية التي حاولت أنقرة إشاعتها عبر استحضار تفعيل «اتفاقية أضنة» لم تَلقَ صدًى في دمشق. إذ خرجت مواقف لافتة للرئيس السوري، بشار الأسد، أمس، تتهم أردوغان بالعمل وفق الأجندة الأميركية. وجاءت تلك المواقف خلال لقاء الأسد مع رؤساء مجالس الإدارة المحلية، المنتخبين وفق «القانون 107» الذي احتل جزءاً كبيراً من الحوار بين الحكومة وممثلي «مجلس سوريا الديموقراطية»، وإلى جانب رمزية توقيت اللقاء، ركّز الرئيس السوري في خطابه على أن «اللامركزية» المطبّقة ضمن القانون هي ما تقبل به دمشق، لا النسخة التي تقود إلى «إضعاف دور الدولة» وتفضي لاحقاً إلى التقسيم. وترافقت هذه الإشارة الواضحة مع تأكيد الأسد على أن المجموعات التي تراهن على الجانب الأميركي ستكون «أداة للمقايضة»، ومخاطبته إياها بالقول: «إذا لم تحضّروا أنفسكم للدفاع عن بلدكم، وللمقاومة، فلن تكونوا سوى عبيد عند العثماني، ولن يحميكم سوى دولتكم، ولن يدافع عنكم سوى الجيش العربي السوري عندما تنضمون إليه وتقاتلون تحت رايته». وأضاف الأسد أن تركيا اليوم تقوم بالعمل لمصلحة الولايات المتحدة الأميركية، على اعتبار أن «الإخونجي أردوغان... هو عبارة عن أجير صغير عند الأميركي». وعن ملف «اللجنة الدستورية» ومسار «الحل السياسي»، قال الرئيس السوري إن «الدستور هو مصير البلد، وبالتالي هو غير خاضع لمساومات أو مجاملات، وأي تهاون قد يكون ثمنه أكبر من ثمن الحرب»، مضيفاً أن «هذا يعني ألا نسمح للدول المعادية بأن تحقق عبر وكلائها من حاملي الجنسية السورية أياً من أهدافها، سواء عبر فرض تشكيل اللجنة أو فرض آليات عملها». وأشار إلى أن «هناك الآن حواراً بين طرف وطني وطرف عميل... وهذا الطرف (الأخير) يمثّل الدولة التركية ويشكل علني».

وكان حديث أردوغان قد أتى خلال عودته من سوتشي، ليؤكد عبره أن «الاستخبارات التركية ونقاط المراقبة تعمل بشكل مكثّف لمنع الإعمال الإرهابية... وضمان أمن سكان إدلب». وفي موازاة اتهام الرئيس التركي للجانب الأميركي بالمماطلة في تنفيذ «خريطة طريق منبج»، لفت أردوغان إلى أن «عملية أستانا مكّنتنا من القيام بما أخفقت به دول الخليج الفارسي والأمم المتحدة في تحقيقه عبر جنيف». وتطرّق الرئيس التركي إلى ملف «المنطقة الآمنة» في شرق الفرات بشكل موسّع، مجدداً موقف بلاده الداعي إلى «فرض سيطرة تركية كاملة» عليها. وكشف أن روسيا لا تعارض هذا الطرح «عبر اتفاق بين أنقرة ودمشق (اتفاقية أضنة)»، غير أنها تسعى «إلى الحدّ من عمق هذه المنطقة». وفي السياق ذاته، أكد أن «المؤسسات ذات الصلة تعمل الآن على هذا البروتوكول... وسنسعى لاستخدامها كأداة في حربنا ضدّ الإرهاب». وعقب كلام أردوغان، عاد وزير الدفاع التركي خلوصي أكار، أمس، للحديث عن «اتفاقية أضنة» خلال «مؤتمر ميونيخ للأمن» باعتبارها إطار تعاون مشترك «ضد الإرهاب»، مضيفاً أنه «بسبب الوضع الحالي في سوريا، لا تستطيع دمشق محاربة الإرهابيين، وهذا هو سبب وجودنا هناك».

(الأخبار)

تقرير

السعودية تعزّز «الحرب الناعمة» في العراق: جيش إلكتروني في انتظار الهجوم!

توازياً مع الاستعدادات التي كانت جارية لإطلاق قناة «MBC العراق»، اشتغلت السعودية على استمالة مديري صفحات إلكترونية مؤثرة، ستتولى القناة رعايتهم بهدف الاستفادة من خدماتهم في اللحظة السياسية التي تراها الرياض مناسبة. خطوة تمثل استكمالاً لـ«الحرب الناعمة» التي تخوضها المملكة في هذا البلد، والتي جاء مخاض ما بعد الانتخابات النيابية ليعزز اقتناع السعوديين بأهميتها

نور أيوب

«الجيوش الإلكترونية». مصطلح بات يحتلّ مرتبة متقدمة في القاموس السياسي والإعلامي في العراق. ثمة ارتباط عضوي بين تلك الجيوش ومشغّليها من جهة، والعملية السياسية من جهة أخرى. ارتباطٌ ينعكس بشكل مباشر على الرأي العام أوّلاً، ومن ثم على سيرورة الأحداث ثانياً. تخصّص القوى السياسية للجيوش الإلكترونية ميزانيات ضخمة وصلت الى حدّ نصف مليون دولار شهرياً قبل إجراء الانتخابات النيابية الأخيرة (أيار/ مايو 2018). ومع أن هذا الإنفاق تراجع لدى تشكيل حكومة عادل عبد المهدي أواخر العام الماضي، إلا أنه لا يزال قائماً لـ«حاجة عملية» وفق ما يقول بعض المسؤولين عنه، وخصوصاً أن عدد مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي في العراق «بلغ 19,6 مليون شخص، أي 48% من عدد سكان البلاد»، بحسب «مركز الإعلام الرقمي».

مثّلت «الحرب الإلكترونية» معلماً رئيساً من معالم المواجهة مع تنظيم «داعش» على مدار السنوات الأخيرة، غير أنها ـ بعدما استعيدت المناطق العراقية من قبضة التنظيم ـ دخلت طوراً جديداً أبطاله القوى السياسية نفسها. هذا الكباش دفع بـ«المرجعية الدينية العليا» (آية الله علي السيستاني)، غير مرة، إلى التحذير من «الافتراء وتلفيق الأخبار التي تنشر على الفضائيات ووسائل التواصل الاجتماعي، لما لها من تأثير خطير على المجتمع»، والدعوة إلى «القضاء على هذه الظاهرة». وإلى جانب تأثيراتها على الرأي العام، كانت لظاهرة الجيوش الإلكترونية انعكاساتها السلبية على «وسائل الإعلام التي تواجه خطراً جدياً» وفق عدد من الصحافيين المحليين، على اعتبار أن المال السياسي بات مُوجّهاً إلى تلك الجيوش وكل ما يتعلّق بها.

نماذج من الحروب الافتراضية

ثمة تعريفات عدة للجيوش الإلكترونية. غير أن المشترك في ما بينها أنها «مجموعات مدربة تعمل وفق أجندة خاصة هدفها اختراق مواقع الخصوم، والترويج لوجهة نظر معينة عبر مختلف منصات الإنترنت، وإسكات وتشويه سمعة المناوئين». في العراق، تنقسم حسابات تلك الجيوش إلى ثلاثة أنواع: وهمية، حقيقية، وموثقة (قد يتجاوز عدد متابعيها مئة ألف). بعض هذه الحسابات يعمل من داخل العراق، فيما ينشط بعضها الآخر من الخارج، وتحديداً من السعودية وتركيا والأردن. وفيما يُعنى قسم منها بيوميات الشارع العراقي، ينشأ قسم آخر لهدف محدّد وفي توقيت معين بما يخدم مصلحة جهة سياسية ما. غير أن الجامع بينها أنها تبحث عن نقاشات/ إشكاليات/ تناقضات... أو حتى قواعد عمل جديدة، من شأنها تحقيق أكبر قدر ممكن من التفاعل، على المستوى المحلي، برز في الفترة الماضية دور المقربين من رئيس الوزراء السابق، حيدر العبادي، في الترويج لأهدافه ورؤيته بعد إعلانه «الانتصار العظيم» على تنظيم «داعش»، في مقابل نشاط سلفه نوري المالكي في مهاجمة العبادي، على رغم انتمائهما إلى الحزب نفسه. وقبيل الانتخابات وبعدها، نشأت صفحات مؤيدة لفصائل «الحشد الشعبي»، في حين كانت أخرى تتبادل الهجمات داخل «البيت السني»، وثالثة في الوسط الكردي.

(الأخبار)

عوامل الاستعار

جاء تأجيل موعد الانتخابات المحلية حتى أواخر العام الجاري ليفتح الباب على حملات متضادة ربما تكون أكثر شراسة مما شهدته الفترة السابقة للانتخابات البرلمانية. وهي حملات قد لا تقف تداعياتها عند حدود ما آلت إليه «مناوشات» محدودة سابقاً، كما المواجهة الأخيرة بين «عصائب أهل الحق» و«تيار الحكمة».

هذا الاحتمال تضاف إليه سيناريوات أخرى ترسمها تحذيرات البعض من إمكانية تكرّر تظاهرات البصرة التي انفجرت في وجه رئيس الوزراء السابق، حيدر العبادي، أواخر أيام ولايته. إذ، وفي أعقاب نيل حكومة عبد المهدي الثقة، وبروز تفاؤل بتطورات إيجابية في المرحلة المقبلة، نبّه مسؤولون محليون في البصرة إلى أن «المحافظة ستشهد موجة احتجاجات كبيرة خلال الصيف المقبل، جرّاء تردي الوضع الخدمي والصحي، وخاصة في ما يتعلق بالكهرباء». عازين ذلك إلى «استمرار العجز الحكومي عن تقديم حلول استراتيجية لمشاكل المحافظة».

إذا ما صحّت تلك التوقعات، واستمرّ الوضع على ما هو عليه، فإن أي حراك متجدد في المحافظة الجنوبية يمكن أن يشكل تربة خصبة لتفعيل عمل الجيوش الإلكترونية في اتجاه معين، ترغب به أطراف خارجية مثلاً. في هذا الإطار، يبدو لافتاً أن لكلّ من السفارة الأميركية في بغداد، والقنصلية الأميركية في أربيل، صفحات إلكترونية مؤثّرة هي جزء من عدّة الشغل ضد «النفوذ الإيراني».

> **ترى أوساط سياسية في افتتاح «إم بي سي» محاولة لاختراق الساحة العراقية**

تحذيرات من «فتنة»

إلى جانب الحضور الأميركي، ثمة لاعب آخر يستعد لاقتحام ساحة هذه المواجهة في محاولة لاستعادة تأثيره على الساحة العراقية، وخصوصاً بعدما تبينت له خلال الانتخابات الأخيرة وما أعقبها هشاشة قدرته على فرض معطيات لمصلحته. من هنا، تبحث الرياض ـ في إطار «حربها الناعمة» في العراق ـ عن بدائل تستطيع من خلالها استرجاع ذلك التأثير، وخصوصاً داخل «البيت السني» حيث لكلّ من منافسيها، تركيا وقطر، حضورهما. هذه المساعي السعودية تسير على خطين متوازيين: الأول يتمثل في إطلاق محطة «إم بي سي العراق»، أما الثاني فشراء صفحات فاعلة ومؤثرة على شبكات التواصل الاجتماعي. القناة التلفزيونية، التي انطلقت مساء أمس، كانت قد أعلنت في بيان أنها «تسعى إلى تقديم منتج إعلامي عراقي من خلال فنانين عراقيين ذوي شهرة واسعة على المستويين المحلي والعربي»، إلا أن أوساطاً سياسية تقرأ في ما وراء افتتاح القناة محاولة لاختراق الساحة العراقية.

في هذا الإطار، تفيد معلومات حصلت عليها «الأخبار» بأن المعنيين في إدارة «إم بي سي» تواصلوا أخيراً مع عدد من مديري الصفحات الفاعلة، واتفقوا معهم خلال لقاء انعقد في بيروت على قيام القناة بتحمّل تكاليف منتجات تلك الصفحات، مقابل تعهّد مديري الأخيرة بـ«الالتزام الكامل برؤية القناة، والتعهد بمواكبتها في اللحظة السياسية المناسبة». ويكشف مصدر أمني، في حديث إلى «الأخبار»، أن مديري الصفحات المذكورة وافقوا على «العرض السعودي»، محذراً من سيناريو مشابه لـ«فتنة البصرة» قريباً، حين دعت صفحات «مجهولة» إلى «إحراق مقار الأحزاب الإسلامية الصيف الماضي... وهو أمرٌ كاد يدفع البلاد إلى المجهول».

تخصّص القوى السياسية لجيوشها الإلكترونية ميزانيات ضخمة (أ ف ب)

مشهد ميداني

إسرائيل تصادر أموال الأسرى... و«حماس» تصعّد ضد «فتح»

غزة ــ هاني إبراهيم

قرّر المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر (الكابنيت)، في جلسته الأسبوعية، أمس، «خصم مبلغ نصف مليار شيكل»، أي ما يعادل 139 مليون دولار أميركي، من عائدات الضرائب التي يجبيها العدو لمصلحة رام الله (المقاصّة)، وهو المبلغ الذي تحوّله الأخيرة كرواتب للأسرى وعائلات الشهداء، بعدما قدمت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تقريراً مفصلاً عن ذلك.

وقالت تقارير إعلامية عبرية إن هذا المبلغ «يعادل ما دفعته السلطة كرواتب لأسر الشهداء والأسرى خلال 2018»، فيما قال وزير المال الإسرائيلي، موشيه كحلون، إن وزارته جاهزة لتنفيذ قرار «الكابنيت» بمجرد تسلّم الأرقام من وزارة الجيش. ووفقاً للمسودة النهائية الموافَق عليها، سوف يتم تجميد هذه الأموال وليس اقتطاعها، فيما طالب رئيس الحكومة، وزير الأمن، بنيامين نتنياهو، الجيش، بـ«إجراء مزيد من الفحص في حال كانت السلطة تدفع مبالغ أكبر لأسر الشهداء والأسرى، كي يتم تعديل المبلغ المقتطع».

في المقابل، قال رئيس الحكومة الفلسطينية، رامي الحمد الله، تعقيباً على القرار، إنّ «خصم أموال المقاصة يهدد التزامنا دفع رواتب الموظفين في موعده»، في إشارة إلى أن عدم دفع رواتب الموظفين يعني دفع الأوضاع في الضفة المحتلة نحو مواجهة، وخاصة أن رام الله كانت قد قالت إنها خاطبت تل أبيب بأنها سترفض تسلم أموال الضرائب في حال اقتطاع أي مبلغ منها. وأضاف الحمد الله أمس: «القرار يأتي ضمن مخطط لتدمير السلطة... اقتطاع أموال المقاصة إنما يضع الاقتصاد الفلسطيني في دائرة الخطر».

في شأن آخر، وبينما أظهرت مباحثات موسكو الأخيرة أن المصالحة الفلسطينية وصلت إلى حائط مسدود، تعتزم حركة «حماس» الذهاب إلى خطوات أحادية في قطاع غزة لمواجهة تشديد العقوبات عليها من السلطة. فبعدما أعادت سيطرتها الكاملة على معبر «كرم أبو سالم» أمس، تجهّز الحركة حملة أمنية موسّعة ضد عناصر من «فتح» في غزة، تقول إنهم كانوا سبباً في قطع رواتب الآلاف من الموظفين عبر التقارير التي كانوا يرسلونها إلى الأجهزة الأمنية في رام الله، وفق مصادر «حمساوية».

وعلمت «الأخبار» من تلك المصادر أن أمن غزة يستعد لفتح تحقيقات موسّعة مع عناصر من «فتح» لقطع تواصلهم مع أجهزة الضفة، بعد وصول معلومات تفيد بأن «قيادات أمنية في رام الله طلبت منهم جمع معلومات عن موظفي السلطة الذين هم على علاقة بحماس أو الفصائل الأخرى». ومن جهة أخرى، تقرّر التضييق تدريجياً على «تيار أبو مازن» في القطاع، مع توسيع هامش العمل لـ«التيار الإصلاحي» التابع للقيادي المفصول من «فتح» محمد دحلان، وذلك بمواجهة مصادر التمويل التنظيمية والضغط على قياداتهم الفعالة.

يأتي ذلك بعد إتمام الأجهزة الأمنية إعادة السيطرة على المعبر التجاري الوحيد في القطاع صباح أمس، بعد انسحاب موظفي السلطة الفلسطينية منه، في وقت برّر فيه المتحدث باسم الداخلية في غزة، إياد البزم، الإجراءات الأخيرة بأنها «تتطلبها الضرورة الأمنية، وخاصة بعد الأحداث (الأخيرة)... رفض موظفو السلطة في المعبر التعاون مع تلك الإجراءات منذ أيام، واليوم فوجئنا بمغادرتهم».

في المقابل، قال وزير الشؤون المدنية في رام الله، حسين الشيخ، إن «السلطة لم تعطِ تعليمات لموظفيها بالانسحاب من كرم أبو سالم»، واصفاً بأن ما حدث بأنه «إجراء حمساوي منفرد وخطوة تصعيدية من الحركة ضد موظفي السلطة». وأفادت الوكالة الرسمية «وفا»، نقلاً عن إدارة المعبر، بأن عناصر من «حماس» بالزي العسكري والمدني طردوا موظفي «هيئة المعابر والحدود»، ومنعوهم من الاقتراب منه ثلاثة أيام تحت «حجج وذرائع واهية».

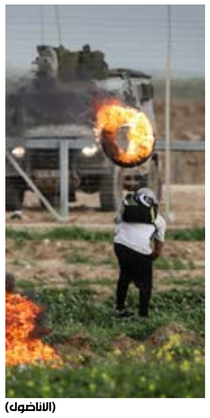

(الأناضول)

> **تتهم «فتح» كلاً من «حماس» و«الجهاد» بتخريب «محادثات موسكو»**

في المقابل، تقول مصادر حكومية في غزة لـ«الأخبار» إن إعادة السيطرة على «أبو سالم» (راجع عدد الجمعة) تأتي باعتبار أن تسليمه للسلطة جاء وفق اتفاق 2017 الذي لم يُنفَّذ أي من بنوده، بل «استغلته رام الله لفرض مزيد من الضرائب على البضائع الواردة، إضافة إلى الخلل الأمني الكبير الذي حدث على المعابر في ضوء انعزال موظفي السلطة عن المنظومة الأمنية في غزة، وهو ما سهّل للاحتلال تنفيذ مهام أمنية».

في الوقت نفسه، توقعت المصادر الحكومية أن تؤدي السيطرة على هذا المعبر إلى تحسين الإيرادات، على نحو يخفّف الأزمة المالية في غزة بعد رفض «حماس» المنحة القطرية للموظفين الشهر الماضي، وعلى نحو يوفر دفعات مالية ثابتة للموظفين.

تعقيباً على ذلك، قالت المختصة في الشؤون العسكرية في صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية، شمريت مئير، إن «من الصعب رؤية كيف ستمرّ البضائع إلى غزة بعد الآن»، في إشارة إلى خطوات إسرائيلية متوقعة، وخاصة أن مصادر عدة قالت إن السيطرة على «أبو سالم» جاءت بعد يوم من كشف الأمن في غزة شاحنة مُحمّلة بأحذية عسكرية مزودة بشرائح تعقب إلكترونية.

إلى ذلك، يتواصل التراشق الإعلامي بين «فتح» و«الجهاد الإسلامي» بعد اتهام الأولى للثانية بـ«تخريب محادثات موسكو»، جراء رفضها التوقيع على البيان الختامي، في وقت قال فيه عضو المكتب السياسي لـ«حماس»، موسى أبو مرزوق، أمس، إن «الفصائل توافقت على بيان جيد وأرسل للطباعة في السفارة الفلسطينية، وفوجئ الجميع بتوزيع للبيان وفيه تغيير غير متفق عليه»، مضيفاً: «أوضحنا للرأي العام الخلل، وتوافقنا على عدم إصدار بيان في المؤتمر، وغضب الأصدقاء وحمّلوا عزام (الأحمد، رئيس وفد «فتح») المسؤولية».

اليمن بعد تمسّكها على مدار الشهرين الماضيين بضرورة تسليمها المرافق الحيوية في الحديدة، عادت الجبهة الموالية للرياض وأبو ظبي للنزول عن الشجرة. مبدية قبولها بعملية إعادة انتشار لا تنتزع تلك المرافق من أيدي السلطات المحلية الموجودة حاليًا. وهي عملية يفترض أن يعقبها نشر قوات يمنية محايدة في المدينة، بعدما رفضت «أنصار الله» مقترح نشر قوات دولية

عُقد الحديدة تتحلحل اتفاق نهائي على إعادة الانتشار

من مسيرة شهدتها صنعاء أمس رفضاً للتطبيع مع العدو الإسرائيلي (أ ف ب)

صنعاء ـ **الأخبار**

مع انتهاء الجولة الرابعة من المحادثات المتصلة بمصير مدينة الحديدة، أُعلن أمس التوصل إلى اتفاق نهائي بين وفدَي حكومة الإنقاذ وحكومة الرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي، وذلك بعد قرابة يومين من مفاوضات بدأت السبت الماضي. وبذلك، تُفتح كوّة في جدار تفاهمات استوكهولم، يمكن أن تفضي إلى الانتقال إلى جولة تفاوضية جديدة، إذا ما سار تطبيقها وفق ما اتُّفق عليه.

وتزامن الإعلان عن الاتفاق مع وجود المبعوث الأممي إلى اليمن، مارتن غريفيث، في العاصمة صنعاء، في زيارة هي الثانية من نوعها في غضون أيام. وأعلن المتحدث باسم «أنصار الله»، محمد عبد السلام، أن غريفيث التقى زعيم الحركة عبد الملك الحوثي، لافتاً إلى أن اللقاء بحث «المسار المتعلق بتنفيذ اتفاق السويد». ونقل عبد السلام عن الحوثي تأكيده لغريفيث «جاهزية الحركة للسلام وتنفيذ الاتفاق»، وانتقاده «الرفض المستمر من قِبَل الطرف الآخر لما تم الاتفاق عليه، وآخر ذلك تعنّتهم

> **تزامن الإعلان عن الاتفاق مع وجود المبعوث الأممي في صنعاء**

تجاه الخطة التي قدمها رئيس لجنة التنسيق وإعادة الانتشار»، الجنرال الدنماركي مايكل لوليسغارد.

وفي أعقاب الإفادة عن لقائه الحوثي، أعلن عن اجتماع غريفيث برئيس المجلس السياسي الأعلى، مهدي المشاط. اجتماع أكّد خلاله الأخير موافقة سلطات صنعاء على الخطة الأخيرة التي تقدّم بها لوليسغارد لتنفيذ اتفاق الحديدة. وأكد المشاط، في اللقاء الذي حضره رئيس مجلس النواب يحيى الراعي، ورئيس حكومة الإنقاذ عبد العزيز بن حبتور، «جاهزية المجلس السياسي وحكومة الإنقاذ لتنفيذ خطوات المرحلة الأولى من إعادة الانتشار في الحديدة»، متهماً «الطرف الآخر بالمماطلة في ما يخص ملف الأسرى، وفي إعادة فتح مطار صنعاء، (وحلّ مشكلة) البنك المركزي وصرف المرتبات».

ووفقاً لمصادر مطلعة في صنعاء، تحدثت إلى «الأخبار»، فإن الجنرال لوليسغارد «اقترح في البداية نشر قوات دولية في مناطق آمنة»، لكن «أنصار الله» «رفضت هذا المقترح لاعتبارات مرتبطة بالسيادة الوطنية، فتمّ الاتفاق على نشر قوات يمنية محايدة لم يسبق لها أن شاركت في المواجهات الدائرة منذ ما يزيد على أربع سنوات». أما في ما يخص خطوات تنفيذ الخطة الجديدة، فقد علمت «الأخبار» من مصادر داخل وفد صنعاء التفاوضي، أنه سيتم ابتداءً «فتح طريق كيلو 16 المؤدي إلى صنعاء، وطريق كيلو 8 المؤدي إلى مطاحن البحر الأحمر، بهدف تسيير المساعدات الإنسانية»، على أن «ينتشر مراقبون أمميون غير مسلحين في هذه الممرات».

بعد ذلك، سيتم «الانسحاب من موانئ الحديدة ورأس عيسى والصليف، وتسليمها للسلطات المحلية الموجودة حالياً (التابعة لسلطات صنعاء)، على أن يتم رفع القيود المفروضة من قِبَل التحالف على عمل الموانئ، ونقل آلية المراقبة الأممية (يونفيم) من جيبوتي إلى ميناء الحديدة». وفي المرحلة الأخيرة، «تنتشر في الحديدة قوات عسكرية يمنية محايدة لم تشارك في الحرب»، وهي قوات موجودة بالفعل، وفق ما تفيد به المصادر، ولا يمكن أن تشكل عامل إقلاق لـ«أنصار الله» على اعتبار أن حيادها ثُبت على مدار السنوات الماضية. هذه المعطيات أكدت بعضها مصادر مقربة من حكومة هادي، قائلة إن المناقشات أفضت إلى «اتفاقات على فتح الطريق إلى مطاحن البحر الأحمر، وتنفيذ إعادة الانتشار بما يضمن إخلاء الموانئ الثلاثة من عناصر ميليشيات الحوثي».

وأضافت المصادر، وفقاً لوسائل إعلام سعودية، بأن «فرق مراقبين من أعضاء بعثة الأمم المتحدة التي يقودها الجنرال لوليسغارد ستتولى مراقبة تنفيذ الاتفاقات». وفي وقت لاحق من مساء أمس، أعلنت الأمم المتحدة أن «الطرفين توصّلا إلى اتفاق بشأن المرحلة الأولى من إعادة الانتشار المشتركة للقوات»، من دون مزيد من التفاصيل.

في غضون ذلك، جدّدت الولايات المتحدة، على لسان نائب مدير القيادة الوسطى في الجيش الأميركي، مساندتها لـ«التحالف»، واستمرارها في تقديم الدعم لقواته. وقال المسؤول الأميركي على هامش مشاركته في معرض «أيدكس» الدفاعي في العاصمة الإماراتية، «(إننا) نواصل تقديم الدعم للتحالف بقيادة السعودية، وبشكل خاص مساعدته في الاستهداف الدقيق وتقليل خطر وقوع خسائر مدنية»، على حدّ زعمه، مضيفاً «(أننا) نواصل التركيز على هزيمة القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية (...) ولا نزال على أتم الجاهزية للقيام بما يلزم في هذا الصدد».

ليبيا

ثمانية أعوام على «الثورة»: انقسام مناطقي بطعم خارجي

تعيش ليبيا الذكرى الثامنة لانطلاق الاحتجاجات ضد نظام معمر القذافي في أجواء تسودها مظاهر احتفالية محدودة، وخيبة أمل متصاعدة. تشهد البلاد صراعات مسلحة، وانقسامات سياسية حادة، فشلت حتى الآن جميع المبادرات في إيجاد حل نهائي لها، في ظلّ غياب توافق إقليمي ودولي على دعم استقرار البلاد

حبيب الحاج سالم

قبل ثمانية أعوام، انطلقت احتجاجات في ليبيا، بدأت من تظاهرة صغيرة في بنغازي لينتشر الغضب تدريجياً مع تصاعد وتيرة القمع المرافق لها، إلى أن اتخذ الأمر منحى خطيراً. لا يُعرف بالضبط كيف تمت عسكرة الاحتجاجات وتحويلها في اتجاه ثورة مسلحة، لكن المعروف هو إعلان المسؤول العسكري السامي في شرق البلاد، اللواء عبد الفتاح يونس، انشقاقه عن النظام، لتتوالى الانشقاقات خلال فترة قصيرة، بقيادة وزير العدل مصطفى عبد الجليل، الذي ترأس «المجلس الوطني الانتقالي»، وأيضاً العسكرية التي انتهت بتشكيل جيش جديد، وتعيين يونس قائداً له.

تدحرجت كرة الثلج، واجتمعت إرادات داخلية وإقليمية ودولية على إسقاط القذافي، انتهت بإصدار حظر جوي على ليبيا، لكنه خُرق من قِبَل «التحالف الدولي» وعلى رأسه فرنسا، التي تحوّلت إلى مموّن للمقاتلين المحليين بالأسلحة. لم تُكشف الكثير من تفاصيل هذا التدخل بعد، لكن صار معروفاً تأسيس غرف عمليات في دول الجوار، وإرسال مستشارين عسكريين من جنسيات مختلفة، إضافة إلى إدخال عربات عسكرية وعتاد من منافذ مختلفة، جنوباً وشرقاً وغرباً.

انتهى الأمر بقتل القذافي، لكن ذلك لم يكن إلا بداية مسلسل آخر، طويل ودامٍ. اختلفت مشيئات اللاعبين الإقليميين والدوليين، فدُعم كل منهم جهةً محلية، وتفاقم كل ذلك بعجز السلطات الجديدة المنتخبة، متمثّلة في «المؤتمر الوطني العام» والحكومة المنبثقة منه، عن جمع سلاح الميليشيات التي استمرت في التكاثر، حتى انتشر السلاح في كل مكان، وبدأ المقاتلون الذين قاتلوا قوات القذافي سوياً في التفرق والتصدع على أسس مناطقية وأيديولوجية.

محلياً، أخذت الأوضاع في التدهور، وصار «المؤتمر الوطني العام» يعمل تحت ضغوط من فاعلين مختلفين، إضافة إلى انقسامه على نفسه. وصل الأمر عام 2014 إلى اتخاذ المجلس قراراً بالتجديد ذاتياً في عهدته، وهو ما رفضه جزء واسع من الأعضاء الذين اختاروا تنظيم انتخابات تشريعية جديدة. تمت الانتخابات وفق آلية الترشح الفردي، أي من دون قوائم حزبية، وشارك فيها عدد محدود من الناخبين، ما أفرز برلماناً هشاً اختار الانتقال إلى العمل في شرق البلاد.

مع بروز الانقسام السياسي، لم يتأخر الانقسام العسكري، إذ أعلن العسكري (المتقاعد حينها) خليفة حفتر، إطلاق «عملية الكرامة» في شرق البلاد. وبدأت عملية حفتر في التصاعد، وحظي بدعم البرلمان، فردّ عليه خصومه الذين اعتبروه مبشّراً بدولة عسكرية، بإطلاق عملية «فجر ليبيا»، التي سيطروا خلالها على طرابلس وجزء واسع من غرب البلاد وجنوبها.

قاد كل ذلك إلى انقسام إلى معسكرين، لكل منهما برلمانه وحكومته وجيشه، وبدأت جولة من المفاوضات والوساطات حتى نهاية عام 2016، حين تم التوصل إلى اتفاق مصالحة وُقِّع في مدينة الصخيرات المغربية، يقضي بتشكيل مجلس رئاسي يُشرف على عمل حكومة «وفاق وطني»، والإبقاء على البرلمان، وإنشاء هيكل استشاري جديد باسم «المجلس الأعلى للدولة» بدل «المؤتمر الوطني العام».

(أ ف ب)

بداية عام 2017، دخلت الحكومة التي يرأسها فائز السراج إلى طرابلس. وتبيّن لاحقاً أن الاتفاق ليس محل إجماع، إذ فشل البرلمان في إقراره والاعتراف بحكومة «الوفاق»، ما أدى إلى الإبقاء على حكومة مؤقتة غير معترف بها دولياً وجيش يقوده حفتر في شرق البلاد.

تحولت حكومة «الوفاق» إذن من حلّ جامع إلى طرف في الصراع. وعلى رغم اللقاءات الكثيرة بين السراج، ورئيس البرلمان عقيلة صالح، وحفتر، استمر الوضع على ما هو عليه، مع تطور وحيد هو توقف الاشتباكات المسلحة المباشرة بين هؤلاء الفاعلين.

العام الماضي، حاول المبعوث الأممي غسان سلامة ترتيب استفتاء على الدستور الجديد وانتخابات تشريعية ورئاسية، ودُعم دولياً في مؤتمر عُقد في باريس، ثمّ في مؤتمر آخر عُقد في باليرمو الإيطالية، لكن من دون جدوى. الآن، يركز المبعوث على عقد «ملتقى وطني» يكون توليجاً للقاءات محلية تمت العام الماضي، وترتيب بقية المسار الاقتراعي قبل نهاية العام. لكن المعوقات كثيرة. في الظروف الحالية، صارت مهمة سلامة أصعب من أي وقت مضى، خصوصاً في غياب توافق دولي وإقليمي حول ضرورة إيجاد حل سلمي للانقسام، ما يهدد بأن يكون هذا العام مجرد حلقة أخرى في سلسلة خيبات البلاد.

تقرير

استثمارات بـ 20 مليار دولار في باكستان: ابن سلمان على طريق الصين

لا يمكن النظر إلى جولة محمد بن سلمان الآسيوية على أنها زيارة تقليدية تأتي في سياق تعزيز التعاون التجاري بين المملكة وباكستان والصين، فحسب. التوقيت، والوجهة، وكون الزيارة هي الثانية بعد جولته الاستعراضية غداة قتل الصحافي جمال خاشقجي، جميعها عوامل تضع الجولة الآسيوية في سياق سياسة سعودية خارجية جديدة تستدعي توقف المراقبين عندها. القلق والضياع الذي أتت به أزمة خاشقجي على صنّاع القرار في الرياض، جعلتهم مكبّلي الأيدي، بموازاة تلمّسهم الخذلان والغدر من الحلفاء في الغرب، يبدو أن كل ذلك ينتج سياسة خارجية مختلفة، تعيد إلى الأذهان التحركات التي كانت تحدث إبان عهد الرئيس الأميركي السابق، باراك أوباما، كتعبير عن عدم الرضى على تقدّم المفاوضات مع إيران وقتها، والتلويح بإمكانية التقارب مع الروس.

من هنا، فإن هذه القراءة تفترض أن جولة ابن سلمان رسالة إلى واشنطن بإمكان التقارب أكثر مع الصين، والانخراط في استثمارات معها، إذا ما استمرت الطريقة الأميركية في مقاربة ملفات الرياض ومصالحها، رغم كل ما تقدمه الأخيرة، على حالها. مع ذلك، يميل بعض المراقبين إلى اعتبار تحرك ابن سلمان أقل أهمية، ويعزونه إلى صعوبة فك العزلة حالياً عبر زيارات للدول الغربية، إضافة إلى محاولة إقناع كل من بكين وإسلام آباد ونيودلهي بالعمل ضد إيران، وخصوصاً في ملف النفط، علماً بأن الزيارة كان من المقرر أن تشمل ماليزيا وأندونيسيا، قبل الإعلان عن إلغاء برنامج البلدين الأخيرين ضمن الجولة من دون اتضاح الأسباب.

وربما توضح التفاهمات التجارية التي وقّعها ابن سلمان مع حكومة عمران خان في إسلام آباد، واللاحقة التي سيوقعها في نيودلهي وبكين، منحى الجولة الآسيوية والأهداف السعودية منها. وبحسب اليوم الأول للجولة، أي الشق الباكستاني منها، فإن المؤشرات تعزز وجود مخاوف سعودية من العلاقات غير المستقرة مع الولايات المتحدة، دفعت بالرياض إلى الاستثمار بمبالغ طائلة، حتى في ظلّ حكومة عمران خان الذي لا يربطه ود كبير مع السعوديين، وذلك في فرص تتعلق بمشروع الحزام والطريق الصيني العملاق.

وبحسب وسائل الإعلام السعودية، وقّع الجانبان 8 اتفاقيات على استثمارات سعودية بقيمة 20 مليار دولار، تضمّ «مذكرات تفاهم للاستثمار في قطاعات النفط والطاقة المتجدّدة والمعادن، شملت مصفاة أرامكو في ميناء جوادر الباكستاني (جنوب غرب) بقيمة 10 مليارات دولار، وهي من الأكبر في العالم». وفي كلمته بالمناسبة، رأى ابن سلمان أن «التوقيع على مذكرات التفاهم بقيمة 20 مليار دولار في المرحلة الأولى سيعزز التعاون والروابط الثنائية بين البلدين»، مشدداً على أن بلاده «ترغب في أن ترى باكستان قوية سياسياً واقتصادياً».

أما عمران خان، الذي طالب باتخاذ الإجراءات لإطلاق سراح نحو 3 آلاف سجين باكستاني في السجون السعودية، فقد اعتبر أن «مذكرات التفاهم التي تم التوقيع عليها بين باكستان والمملكة ستعود بالفائدة على الدولتين». ورحّب بمشاركة السعودية «في التنمية الإقليمية»، في إشارة إلى الممر الاقتصادي الصيني. يذكر أن الممر الاقتصادي الصيني يشكل جزءاً من مشروع الحزام والطريق، ويهدف إلى ربط مقاطعة شينشيانغ الصينية بميناء جوادر الباكستاني، من خلال شبكة من الطرق والسكك الحديدية وخطوط الأنابيب لنقل البضائع والنفط والغاز. ويبقى أن الشق الباكستاني في جولة ابن سلمان يحتاج إلى وقت للاختبار لتأكيد جدية التحول في العلاقات التي أصابها الفتور منذ وصول عمران خان، وهو ما قد تظهره الأيام في حال تحويل التفاهمات الضخمة إلى عقود استثمار تنفيذية.

(الأخبار)

طالب عمران خان بإطلاق سراح نحو 3 آلاف سجين باكستاني في السعودية (أ ف ب)

تقرير

«تراشق» أوروبي ـ أميركي في مؤتمر ميونخ

يبدو أن التحركات الأميركية الأخيرة في أوروبا، ضمن فعاليات مؤتمر وارسو وفي مؤتمر ميونخ للأمن، جاءت في سياق «الجعجعة بلا طحين». وقد تبدّى ذلك عبر التصريحات الأوروبية الصادرة عن مؤتمر ميونخ، والتي انتقدت المقاربة الأميركية لإيران وغيرها من القضايا

كشف مؤتمر الأمن الذي عُقد في ميونخ، أول من أمس، عن انقسام عميق بين الأوروبيين والأميركيين، تبدّى من خلال هجوم واسع النطاق على السياسة الخارجية لإدارة الرئيس دونالد ترامب، شنّه القادة الأوروبيون، ومسؤولون ديمقراطيون، وأيضاً جمهوريون. المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل ـ التي طالما أبدت حذراً ورعاً لاستفزاز ترامب ـ، قادت التحرّك، مُطلقة العنان لانتقاد لاذع لميل الإدارة الأميركية في غياب توافق دولي وإقليمي حول ضرورة إيجاد حل سلمي للانقسام، ما يهدد بأن يكون هذا العام مجرد حلقة أخرى في سلسلة خيبات البلاد.

عبر خطتها للانسحاب السريع من سوريا»، كما أعربت عن صدمتها من اعتبار إدارة ترامب أن «سيارات البي إم تهديد للأمن القومي»، وذلك تعليقاً على قول وزير التجارة الأميركي ويلبور روس، إن السيارات الألمانية تشكل تهديداً للأمن القومي للولايات المتحدة. فضلاً عن ذلك، رثت ميركل «النظام العالمي الأميركي»، معتبرة أنه «انهار إلى قطع صغيرة عدّة».

بحسب صحيفة «واشنطن بوست»، أظهر خطاب ميركل المسافة التي وصلت إليها الولايات المتحدة في ابتعادها عن حلفائها التقليديين خلال عهد ترامب، كما عكس حرص الأوروبيين على إبداء ازدرائهم لمقاربات ترامب، وهو «ما تفاداه خلال مؤتمر العام الماضي، حينما كانوا متردّدين في إبداء عمق قلقهم بشأن وضع العلاقة عبر المحيط الأطلسي»، وفق ما أشار إليه إيان بريمر، رئيس مجموعة «أوراسيا». «الآن هناك الكثير من الغضب الذي يجري عرضه علناً، وذلك ربطاً بواقع أن العلاقة باتت متصدعة»، أضاف بريمر، معتبراً أن إدارة ترامب «لا تفهم بأن الأمر لا يتعلق فقط بالمبلغ الذي يدفعه الأشخاص، ولكن بعلاقة، وثقة، وكيفية التواصل، إضافة إلى القيم المشتركة».

بعد ميركل، صعد نائب الرئيس الأميركي، مايك بنس، إلى المنصة، وسط تصفيق فاتر، وبعض النظرات المشكّكة، وفق تعبير بعض الصحف الأميركية. ومن هناك، أعلن أن ترامب هو «قائد العالم الحر». «جئنا إلى هنا لنؤكد أن التزامنا بأميركا أولاً لا يعني أميركا وحدها، ولنخبر القادة والحلفاء والدول حول العالم

> **قوبل خطاب مايك بنس بالازدراء من الأوروبيين**

بأن أميركا أقوى من قبل، وأميركا تقود عالمياً مرة أخرى»، قال بنس. ولكن المسؤول الأميركي، الذي أوصل التطمينات لحلفائه، مؤكداً التزام بلاده بحلف «شمالي الأطلسي»، ومحتفلاً بـ«النصر المشترك ضد الجماعات الإرهابية»، سجّل في الوقت ذاته نقداً لاذعاً للشركاء الغربيين. وإذ أعطى الفضل لترامب، الذي دفع حلفاءه في الحلف «الأطلسي» إلى إنفاق المزيد على الدفاع، فقد أصرّ على أنهم لا ينفقون ما يكفي. كذلك، جدّد مطالبة حلفائه باتباع خطوة الولايات المتحدة والخروج من الاتفاق النووي مع إيران، وهو ما كان قد دعا إليه خلال مؤتمر وارسو. «حان الوقت كي ينسحب حلفاؤنا الأوروبيون»، قال نائب الرئيس الأميركي.

قوبل خطاب بنس بالازدراء من الأوروبيين، الذين شعروا بأن لهجته العدائية ستؤدي إلى المزيد من المعارضة. ولكن بعيداً عن الهوة الظاهرة بين أميركا وأوروبا، كانت الانقسامات الأميركية الداخلية بادية بقوة في مؤتمر ميونخ. فبعد ساعات على مغادرة بنس المنصة، صعد سلفه جو بايدن ليلقي خطاباً أشاد فيه بالتعددية، والحلفاء، وبالتعاون في صناعة القرار. «أميركا التي أراها لا تريد أن ندير ظهرنا للعالم أو لحلفائنا المقرّبين»، قال بايدن، مشيراً إلى الالتزام بحلف «شمالي الأطلسي» والاتحاد الأوروبي. بايدن لم يقف عند هذا الحد، فقد طمأن المجتمعين إلى أن «الترامبية لن تدوم».

ولكن هنا أيضاً، لم يكن الديمقراطيون والأوروبيون وحدهم من انتقدوا ترامب. السيناتور الجمهوري، ليندسي غراهام، أشاد بالرئيس لأنه سعى إلى تغيير وضع السياسة الخارجية، إلا أنه عبّر عن تعارض مع خطوته الخروج من سوريا وأفغانستان، «من دون استشارة الحلفاء».

أما إيرانياً، فقد ندّد وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، بتصريحات بنس. وقال إنه «طلب بغطرسة من أوروبا، على أرضها، أن تنضم إلى الولايات المتحدة (وتنسحب من الاتفاق النووي الإيراني، وأن تضرّ عبر ذلك بأمنها)»، مضيفاً إن «اتهاماته المشينة لإيران، بما فيها مزاعمه الجاهلة عن معاداة السامية، سخيفة وخطيرة في الوقت نفسه».

(الأخبار)

أطلقت ميركل العنان لانتقاد لاذع لطريقة معاملة الإدارة الأميركية لحلفائها» (أ ف ب)

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات

الأخبار

هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

وفيات

ذكرى

بمناسبة مرور أسبوع على وفاة فقيدتنا الغالية المرحومة

الحاجة عاتكة يوسف زعرور

أرملة المرحوم الحاج ابراهيم حمادة (أبو عبد الله)
شقيقها: المرحوم الحاج علي يوسف زعرور
أولادها: الحاج عبد الله، الدكتور مالك، الحاج عباس حمادة
بناتها: الحاجة رجاء زوجة الحاج أحمد كالوت، فاطمة زوجة محسن رعد
الحاجة نورا زوجة الحاج حسين رمال، أميمة حمادة
الحاجة عبير زوجة الحاج مصطفى شعيب
تقبل التعازي اليوم الاثنين 18 شباط 2019 من الساعة الثالثة إلى الساعة السادسة في الجمعية الإسلامية للتخصص والتوجيه العلمي، الرملة البيضاء - بيروت.
للفقيدة الرحمة ولكم الأجر والثواب
الراضون بقضاء الله: آل حمادة، آل زعرور، آل كالوت، آل رعد، آل رمال آل شعيب وعموم أهالي بلدة النميرية

إعلانات رسمية

إعلام تبليغ

تدعو وزارة المالية/ مديرية المالية العامة/مديرية الواردات/ دائرة التحصيل النبطية المكلفين الواردة اسماؤهم في الجدول المرفق للحضور الى مركز الدائرة الكائن في النبطية – مبنى حرب – الطابق الثاني لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلام، والا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار اليها اعلاه، علماً انه سيتم نشر هذا الاعلام على موقع وزارة المالية الالكتروني.

الرقم	رقم المكلف	اسم المكلف	رقم الانذار	رمز البريد
1	1576696	غسان محمد نادر	187	RT000140221LB
2	29309	احمد عبد علي صادق	195	RT000140233LB
3	2492584	محمد عبدالله سبيتي	203	RT000140241LB
4	1221221	عبد الصاحب يوسف جفال	205	RT000140243LB
5	1421419	السيد علي الشريف محمد الامين	221	RT000140261LB
6	2891089	جلال علي شعيتو	222	RT000140262LB
7	902580	عبد الرضا خضر ناصر	225	RT000140265LB
8	1139388	سلمان محمد سكينه	245	RT000140599LB
9	1367910	محمد اسعد عواضة	254	RT000140613LB
10	1453844	فضل الله اسعد يوسف عواضة	255	RT000140614LB
11	294351	جمعية علماء الدين العاملية صاحبة مدرسة الهدايا والارشاد	395	RT000140674LB
12	191414	محمد حسين سلامة	264	RT000140622LB
13	191414	محمد حسين سلامة	265	RT000140623LB
14	191414	محمد حسين سلامة	266	RT000140624LB
15	2423042	مطعم نايات NAYAT Restaurant	293	RT000140506LB
16	461167	حسن جواد ضاهر	295	RT000140509LB
17	2501910	الجنا - ALJANA	304	RT000140519LB
18	172606	مطعم ابو علي (عبد الستار زريق)	319	RT000140533LB
19	1948608	شركة ميراج للخدمات البيئية ومعالجة النفايات ش.م.م.	326	RT000140541LB
20	2267227	محمود يوسف ياسين	331	RT000140546LB
21	122900	لوفن غاز ش.م.م.	339	RT000140554LB
22	3101674	شركة Universal Tiles ش.م.م.	343	RT000140558LB
23	125151	علي رضى جعفر	346	RT000140561LB
24	549905	طاهر ابراهيم ابو سعيد	368	RT000140647LB
25	336391	ابراهيم العبد ياسين	374	RT000140653LB
26	2384566	شركة وورلد ستون ش.م.م.	377	RT000140656LB
27	3024596	علي محمود ذيب	379	RT000140658LB
28	2430703	زينب عماد بيضون	281	RT000140660LB
29	2430706	علي عماد بيضون	382	RT000140661LB
30	3074727	علي عباس علويه	385	RT000140664LB
31	1566224	احمد واصف السيد محمد	386	RT000140665LB
32	2430702	حسن عماد بيضون	387	RT000140666LB
33	2719771	عدنان حسين مراد	388	RT000140667LB
34	900959	لينا غازي صالح	390	RT000140669LB
35	293724	عماد عادل جابر بزي	392	RT000140671LB
36	2903439	محمد علي رضا	393	RT000140672LB
37	394958	محمد علي نصر الله	259	RT000140618LB

تبدأ مهلة الاعتراض بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ
رئيس المصلحة المالية الاقليمية في النبطية
سعد مصطفى بري
التكليف 156

إعلان

لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب شربل حنا شواح لمورث موكليه شحاده طنوس منصور واصاف حبشي والمعروف بشحادي طنوس منصور حبشي سندات تمليك بدل ضائع بحصته بالعقارات 1221، 1202، 1187، 1166، 1153، 1137، 1377 بشوات، و3858 دير الأحمر.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان

لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب صالح حسن عبدالله لنفسه سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 88 دورس.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان

لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب رياض رامز كفوري لنفسه ولموكله جورج رامز كفوري سندي تمليك بدل ضائع بحصتيهما بالعقار 374 طليا، ولمورثه رامز يعقوب كفوري بالعقارين 902، 380 طليا، ولمورثته اولكا فيليب ابو حيدر بالعقار 904 طليا.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان

لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب سامي رياض الطفيلي لموكله شهاب حسين الطفيلي سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 497 دورس.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون

دعوة لجمعية عمومية عادية
لصندوق التعاضد الأرثوذكسي بالشمال

بناء للمادتين ٤٧ و٤٨ من النظام الاساسي وللمادة /٢/ من نظام الاجتماعات وعلى قرار مجلس الادارة بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٨ تدعى الجمعية العمومية العادية لصندوق التعاضد الأرثوذكسي بالشمال للانعقاد بمقر الصندوق الكائن بدار مطرانية طرابلس والكورة للروم الأرثوذكس - طرابلس، السبت ٢٠١٩/٣/٣٠ الساعة ٢:٣٠ ظهراً واذا لم يكتمل النصاب تؤجل للساعة ٣:٣٠ بالتاريخ والمكان عينه.
جدول الاعمال: تقرير مجلس الادارة، تقرير لجنة المراقبة واقتراحاتها، تقرير مفوض المراقبة وإقرار الحسابات الختامية لسنة ٢٠١٨ وابراء ذمة مجلس الادارة وعرض وإقرار مشروع موازنة سنة ٢٠١٩.
رئيس مجلس الإدارة
المحامي روني عازار

خرج ولم يعد

غادر العمال من التابعية البنغلادشية
MAIN UDDIN SARKER
SHAMIM PRODHANIA
TARIQUL ISLAM
ANIS
IBRAHIM MUNSHI
SADEK
MONIR HOSSAIN
ATIKUR RAHMAN
MOHAMMAD OLI ULLAH
MOHAMMAD ABDUS SALAM
JAMIR MIAH
JOMMAN MIAH
BILLAL HOSSAIN
MONIR
MD RIDOY MIAH
الرجاء ممن يعرف عنهم شيئاً الاتصال على الرقم : 840808-81

مايا شريف

اعلان قضائي

صادر عن حضرة القاضي المنفرد الجزائي في بيروت
الرئيسة ضياء مشيمش
طالب التبليغ المدعي: علي حسين حرب
المطلوب ابلاغه المدعى عليها: علية حسن حاوي بواسطة ابنها نصيف رضى جمال بيروت شارع زاهية سلمان – بناية الصباح ط 2.
ننبئك بوجود تبليغ يختص بحكم قضائي صادر بحقك برقم 2016/252 بتاريخ 2018/1/31 معلق على إيوان المحكمة.
محكمة جزاء بيروت الاولى
رئيسة القلم
سلام منصور

تبليغ قرارات استملاك

ان مؤسسة كهرباء لبنان تبلغ المالكين الواردة اسماؤهم في الجدول ادناه مرسوم الاستملاك رقم 1441 تاريخ 2015/3/5 القاضي باعتبار الاشغال العائدة لمشروع انشاء خط توتر عالي 66 ك.ف. بعلبك – بدنايل من المنافع العامة وقرارات التخمين الصادرة عن لجنة الاستملاك الابتدائية في الشمال سنداً له كما تعلمهم بانها قد اودعت التعويضات المقررة لهم بموجب قرار وضع اليد رقم 23 تاريخ 2018/11/23 تنفيذاً لقرارات التخمين المذكورة ادناه لذلك يرجى ان يتقدموا الى المؤسسة مصطحبين بالمستندات المطلوبة لقبض التعويضات المقررة لهم.

رقم قرار التخمين	المنطقة	رقم العقار	اسماء المالكين	الحصة سهم	قيمة التعويض المقرر ل.ل.
903	بعلبك	1401	متروكة مرفقة ينتفع بها لطرش أهالي بعلبك	2400	4,800,000
904	بعلبك	1402	ملحم خليل اللقيس	2400	2,304,000
905	بعلبك	1421	محمد حسن الاحمر	2400	2,322,000
906	بعلبك	1178	ملحم ابراهيم الجمال اسعد ابراهيم الجمال حسن ابراهيم الجمال ظريفه مسعود الجمال حمد حسين الجمال علي حسين الجمال فضل الله حسين الجمال محمد علي الجمال	200 200 200 300 225 225 225 600	171,000
907	بريتال	262	لمن تثبت ملكيته	-	4,088,000

هذا مع الاشارة الى ان مهلة الاستئناف هي ثلاثون يوماً من تاريخ التبليغ.

التكليف 254

تبليغ قرارات استملاك

ان مؤسسة كهرباء لبنان تبلغ المالكين الواردة اسماؤهم في الجدول ادناه مرسوم الاستملاك رقم 1189 تاريخ 2017/8/2 القاضي بتصديق تعديل المرسوم رقم 1427 تاريخ 2009/2/24 العائد لانشاء خط توتر عالي 66 ك.ف. عاليه – رشميا وقراري التخمين الصادرين عن لجنة استملاك جبل لبنان الجنوبية الابتدائية سنداً له كما تعلمهم بانها قد اودعت التعويضات المقررة لهم بموجب قرار وضع اليد رقم 19 تاريخ 2018/9/14 تنفيذاً لقراري التخمين المذكورين ادناه لذلك يرجى ان يتقدموا الى المؤسسة مصطحبين بالمستندات المطلوبة لقبض التعويضات المقررة لهم.

رقم قرار التخمين	المنطقة	رقم العقار	اسماء المالكين	قيمة التعويض المقرر ل.ل.
2018/1 اضافة الى التعويض المقرر بالقرار 2009/239	بخشتيه	147	شركة معالم للاستثمار والتطور العقاري ش.م.ل.	13,936,000
2018/2 اضافة الى التعويض المقرر بالقرار 2009/62	بخشتيه	149	عدنان فوزي اللبان	1,261,000

التكليف 253

استراحة

كلمات متقاطعة 3091

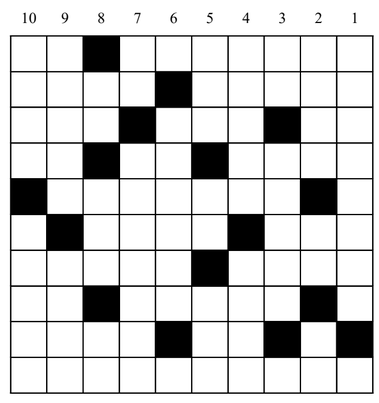

افقيا

1- اللون المركب من الأحمر والأزرق – ظن – 2- دولة عظمى – من أقدم وأهم المدن الفلسطينية التاريخية – 3- للنفي – شعر يُقال في النساء في وصفهنّ والتشبيب بهنّ – حرف أبجدي – 4- امبراطور روماني – للندبة – للتمني – 5- من معالم باريس المشهورة يُعتبر أثر هندسي رائع فيه متحف عسكري وقبر نابليون والقادة العظماء – 6- تراب الذهب – يكبر ويشتد ساعده – 7- بلدي وأمتي – إلهة الصيد عند الرومان – 8- من المشتقات النفطية – إشتاق اليه – 9- بواسطتي – مدينة أردنية قرب الحدود السورية – 10- مؤلف موسيقي فرنسي راحل جدّد الإنشاء الفنيّ بالعزف على البيانو

عموديا

1- إسم تحمله عدّة مدن أميركية أهمها في فرجينيا – 2- أطول أنهر فرنسا يغطي حوضه خمس مساحة البلاد – من الطيور – يستخرج من العنب والتفاح – 3- سنّور – مدينة سياحية بلغارية يُطلق عليها لقب لؤلؤة البحر الأسود – 4- عائلة رئيس أميركي راحل – يقيم في المكان – 5- ظفر وربح – حرف جر – مكر وخداع وخبث – 6- عاصمة أنغولا – 7- سقي النباتات – القناة أو الأنبوب المكوّن من معدن أو طين يجري فيه الماء من السطح أو من داخل البيوت الى الأرض – 8- خبز يابس – حروف العلة في اللغة العربية مبعثرة – خصب – 9- مدينة بريطانية – نسجن وناسر – 10- مدينة نيجيرية – محرّر الهند

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- دراق – تانغو – 2- وندسور – جيد – 3- سكر – سفن – في – 4- لي – رت – رعاع – 5- دنس – هوس – رف – 6- أنا – يسار – 7- رجب – ميسر – 8- فويت – كيس – 9- أنت عمري – 10- نزار فرنسيس

عموديا

1- دوسلدورف – 2- رنكين – جواز – 3- أدر – سابينا – 4- قس – تتر – 5- وست هام – عفّ – 6- ترف – يدمّر – 7- نرسيس – رن – 8- نتج – سركيس – 9- غيفارا – 10- وديع فرنسيس

sudoku 3091

		7		9				3
5	3				6	9		1
		4	2					7
7			4		9	3		
	1		5					4
	8				7			2
						4	3	
9		3	7		8	2		
	5			4	1			9

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3090

8	1	4	3	6	7	5	9	2
9	3	7	2	5	1	4	8	6
5	6	2	4	9	8	7	3	1
6	5	3	9	8	2	1	7	4
7	4	8	1	3	5	6	2	9
2	9	1	7	4	6	8	5	3
3	7	5	6	2	4	9	1	8
4	8	9	5	1	3	2	6	7
1	2	6	8	7	9	3	4	5

مشاهير 3091

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مقدم برامج تلفزيون وإذاعي فرنسي من أبرز وأشهر الشخصيات الإعلامية منذ ما يقارب الخمسين عاماً. حصل على العديد من الجوائز والميداليات التكريمية
7+4+5+8+6 = عملة عالمية ■ 1+10+7+9 = خلاف بخيل ■ 3+2+11 = لباس الطائر

حل الشبكة الماضية: موكيش امباني

إعداد
نعوم مسعود

إعلانات رسمية

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ صيدا بالمعاملة التنفيذية رقم 2017/732 غرفة الرئيس القاضي راني صادق لبيع اسهم المنفذ عليهم في العقارين رقم 1018 و33/ بقسطا بالمزاد العلني.

المنفذ: بيت التمويل العربي ش.م.ل.

وكلاؤه المحامون عارف العارف وكاتيا ضو ومحمد رمضان

المنفذ عليهم: عطا سليم شريتح ومحمد وابراهيم ومصطفى عطالله شريتح

السند التنفيذي: سندات دين وعقد تأمين وكفالات شخصية بقيمة 1,050,56449/ عدا اللواحق والفوائد والرسوم.

تاريخ تبليغ الانذار التنفيذي: 2017/10/19 و 2017/10/30

تاريخ قرار الحجز: 2017/10/11 تاريخ تسجيله: 20 و 2017/10/30

تاريخ محضر الوصف: 2017/11/30

تاريخ تسجيله: 6 و 8 و 2018/2/12

محتويات العقار رقم 1018/ بقسطا: هو عبارة عن قطعة ارض مشيد عليها فيلا مؤلفة من 3 طوابق سفلي وارضي واول وتكنة قرميد. السفلي مؤلف من مدخل وموزع و3 نوم ومطبخ و3 حمامات وصالون ومخزن وغرفة خدمات وشرفة وتراس ومسبح وغرفة ميكانيك. طابق ارضي مؤلف من مدخل وصالون وغرفة طعام وموزع ومطبخ وغرفة مخزن وغرفة نوم وحمام وغرفة جلوس وشرفتين. طابق اول مؤلف من مدخل وصالون وخمس غرف نوم و4 حمامات و3 شرفات. تكنة قرميد مؤلفة من غرفة غسيل وصالة للتخزين.

مساحته: 1004م2/

بدل التخمين: 2400 سهم /1,756,505/ د.أ.

بدل الطرح بعض التخفيض: /761,464/ د.أ.

حدوده: شمالاً: طريق جنوباً: حدود منطقة عبرا

شرقاً: العقار 1019 غرباً: العقار 1017

محتويات العقار رقم 33 بقسطا: هو عبارة عن قطعة ارض مشيد عليها عدة أبنية.

الابنية رقم 1 و2 و3 و4 و5 و6 و7 و8 و9 و10 و11 و15 مؤلفة من ثلاث طوابق سفلي وارض ودوبلاكس كل طابق مؤلف من شقتين.

البناء رقم 7 مؤلف من سفلي وارضي

البناء رقم 8 مؤلف من سفلي اول وسفلي ثان وارضي ودوبلاكس

البناء 12 و13 مؤلف من طابق سفلي

البناء 13 مؤلف من طابقين سفلي وارضي

مساحته: 23793م2

بدل التخمين: 2400 سهم /9,725,725/ د.أ.

بدل الطرح بعض التخفيض: /4,216,102/ د.أ.

حدوده: شمالاً: طريق جنوباً: العقار 683

شرقاً: العقار 675 و676 غرباً: مجرى مياه

مكان وتاريخ البيع: لقد تحدد نهار الخميس الواقع في 2019/3/14 الساعة العاشرة صباحاً موعداً للبيع بالمزاد العلني أمام رئيس دائرة تنفيذ صيدا.

شروط البيع: على الراغب في الشراء ان يودع باسم رئيس دائرة التنفيذ قبل المباشرة بالمزايدة في صندوق الخزينة او في أحد المصارف المقبولة من الدولة مبلغاً موازياً لبدل الطرح او أن يقدم كفالة مصرفية تضمن هذا المبلغ وعليه ان يتخذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة اذا لم يكن له مقاماً فيه والا اعتبر قلم الدائرة مقاماً مختاراً له وعلى المشتري ايداع كامل الثمن ورسم الدلالة خلال مهلة ثلاثة ايام من تاريخ صدور قرار الاحالة والا تعاد المزايدة بالعشر على مسؤوليته.

رئيس القلم
أحمد عبدالله

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأنه قد تم تعديل مهلة تقديم العروض العائد لشراء وتركيب مكثفات توتر متوسط في بعض محطات التحويل الرئيسية، موضوع استدراج العروض رقم ث4م/11663 تاريخ 2018/11/10، لغاية يوم الجمعة 2019/3/8 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر. يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 200/ ل.ل.

علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد الى امانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.

بيروت في 2019/2/12

بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 263

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض العائد لتأمين قطع غيار وسكورة ضرورية للمجموعة الرابعة في معمل الذوق الحراري، موضوع استدراج العروض رقم ث4م/11662 تاريخ 2018/11/10، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2019/3/15 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر. يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 100/ ل.ل.

علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد الى امانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.

بيروت في 2019/2/13

بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 275

إعلان

تعلن كهرباء لبنان عن رغبتها في إجراء استدراج عروض لتأمين حواجز مطاطية عند مخارج الاقنية الى البحر لمنع تسرب مادة الفيول أويل في محيط عمل الذوق الحراري.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 100/ل.ل.

تسلم العروض باليد إلى امانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق "12" - المبنى المركزي (غرفة 1223).

علماً إن آخر موعد لتقديم العروض هو نهار الجمعة الواقع في 2019/3/22 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

بيروت في 2019/2/13

بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 273

إعلان بيع لوحات عمومية

صادر عن دائرة تنفيذ بيروت
الرئيسة ميريانا عناني
في المعاملة التنفيذية رقم 2018/1107
طالب التنفيذ: وسام صبحي اديب
المنفذ عليها: شركة Blue for transport and tourisme (BTT) S.A.L
بلو فور ترانسبورت اند توريسم ش.م.ل.

السند التنفيذي: الحكم الصادر عن مجلس العمل التحكيمي في بيروت اساس 2016/178 قرار 2017/803 تاريخ 2017/12/6 تحصيلاً لمبلغ /23,400/ د.أ. عدا اللواحق والفوائد والرسوم.

تطرح هذه الدائرة للبيع بالمزاد العلني للمرة الاولى نهار الاثنين الواقع فيه 2019/3/4 الساعة الثانية بعد الظهر اللوحات العمومية ذات الارقام: 408819/م و377081/م و403783/م و 397899/م و399286/م و402037/م و388651/م و390736/م و 383314/م و394106/م و382700/م و395562/م و 380065/م و394728/م بدل الطرح المحدد من الرئاسة بمبلغ 30,000,000/ل.ل. لكل لوحة عمومية، فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد اعلاه الى دائرة تنفيذ بيروت في قصر عدل بيروت مكان البيع مصحوباً بالثمن نقداً و5% رسم دلالة.

مأمور تنفيذ بيروت
سعد مشموشي

إعلان بيع بالمعاملة 2018/418

محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت
برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري
تباع بالمزاد العلني نهار الجمعة في 2019/3/1 ابتداءً من الساعة 11:30 ظهراً سيارة المنفذ عليه مالك علي جابر ماركة لاند روفر LR2 موديل 2009 رقم 599274/ج الخصوصية تحصيلاً لدين طالب التنفيذ البنك اللبناني للتجارة ش.م.ل. وكيله المحامي مازن كيوان البالغ /$20,780,58/ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ /$7958/ والمطروحة للمرة الثانية بسعر /$3500/ أو ما يعادلها بالعملة الوطنية ويترتب عليها ميكانيك منذ العام /2017/.

فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد الى مرآب البنك الكائن في بيروت مقابل بيت المحامي قرب العدلية مصحوباً بالثمن نقداً أو شيك مصرفي و5% رسم بلدي.

رئيس القلم
أسامة حمية

إعلان بيع بالمعاملة 2018/650

محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت
برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري
تباع بالمزاد العلني نهار الجمعة في 2019/3/1 ابتداءً من الساعة 12:30 ظهراً سيارة المنفذ عليه انطوني جورج بو متري ماركة ب ام ف i325 موديل 2006 رقم /194570/ج الخصوصية تحصيلاً لدين طالب التنفيذ بنك سوسيته جنرال في لبنان ش.م.ل. وكيله المحامي جهاد ابي صالح البالغ /$6823,32/ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ /$4533/ والمطروحة بسعر /$2900/ أو ما يعادلها بالعملة الوطنية ويترتب عليها ميكانيك منذ العام /2015/.

فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد الى مرآب الصحناوي في بيروت الكرنتينا مصحوباً بالثمن نقداً أو شيك مصرفي و5% رسم بلدي.

رئيس القلم
أسامة حمية

إعلان

صادر عن الغرفة الابتدائية الثالثة في الشمال
بالدعوى رقم 2018/89
غرفة الرئيسة كاتيا عنداري
موجه الى المستدعى ضدهن: حسنه انطونيوس رعيش، ومريانا ارملة اسكندر انطانيوس رعيش، وساسيليا اسكندر انطانيوس رعيش، وهن من بلدة بشعبي أصلاً، ومجهولات محل الاقامة حالياً.

تدعوكن هذه المحكمة لاستلام الاستدعاء ومرفقاته المرفوع ضدكن من المستدعي البدوي روحانا رزق بوكالة المحامي روني رزق، بدعوى ازالة الشيوع المقامة على العقار رقم 1086 منطقة بنشعبي العقارية، وذلك خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان واتخاذ مقام لكن يقع ضمن نطاق هذه المحكمة وابداء ملاحظاتكن الخطية على الدعوى خلال مهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ، والا يعتبر كل تبليغ لكن لصقاً على باب المحكمة صحيحاً، باستثناء الحكم النهائي.

رئيس القلم
ميرنا الحصري

إعلان

تجري المديرية العامة للأمن العام مناقصة عمومية (محاولة أولى) في تمام الساعة التاسعة والنصف من يوم الثلاثاء الواقع فيه 2019/03/12، وذلك في قاعة المناقصات في المديرية العامة للأمن العام - المبنى المركزي رقم /3/ الطابق الثالث، لتلزيم حبر لزوم الطابعات لعام 2019، موضوع دفتر الشروط الإدارية الخاصة رقم 29/م ل تاريخ 2019/02/11.

يمكن للراغبين الإشتراك في هذه المناقصة العمومية، الإطلاع واستلام دفتر الشروط المذكور أعلاه في دائرة المال والعتاد - شعبة التلزيم، خلال أوقات الدوام الرسمي، على أن تقدّم العروض في مهلة أقصاها الساعة الرابعة عشرة من آخر يوم عمل يسبق موعد المناقصة، ويُرفض كل عرض يصل بعد هذا التاريخ.

ملاحظة: إذا صادف نهار التلزيم المذكور أعلاه يوم عطلة رسمي، يعتبر يوم العمل الذي يليه موعداً لجلسة التلزيم.

مدير عام الأمن العام
عنه / رئيس مكتب الشؤون الادارية
العميد الياس البيسري
التكليف 276

خلاصة حكم

صادر عن محكمة الجنايات في الجنوب بالصورة الغيابية

لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2019/2/4 على المتهم علي زهير مظلوم جنسيته لبناني/ 30/181بريتال محل اقامته بريتال - ملك والده والدته فضيلة عمره 1981 اوقف بتاريخ 2013/10/11 واخلي سبيله في 14/6/4 واعيد توقيفه في 2017/3/15 واخلي سبيله في 2018/8/2 وحالياً فار بالعقوبة التالية قررت المحكمة تجريم المتهم علي زهير مظلوم بجناية المادة 443/ 440 ع والحكم عليه لاجلها بعقوبة الاشغال الشاقة مدة سبع سنوات مع غرامة مليون ليرة لبنانية وتجريده من حقوقه المدنية ومنعه من التصرف بامواله المنقولة وغير المنقولة ومن اقامة اي دعوى لا تتعلق باحواله الشخصية طيلة مدة فراره من وجه العدالة والاصرار على انفاذ مذكرة القاء القبض بحقه ونشر خلاصة الحكم في الجريدة الرسمية وفي جريدة الاخبار والرسوم.

وفقاً للمواد 443/ 440 ع من قانون العقوبات.

لارتكابه جناية ترويج عملة مزورة وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.

الرئيس الاول جدايل
التكليف 278

تبليغ قضائي

من رئيس محكمة بداية جبل لبنان الثالثة في بعبدا برئاسة القاضي محمد وسام المرتضى تقدم المستدعي اكرم عبد الحسن هاشم بالاستدعاء 2019/8697 يطلب فيه شطب اشارة يومي 512 تاريخ 1967/1/24 ورد اعلان قضائي صادر عن محكمة الدرجة الاولى في بيروت الغرفة الاولى الناظرة في القضايا الافلاسية محال من مديرية الشؤون العقارية تحت رقم 67/172 يقضي في الفقرة الرابعة منه تكليف وكيل التفليسة بالقاء الحجز الاحتياطي على سائر ممتلكات اعضاء مجلس ادارة انترا شفيقة دياب ورفاقها وشفيقة عبدالله العضم من العقارات 2299 و2817 و2822 عرمون ونجيب ابراهيم صالحة في العقار 214 بيت مري بول ايوب فرج في العقار 496 الشوير ونجيب علم الدين في العقار 451 بعقلين حفظت صورة طبق الاصل في ملف هذا العقار عن العقار 2398/ عرمون.

كل من له اعتراض يستطيع التقدم به امام قلم هذه المحكمة خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر.

رئيس القلم
جمانة المصري عويدات

تبليغ مجهول مقام

محكمة بداية جبل لبنان الثالثة في بعبدا برئاسة القاضي محمد وسام المرتضى تدعو المطلوب ابلاغهما ابراهيم وسامر خليل اسكندراني لتبلغ اوراق الدعوى 2013/4527 المقدمة من المدعي شفيق رفيق العياش والرامية الى ابطال عقد البيع رقم 2009/7443 تاريخ 2009/7/23 المتعلق بالعقار 4598/القبة وتسجيله على اسم المدعي. يجب حضوركما الى قلم هذه المحكمة لتبلغ الاوراق خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر والا فكل تبليغ لكما في قلم المحكمة ولصقاً على باب ردهتها يعتبر صحيحاً.

رئيس القلم
جمانة المصري عويدات

إعلان قضائي

صادر عن محكمة الافلاس في البقاع بتاريخ 2019/2/12 قرر القاضي المشرف على تفليسة البير ادمون المعلولي الرئيسة نوال صليبا دعوة المفلس والدائنين المثبتة ديونهم في الطابق ووكيلة التفليسة الى جلسة تعقد في مكتبها الكائن في قصر العدل في زحله نهار الخميس الواقع فيه 2019/3/21 الساعة الحادية عشرة للتداول في العروض الصلحية في حال وجودها والا لاعلان حالة الاتحاد، فعلى الدائنين حضور الجلسة بانفسهم او بواسطة وكلاء يحملون تفويضاً خاصاً للمناقشة والتصويت على العروض الصلحية.

رئيس الكتبة
حسين الموسوي

إعلان

من أمانة السجل العقاري في الشوف طلب رياض عبد القادر ارناؤط بصفته الشخصية سند ملكية بدل ضائع عن حصته في العقار 2109 مزبوه.

للمعترض مراجعه الامانه خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري في الشوف
هثيم طربية

دعوة الى عقد جمعية عمومية عادية للصندوق التعاضدي لنقابة الممرضين والممرضات في لبنان

حضرة الزميل/ة المحترم/ة،

يتشرف مجلس ادارة الصندوق التعاضدي لأعضاء نقابة الممرضات والممرضين بابلاغكم الدعوة الى عقد جمعية عمومية في مركز النقابة القائم في سن الفيل يوم الثلاثاء في ٢٠١٩/٠٣/١٩ في تمام الساعة الثالثة للجلسة الاولى، وفي حال عدم اكتمال النصاب، تعقد الجلسة الثانية في تمام الساعة الرابعة بمن حضر.

جدول أعمالها: مصادقة على ميزانية عام ٢٠١٨ وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة.

رئيسة مجلس الإدارة
عائدة غانم

مطلوب

مؤسسة وفيق ادريس ، تطلب مندوبي مبيعات كاش فان، مع خبرة لا تقل عن 3 سنوات ، مع رخصة سوق 10 طون ، ارسال CV:
hr@widriss.com
أو الاتصال 05/950820 مقسم 109

إعلام تبليغ

تحصيل 60-5-61-62-63-64-66-67-68-69-70

تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – مديرية الواردات – دائرة التحصيل بيروت – المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول المرفق للحضور الى مركز الدائرة الكائن في بيروت – شارع بشارة الخوري – مبنى فيعاني – الطابق الثاني لتبلغ البريد المذكور تجاه إسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلام، والا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الاعلام على موقع الالكتروني.

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
اوربيس ش م ل اوف شور	1794174	RT000141312LB	2018/14/11	2019/14/1
شركة نبشل ش م ل اوف شور	1840831	RT000141352LB	2018/14/11	2019/14/1
رودي يوسف مكرزل	1896887	RT000141467LB	2018/14/11	2019/16/1
سيرينا ش.م.ل اوف شور	1952116	RT000141792LB	2018/14/11	2019/14/1
غريتا انطوان حبيب	1981499	RT000141813LB	2018/14/11	2019/12/1
شركة سبايسي سيزورز ش م م	1988164	RT000141817LB	2018/14/11	2019/12/1
شركة ايست سايد ش.م.م	617976	RT000141882LB	2018/14/11	2019/14/1
شركة ر.ج.م.هندسة وتصميم ش.م.م	725663	RT000141091LB	2018/16/11	2019/14/1
انترناشيونال تريدنغ كومباني لبنان ش.م.ل	837692	RT000141159LB	2018/16/11	2019/14/1
جمانة انيس توفيق البلعة	605485	RT000141286LB	2018/15/11	2019/14/1
امفيول ش.م.ل	1765712	RT000141298LB	2018/16/11	2019/15/1
يوروتراد كابيتريتغ اكويبمنت ش.م.ل اوف شور	1767510	RT000141299LB	2018/15/11	2019/14/1
شركة بيرز انترناسيونال - قابضة- ش.م.ل	1769735	RT000141302LB	2018/15/11	2019/15/1
شركة اباي - قابضة - ش.م.ل	1769741	RT000141303LB	2018/15/11	2019/15/1
انيون افريكان دي بروموتور شركة قابضة ش.م.ل	1777847	RT000141306LB	2018/15/11	2019/15/1
مترو للتجارة ش.م.ل اوف شور	1812867	RT000141326LB	2018/15/11	2019/14/1
اكوي انفست هولدنغ ش م ل	2883015	RT000141330LB	2018/16/11	2019/14/1
فيكتور يفايب ش م ل اوف شور	1874151	RT000141379LB	2018/16/11	2019/15/1
بوزيتيف تشانج برودكشن ش م ل	1877159	RT000141380LB	2018/16/11	2019/12/1
شركة كونفكس انترناشيونال ش.م.ل	887558	RT000141390LB	2018/16/11	2019/14/1
يوسف احمد بعدراني	608544	RT000141436LB	2018/15/11	2019/16/1
التطوير للنقل العام والسفر والسياحة اوف شور ش.م.ل	935937	RT000141444LB	2018/16/11	2019/14/1
رامي علي عرب	2084751	RT000141459LB	2018/15/11	2019/14/1
شركة تارغيتس ترايدنغ اند كونستركشن ش م ل اوف شور	1886116	RT000141464LB	2018/16/11	2019/12/1
شركة موبير اوف شور ش م ل	1909651	RT000141590LB	2018/16/11	2019/15/1
نيو رستورانت كونسبتس هولدينغ ش. م. ل	1933758	RT000141597LB	2018/16/11	2019/14/1
شركة انفنتي سوليوشنز ش م م INFINITE SOLUTIONS S A R L	1938841	RT000141598LB	2018/16/11	2019/14/1
محي الدين محمد عيتاني	1011387	RT000141651LB	2018/15/11	2019/14/1
كافيه بلان الحمرا ش.م.ل	1950693	RT000141787LB	2018/16/11	2019/15/1
شركة شعيا وفرحا للتكييف ش.م.م	1951863	RT000141789LB	2018/15/11	2019/15/1
لابوتك انترناسيونال (اوف شور) ش.م.ل	1956644	RT000141794LB	2018/16/11	2019/15/1
DELICORP ش م ل	1970830	RT000141797LB	2018/15/11	2019/14/1
افوزينيا غروب ش م ل اوف شور	1987227	RT000141815LB	2018/15/11	2019/14/1
راي وايت انترناشيونال ليبانون ش م ل	2000690	RT000141832LB	2018/15/11	2019/12/1
ميدل ايست فرنشيزنغ اند كيترنغ ش.م.ل هولدنغ	2000903	RT000141860LB	2018/15/11	2019/16/1
نجلى مختار الرفاعي	2224437	RT000141891LB	2018/15/11	2019/17/1
امل مختار الرفاعي	2224439	RT000141922LB	2018/15/11	2019/17/1
رندة كمال الرفاعي	2258058	RT000141938LB	2018/15/11	2019/17/1
غاده كمال الرفاعي	2258544	RT000141947LB	2018/15/11	2019/17/1
وهبي نمر كرنيب	223220	RT000142046LB	2018/16/11	2019/16/1
انيسة احمد مقدم	30239	RT000142274LB	2018/16/11	2019/15/1
الشركة العقارية للبناء والمقاولات (انيس مقدم وشركاه)	101318	RT000142278LB	2018/16/11	2019/15/1
اكرام عبد النبي مرتضى	669239	RT000142362LB	2018/16/11	2019/14/1
شركة رويال فورم -محمود الخطيب وشركاه	627122	RT000142908LB	2018/16/11	2019/14/1
مريم ابراهام كرابوي	651127	RT000142931LB	2018/16/11	2019/14/1
ميرفت احمد زيدان	255504	RT000142983LB	2018/16/11	2019/12/1
مشغل تصميم رمزي ابو فاضل ش.م.م	275293	RT000142998LB	2018/16/11	2019/15/1
حبيب ادوي شعراوي	65777	RT000143510LB	2018/16/11	2019/14/1
نبيل احمد فارس	81484	RT000136103LB	2018/21/11	2019/14/1
العقارية للشرق ش.م.ل	1600	RT000140406LB	2018/19/11	2019/12/1
اد بوكس ش.م.م	709248	RT000141086LB	2018/23/11	2019/15/1
شركة الفاخر للتجارة ش.م.م	709303	RT000141087LB	2018/21/11	2019/15/1
الشركة اللبنانية لتسويق المطاعم ش.م.ل	739054	RT000141093LB	2018/21/11	2019/16/1
مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ش.م.م	746987	RT000141121LB	2018/19/11	2019/15/1
جوزيف طانيوس حنا	777379	RT000141123LB	2018/21/11	2019/17/1
نقليات الصقر ش.م.م	777428	RT000141138LB	2018/21/11	2019/15/1
غرين بارك هولدنغ ش م ل	2863122	RT000141172LB	2018/21/11	2019/14/1
شركة تاغ للتجارة ش م ل اوف شور	2865586	RT000141173LB	2018/21/11	2019/15/1
GO LED SARL	2868735	RT000141174LB	2018/21/11	2019/15/1
نجاة حمزي شكر	1774688	RT000141304LB	2018/19/11	2019/15/1
ريتا خليل اهديهد	1795520	RT000141313LB	2018/21/11	2019/14/1
مينيميل ش.م.ل	2887239	RT000141331LB	2018/21/11	2019/15/1
شركة الاستثمار العربي الجديدة (هولدنغ) ش م ل	2892587	RT000141332LB	2018/19/11	2019/14/1
بيرا ش.م.ل اوف شور	2892888	RT000141333LB	2018/19/11	2019/15/1
ف. غروب ش م ل	2894967	RT000141335LB	2018/19/11	2019/15/1
لجنة الإنقاذ الدولية، إنك IRC	2905191	RT000141338LB	2018/21/11	2019/15/1
لانيل جان سباجي	2979942	RT000141347LB	2018/21/11	2019/17/1
انكو كابيتال ش م ل اوف شور	1864179	RT000141376LB	2018/19/11	2019/12/1
ميد انفست ش.م.ل هولدنغ	860819	RT000141386LB	2018/19/11	2019/12/1
اسكندر نقولا سرسق	503818	RT000141414LB	2018/23/11	2019/16/1
شركة اتوال للاستثمارات القابضة ش.م.ل	965007	RT000141451LB	2018/23/11	2019/16/1
شركة هورايزن مانجمنت ش.م.ل	532609	RT000141456LB	2018/19/11	2019/14/1
جوني سليمان سليمان	543897	RT000141466LB	2018/19/11	2019/14/1
زد-بلوس ش.م.ل.(اوف شور)	555375	RT000141480LB	2018/21/11	2019/14/1
غسان عبدو حميمص	557749	RT000141663LB	2018/23/11	2019/16/1
مازن غسان العلواني	567174	RT000141770LB	2018/21/11	2019/14/1
هند وجيه خطاب	504989	RT000141776LB	2018/19/11	2019/12/1
شركة سي. رالكو. ش.م.ل - اوف شور	1948548	RT000141785LB	2018/19/11	2019/14/1
ميغا اي تي اند كونسلتنت اوف شور ش.م.ل	570006	RT000141803LB	2018/19/11	2019/16/1
شركة فمر للاستثمار ش م ل هولدنغ	1979589	RT000141812LB	2018/19/11	2019/14/1
صب ستايشن ش.م.م SUBSTATION SARL	606405	RT000141874LB	2018/19/11	2019/14/1
شركة اتوال سرفيسز ش.م.ل	1031799	RT000141908LB	2018/23/11	2019/16/1
اوبيمان ش.م.ل (اوف شور)	1077162	RT000141914LB	2018/21/11	2019/15/1
فؤاد احمد عيدو	1090839	RT000141915LB	2018/21/11	2019/15/1
مريم عفيف فتوح	623424	RT000141923LB	2018/19/11	2019/14/1
شركة سليب كونفورت لبنان ش.م.ل	4463	RT000142001LB	2018/23/11	2019/17/1
حلويات ابو الملوك الفاخرة	624204	RT000142028LB	2018/19/11	2019/12/1
محمد طالب محمود مرعشلي	610878	RT000142038LB	2018/21/11	2019/17/1
جمال جميل الكبي	152967	RT000142042LB	2018/21/11	2019/17/1
الشركة المتحدة للتطوير العقاري ش.م.ل	99803	RT000142892LB	2018/19/11	2019/14/1
الشركة المتحدة للتطوير العقاري ش.م.ل	99803	RT000142894LB	2018/19/11	2019/14/1
شركة بي بيكرز شلاح تريدينغ ش.م.م	645178	RT000142929LB	2018/19/11	2019/14/1

إعلانات رسمية

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
شادي اندره اراتيموس	655239	RT000142933LB	2018/19/11	2019/12/1
شركة كوزموستيل ش.م.م	249395	RT000142975LB	2018/19/11	2019/14/1
بلاندز هولدنغ ش.م.ل	254833	RT000142981LB	2018/19/11	2019/15/1
سكاي كوم ش.م.ل اوف شور	261783	RT000142987LB	2018/19/11	2019/15/1
شركة أرك انفستمنت ش.م.ل اوف شور	270128	RT000142996LB	2018/19/11	2019/14/1
INKRIPT S.A.L HOLDING	281789	RT000143002LB	2018/19/11	2019/12/1
درويش محمد العيتاني	286153	RT000143005LB	2018/21/11	2019/16/1
اميترا انترناشونال ش.م.ل. اوف شور	297682	RT000143072LB	2018/21/11	2019/15/1
اوسامة لبيب فرح	1295031	RT000143447LB	2018/19/11	2019/14/1
تيليباتي (هولدنغ) ش.م.ل	2150764	RT000143728LB	2018/21/11	2019/14/1
ريل كابيتال ش.م.ل (اوف شور)	2160652	RT000143745LB	2018/19/11	2019/12/1
ستروكتور ش.م.م	2169463	RT000143750LB	2018/21/11	2019/17/1
اي بي انجينيرينغ برو ش.م.م	2169986	RT000143753LB	2018/21/11	2019/16/1
شركة ميديتارانيان ليجر كومباني ش م ل	2173704	RT000143754LB	2018/19/11	2019/12/1
كار امباير ش.م.م	2176026	RT000143755LB	2018/21/11	2019/15/1
شركة TRANSPERANCY s a 1 OFFshore	2177048	RT000143756LB	2018/21/11	2019/16/1
فورلوجكس ش.م.ل اوف شور	2183415	RT000143758LB	2018/19/11	2019/14/1
Irada Global Business Development sal offshore	2184249	RT000143759LB	2018/19/11	2019/14/1
برايم انجنيرنغ كومباني ش.م.ل	2186786	RT000143761LB	2018/19/11	2019/12/1
كومبيوتر انفورميشن سيستمز ش.م.ل	875	RT000143763LB	2018/19/11	2019/16/1
جان جورج خباز	1177643	RT000143785LB	2018/19/11	2019/16/1
شركة المنصور للهندسة والمقاولات والتجارة ش.م.م	320939	RT000143957LB	2018/21/11	2019/17/1
مليح صبحي الدنا	187429	RT000144141LB	2018/21/11	2019/15/1
لاب سكوير كومباني ش.م.ل	2873628	RT000141328LB	2018/23/11	2019/14/1
عمر عادل ابو الخدود	859420	RT000141385LB	2018/27/11	2019/17/1
متري الفرد معماري	554298	RT000141472LB	2018/26/11	2019/16/1
ايهاب جميل الكبي	152966	RT000142045LB	2018/27/11	2019/15/1
عناية محمد عبد العزيز موصلي	678876	RT000142942LB	2018/27/11	2019/15/1
سارة ابراهيم بوجاقلي	649039	RT000143016LB	2018/26/11	2019/16/1
مؤسسة عودة	297377	RT000143071LB	2018/28/11	2019/16/1
زردمان ريلتي (هولدنغ) ش.م.ل	2169457	RT000143749LB	2018/26/11	2019/14/1
ب.ج.ه فور ريل استايتس ديفالوبمنت هولدنغ	2647801	RT000144455LB	2018/28/11	2019/15/1
ب.ج.ه هولدنغ ش.م.ل	2647802	RT000144456LB	2018/28/11	2019/15/1
ب.ج.ه فور ترايدنغ هولدنغ ش.م.ل	2647804	RT000144457LB	2018/28/11	2019/15/1
ب.ج.ه فور فرانشايزنغ اند لايسنسنغ هولدنغ ش.م.ل	2647810	RT000144458LB	2018/28/11	2019/15/1
غو سوا ش.م.م	2651311	RT000144459LB	2018/28/11	2019/14/1
لي بنك ش.م.ل (ليفنت انفستمنت بنك)	2676236	RT000144463LB	2018/28/11	2019/16/1
كوك اند ايت ليبانيز ش.م.ل	2681049	RT000144465LB	2018/27/11	2019/14/1
امانه كابيتال غروب ش.م.ل هولدنغ	2690244	RT000144468LB	2018/27/11	2019/12/1
تمورنا ش م ل	2735784	RT000144478LB	2018/26/11	2019/14/1
سي بروس بوت ش.م.ل اوف شور	710157	RT000141088LB	2018/30/11	2019/14/1
هنيدة منير شومان	1229771	RT000144445LB	2018/30/11	2019/15/1
فيتناس نوتريشن & هيلث (اف ان اتش) ش.م.ل	2634192	RT000144451LB	2018/29/11	2019/12/1
سامر حطيط	2647219	RT000144454LB	2018/29/11	2019/14/1
فانتشور هوسبيتاليتي ش م ل	2673597	RT000144460LB	2018/30/11	2019/15/1
العيادات البرازيلية للتجميل ش م ل	2681535	RT000144467LB	2018/29/11	2019/14/1
شركة ثمار	194444	RT000141475LB	2018/3/12	2019/14/1
شركة بلس للاستثمار السياحي ش.م.م	199267	RT000141500LB	2018/3/12	2019/14/1
جبور هولدنغ ش.م.ل	200360	RT000141510LB	2018/3/12	2019/14/1
أ. سي.نتوورك ش.م.ل اوف شور	203750	RT000141535LB	2018/4/12	2019/15/1
بروفاينانس ش.م.ل PROFINANCE S.A.L	209359	RT000141541LB	2018/3/12	2019/15/1
شركة دغمش للتمويل ش.م.ل هولدنغ	215306	RT000141542LB	2018/4/12	2019/14/1
3 روب ش.م.م	222681	RT000141562LB	2018/3/12	2019/15/1
نصار فلورلاين ش.م.م NASSAR FLOORLINES	225578	RT000141591LB	2018/3/12	2019/14/1
الموارد بروكردج ش.م.ل	228793	RT000141609LB	2018/5/12	2019/15/1
شركة تي غروب ش.م.م	231043	RT000141614LB	2018/5/12	2019/14/1
ياسين جودت فلا	233508	RT000141615LB	2018/5/12	2019/15/1
د.و.5 انترناسيونال ش.م.ل اوف شور	1001898	RT000141772LB	2018/30/11	2019/14/1
روبير عادل الخوري	240622	RT000142973LB	2018/3/12	2019/24/1
روك ان - روزفل بدوي	156123	RT000143792LB	2018/4/12	2019/14/1
الو ترانسبورت	179905	RT000144095LB	2018/3/12	2019/14/1
سفن ام انترناشونال ش.م.ل	188608	RT000144106LB	2018/4/12	2019/14/1
عفيف منير جمال	743693	RT000144381LB	2018/5/12	2019/14/1
الانماء الحديثة للتعهدات والمقاولات ش.م.م	2033522	RT000144439LB	2018/5/12	2019/16/1
الشركة العراقية المتحدة ش.م.ل	546620	RT000144440LB	2018/4/12	2019/14/1
اي.دي. كونتراكتينغ ش.م.م	2642510	RT000144453LB	2018/4/12	2019/15/1
ايشي بان مارين ش.م.ل	2697376	RT000144469LB	2018/3/12	2019/12/1
انجونا ش م ل اوف شور	2770298	RT000144497LB	2018/3/12	2019/14/1
تيما كاربت ش.م.م	202774	RT000141530LB	2018/6/12	2019/15/1
خدمات وانماء ش.م.ل (للفنادق والمعارض الدولية)	203681	RT000141534LB	2018/8/12	2019/14/1
عبجي غروب ش.م.ل هولدنغ	228778	RT000141608LB	2018/7/12	2019/15/1
شركة جيوفيزيون ش.م.ل	229995	RT000141611LB	2018/6/12	2019/15/1
اندبندنت برودكشنز ش.م.ل	236443	RT000141620LB	2018/6/12	2019/21/1
شركة الخطيب للمقاولات والبناء ش.م.م	142050	RT000143015LB	2018/6/12	2019/15/1
منير توفيق الحلبي	142258	RT000143034LB	2018/6/12	2019/15/1
سامي فؤاد كرم	149585	RT000143722LB	2018/5/12	2019/12/1
جمعية مالكي العقار رقم 4 - الرميل	185671	RT000144105LB	2018/6/12	2019/16/1
ليليان بيار بوسك	873667	RT000144386LB	2018/6/12	2019/14/1
كابي توفيق فواز	410898	RT000144413LB	2018/5/12	2019/16/1
غادة عبد الرحمن وهبه	819979	RT000144416LB	2018/7/12	2019/14/1
عصام حسين كريدلي	467423	RT000144441LB	2018/7/12	2019/15/1
شركة سانبا انفستمنت كومباني	1308970	RT000144446LB	2018/5/12	2019/16/1
ايلديكو كارل شتولر	205360	RT000141539LB	2018/12/12	2019/14/1
شركة بولانج اوف شور ش.م.ل	225153	RT000141589LB	2018/12/12	2019/14/1
البلد ش.م.ل	192511	RT000143786LB	2018/10/12	2019/16/1
نبيل نصر كيروز	155656	RT000143790LB	2018/10/12	2019/12/1
UNIVERSAL SUPPLY & SERVICES OFF SHORE SAL	2460074	RT000141097LB	2018/13/12	2019/16/1
شركة زنقه ش م م	2499913	RT000141130LB	2018/14/12	2019/15/1
ترايدنغل بيزنس غروب هولدينغ ش م ل	2505213	RT000141132LB	2018/14/12	2019/14/1
أم سانز ش.م.ل (اوف شور) EMSONS S.A.L - OFF SHORE	204298	RT000141537LB	2018/13/12	2019/17/1
شركة هولدرز ش.م.ل	228749	RT000141607LB	2018/13/12	2019/15/1
مركز بيروت الدولي للمعارض والترفيه ش.م.ل	230778	RT000141613LB	2018/12/12	2019/14/1
مورين انطوان سعد	1323931	RT000142854LB	2018/14/12	2019/14/1
علي حسن بن احمد بادريق	429925	RT000143680LB	2018/14/12	2019/14/1
حسن يوسف عثمان الموسوي	1470891	RT000143681LB	2018/14/12	2019/14/1
يوسف خليل فواز	1183682	RT000143684LB	2018/14/12	2019/14/1
ابراهيم خليل فواز	1234732	RT000143686LB	2018/14/12	2019/14/1
نفين محمد حوري	563439	RT000144535LB	2018/14/12	2019/16/1
حنوش هولدينغ ش.م.ل	2187898	RT000144537LB	2018/13/12	2019/14/1

وليد خليل محجوب	2217669	RT000144548LB	2018/14/12	2019/14/1
شركة اديوغايتس الدولية ش م ل اوف شور	2219381	RT000144549LB	2018/14/12	2019/14/1
غسان احمد البلبل	127480	RT000145290LB	2018/14/12	2019/14/1
عبير نعمان جباره	2077404	RT000141169LB	2018/21/12	2019/12/1
جاد سمير زيتوني	2559736	RT000141184LB	2018/21/12	2019/16/1
E&R SERVICES S.A.R.L	2563673	RT000141186LB	2018/21/12	2019/15/1
كيدز هولدنغ ش.م.ل	2571504	RT000141197LB	2018/21/12	2019/12/1
ارجي.اتش ش.م.ل	2576697	RT000141200LB	2018/20/12	2019/14/1
HKJ Automotive S.A.R.L	2589628	RT000141211LB	2018/19/12	2019/14/1
صيفي كيتيرينغ ش.م.ل	2619295	RT000141227LB	2018/21/12	2019/15/1
محي الدين محمد حسن خميس الارفلي	1350506	RT000142559LB	2018/21/12	2019/14/1
زكريا محمد بشناتي	30486	RT000142608LB	2018/21/12	2019/14/1
عبد الرزاق محمد عيتاني	539858	RT000144429LB	2018/19/12	2019/12/1
شركة كامل وكمال وهبي التجارية	90322	RT000144431LB	2018/21/12	2019/14/1
LEBANESE JORDANIAN MEDIA SERVINES off shore	2755168	RT000144489LB	2018/20/12	2019/12/1
ايلي جان حجيلي	438903	RT000144532LB	2018/21/12	2019/14/1
شركة ناسكوم ش م ل	2228182	RT000144555LB	2018/19/12	2019/16/1
علي توفيق الحاج محمد	541386	RT000144817LB	2018/20/12	2019/14/1
موسى خليل البيلاني	480541	RT000145160LB	2018/21/12	2019/15/1
وهيب كمال السريدار	545613	RT000140998LB	2018/24/12	2019/14/1
يمنى ثروت الطيارة	671459	RT000140999LB	2018/24/12	2019/14/1
احمد كمال السريدار	671449	RT000141001LB	2018/24/12	2019/14/1
WAN TRADING COMPANY ش م ل	2526521	RT000141152LB	2018/24/12	2019/12/1
شركة موبيلونيا ش.م.ل	2540564	RT000141155LB	2018/26/12	2019/12/1
شركة مام اند اي ش.م.ل	2540571	RT000141156LB	2018/26/12	2019/12/1
الفا كابيتال اند انفستمنت ش.م.ل اوف شور	2548064	RT000141162LB	2018/26/12	2019/12/1
ALBINO S.A.L	2548073	RT000141163LB	2018/26/12	2019/12/1
بوكونكون مانجمنت هولدنغ ش.م.ل	2548119	RT000141164LB	2018/26/12	2019/12/1
زياد العمري	2580343	RT000141204LB	2018/26/12	2019/15/1
اثمار لادارة تطوير المشاريع.م.ل	2603528	RT000141215LB	2018/26/12	2019/12/1
بيت ورد ش.م.م	2605993	RT000141217LB	2018/24/12	2019/15/1
ميسون هولدنغ	2613920	RT000141219LB	2018/26/12	2019/17/1
توفيق محمد بشناتي	2151593	RT000142609LB	2018/26/12	2019/14/1
E U R O P A INTERNATIONAL OFF SHORE SAL	1351157	RT000143004LB	2018/24/12	2019/14/1
عادل عبد الله حاج علي	88049	RT000144449LB	2018/26/12	2019/14/1
شركة الروابي العقارية ش.م.ل	2484	RT000144526LB	2018/24/12	2019/12/1
هيثم اسماعيل كريدلي	199971	RT000144707LB	2018/26/12	2019/15/1
رولا عدنان الحسيني	1415927	RT000144712LB	2018/26/12	2019/12/1
سعيد علي احمد	30814	RT000144719LB	2018/24/12	2019/14/1
عماد شكر الله نصر الله	203955	RT000144818LB	2018/24/12	2019/14/1
وفاء عبد الكريم ناجي	582304	RT000145027LB	2018/26/12	2019/14/1
ملحم حسين العياص	140776	RT000145154LB	2018/24/12	2019/14/1
ALKA HOLDING SAL	2456643	RT000141095LB	2018/17/12	2019/14/1
ميديا ريبابلك ش م ل هولدنغ	2458372	RT000141096LB	2018/18/12	2019/15/1
يحي نعماني	2468792	RT000141104LB	2018/17/12	2019/14/1
شركة اكوا اوربيس انترناشيونال ش م ل هولدنغ	2477784	RT000141113LB	2018/15/12	2019/12/1
شركة وكالات الشرق اوف شور ش م ل	2480072	RT000141115LB	2018/18/12	2019/14/1
حسن خليل ياسين	2496619	RT000141127LB	2018/14/12	2019/16/1
هاي سي ميديا ش م ل	2496645	RT000141128LB	2018/19/12	2019/14/1
شركة بيبنغ ليبانون ش.م.ل اوف شور	2502408	RT000141131LB	2018/17/12	2019/15/1
راديانت ش.م.ل	2507628	RT000141133LB	2018/18/12	2019/14/1
شركة معتوق (جواد معتوق وشركاه) للبن والشاي والبوظة والبزورات والسكاكر ش م ل	2510405	RT000141143LB	2018/17/12	2019/14/1
شركة ريسورسز اند انرجي انترناشونال(اوف شور) ش م ل	2513979	RT000141145LB	2018/15/12	2019/16/1
شركة تنفيذ للخدمات الاستشارية ش م م	2515315	RT000141146LB	2018/19/12	2019/14/1
ماي تي في ش.م.ل	2520962	RT000141148LB	2018/17/12	2019/14/1
شركة ماضي للتجارة والمقاولات ش م م	2524926	RT000141149LB	2018/17/12	2019/14/1
عصام محمد خالد فرشوخ	562615	RT000141469LB	2018/17/12	2019/17/1
محمد نصر الله قبيسي	1303195	RT000142720LB	2018/17/12	2019/14/1
شركة شيشا وشركاه الشرق الاوسط ش.م.ل	1303970	RT000142737LB	2018/17/12	2019/12/1
شركة اسماعيل للمفروشات ش.م.م	1307308	RT000142744LB	2018/19/12	2019/17/1
غروب دمر ش.م.ل (هولدنغ)	1321810	RT000142835LB	2018/17/12	2019/15/1
ميدي- افريك (أوف شور) ش.م.ل	1331983	RT000142950LB	2018/17/12	2019/12/1
ج.م.اند أ. ش.م.ل اوف شور	1333791	RT000142951LB	2018/15/12	2019/12/1
محمد حسين رزق	1340312	RT000142966LB	2018/17/12	2019/17/1
بولي إنجنييرينغ ش.م.م	1341062	RT000142970LB	2018/17/12	2019/14/1
شركة ج.س.س. ش.م.م	1343807	RT000142977LB	2018/17/12	2019/14/1
برودباند بلاس ش.م.ل	1347070	RT000142979LB	2018/17/12	2019/15/1
محمد معروف العيتاني	1348667	RT000142988LB	2018/17/12	2019/15/1
مولم وشركاه ش.م.م	1350688	RT000142994LB	2018/15/12	2019/12/1
بروفشنلز	2722376	RT000144474LB	2018/17/12	2019/15/1
MEDMAT HOLDING	2722852	RT000144475LB	2018/18/12	2019/14/1
ي طعمة وشركاه ش.م.ل	2737395	RT000144479LB	2018/17/12	2019/12/1
بروميل اوف شور ش م ل	2740794	RT000144481LB	2018/17/12	2019/12/1
شركة وسط بيروت للسينما ش م ل	2746466	RT000144483LB	2018/17/12	2019/12/1
بيكتشر مي ش م م	2763479	RT000144493LB	2018/17/12	2019/12/1
هدى خالد البلعة	194560	RT000144524LB	2018/17/12	2019/15/1
عثمان خالد البلعة	194554	RT000144525LB	2018/19/12	2019/17/1
ورثة ابراهيم علي الشامي	194422	RT000144531LB	2018/18/12	2019/17/1
اي - برنتس بلاس (ش.م.م)	2186879	RT000144536LB	2018/17/12	2019/14/1
لينا نبيل بركس	2189427	RT000144538LB	2018/17/12	2019/14/1
كونسوليد هوريكا اوف شور ش م ل	2195766	RT000144541LB	2018/18/12	2019/15/1
CANADIAN LEBANESE COMPANY ش م ل اوف شور	2201460	RT000144544LB	2018/18/12	2019/14/1
غرين فيوتشور لبنان هولدنغ ش.م.ل	2201752	RT000144545LB	2018/18/12	2019/16/1
شركة ميلينيوم كابيتال غروب ش م ل اوف شور	2226391	RT000144552LB	2018/17/12	2019/14/1
مينا كابيتال- إدارة وصيانة الاملاك المبنية ش م ل	2227489	RT000144554LB	2018/15/12	2019/12/1
فانتشور دي تي ش م ل	2228744	RT000144556LB	2018/18/12	2019/15/1
رجا انطونيوس الشيخ	683264	RT000144560LB	2018/17/12	2019/14/1
ماريا منى انطونيوس الشيخ	683261	RT000144561LB	2018/17/12	2019/15/1
عزيز اليان انطونيوس الشيخ	683249	RT000144562LB	2018/17/12	2019/14/1
جويدي ديفلوبمنتس ش م ل	2228866	RT000144569LB	2018/17/12	2019/14/1
جويدي كونتراكتنغ كومباني ش م ل	2228872	RT000144570LB	2018/17/12	2019/14/1
جميل خليل ديه	589511	RT000144575LB	2018/17/12	2019/17/1
سونا اني ليون يغايان	976793	RT000144607LB	2018/17/12	2019/16/1
ايرما اوهانس عباجيان	1323673	RT000144608LB	2018/17/12	2019/16/1
انيلكا اوهانس عباجيان	976780	RT000144609LB	2018/17/12	2019/16/1
ليزا اوهانس عباجيان	976774	RT000144610LB	2018/17/12	2019/16/1
جانين لويس زيادة	68693	RT000145255LB	2018/17/12	2019/14/1
CANCER RESEARCH GROUP	454515	RT000145310LB	2018/17/12	2019/12/1
ساندرو جوني سعادة	68698	RT000145959LB	2018/18/12	2019/15/1

تبدأ مدة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ

مدير الواردات
لؤي الحاج شحادة
التكليف 269

سينما

«بيدق» جاد عنداري يعرّي حرب العراق

مشهد من فيلم «بيدق» (2017)

عماد خشان

وصل إلى بيروت المخرج اللبناني الأميركي الشاب جاد ياسر عنداري قادماً من لوس أنجليس لتصوير فيلمه الثاني الذي سيكون وثائقياً يحكي فيه قصة تدور في بزبدين قرية والدته في جبل لبنان، ومعها حكاية تقاليد وعائلات وإرث كما تراث العديد من قرى جبل لبنان الدرزية. جاد من صناع السينما ذوي الموهبة الفطرية وهو من مواليد عام 1986 في بلدة فالوغا في جبل لبنان أيضاً، ولكنه نشأ وترعرع في مدينة لوس انجليس. درس التنمية الدولية مع تركيز على المواصلات في الجامعة في لوس أنجليس. وفي عام 2010 التحق لمدة ثلاث سنوات ونصف بالجيش الأميركي حيث قضى معظم خدمته العسكرية في العراق. بعد عودته إلى الولايات المتحدة، التحق بـ «جامعة نيويورك» حيث حصل على شهادة الماجستير في التخطيط المدني، ليعود بعدها إلى لوس أنجليس حيث بدأ يعمل في دائرة التخطيط المدني لمدينة لوس أنجليس. في الوقت عينه، وجد نفسه مهتماً بعالم السينما، فصوّر برفقة عدد من أصدقائه أفلاماً تسجيلية قصيرة، ليعود بعدها ويتعاون مع شاب لبناني آخر من لوس أنجليس اسمه بوبي يوسف. هكذا، كتبا معاً سيناريو يتناول حياة جندي أميركي يعود من العراق، ويجد نفسه مسكوناً بحرب وبلد غادره، لكنه ظلّ يستوطن وجدانه وذاكرته. كانت فكرة الفيلم أولاً تتمحور حول نهب المتحف الوطني العراقي في بغداد في نيسان (أبريل) 2003، لكن الإمكانيات المادية الضئيلة جعلت تصوير عمل مماثل شبه مستحيل. مع إعادة الكتابة، تطورت القصة إلى موضوع آخر، وتمّت الاستعانة بمواد مصورة من أرشيف الحرب العراقية، وصار موضوع الفيلم أمراً في غاية الأهمية من وجهة نظر إنسانية، ألا وهو أثر الحروب على الجنود الذين يقاتلون فيها، بخاصة حين تكون حروباً عدوانية ليس هدفها حماية حدود الوطن بقدر ما هو احتلال بلاد لم يسمع بها معظم الجنود الذين يجدون أنفسهم في مواقف خطرة يتساقطون فيها في معارك لا يعلمون لها سبباً. حروب لا يدركون لها غاية و«أعداء» لا يعرفون عنهم شيئاً. كثير من الجنود يقتل أو يسقط جريحاً، وكثيرون يعودون وقد سُلبت إنسانيتهم وقدرتهم على العودة إلى حياة طبيعية في مجتمعهم ووطنهم الأم. هكذا تمكّن جاد من أن يقدّم فيلماً قصيراً بعنوان «بيدق» (Pawn ـ 2017) مدته حوالى سبع دقائق، لكنّه يتطرق إلى مسألة هامة جداً ألا وهي الحالة النفسية والعقلية للجندي الأميركي العائد إلى بلاده بعد حرب ظالمة على بلد صغير وضعيف كان يحيا تحت حصار أميركي قاس استمر عشر سنوات قبل الغزو العسكري عام 2003. لعلّه أول شريط أميركي منذ بداية الحرب الأميركية على العراق يتطرق إلى وضع الجنود الأميركيين بعد عودتهم إلى بلادهم. ربما ما زال الوقت مبكراً كي تنتج هوليوود أفلاماً من هذا النوع رغم أنّ كثيراً من الأفلام صنعت عن غزو العراق وخفاياها، لكن السينما الأميركية لم تتطرق بعد إلى الجوانب الإنسانية لتلك الحرب كما حصل مع حرب فيتنام التي أعطت عدداً من أقوى وأهم أفلام السينما الأميركية مثل «صائد الغزلان» (1978) لمايكل تشيمينو، وفيلم «القيامة الآن» (1979) لفرانسيس فورد كوبولا، وفيلم Full Metal Jacket لستانلي كوبريك الصادر عام 1987. لعل «بيدق» جاد عنداري يقترب من فيلم «صائد الغزلان» لمايكل تشيمينو في تصوير أثر الحرب على الحالة العقلية والنفسية للجندي الأميركي. في كثير من الحالات، ينهي حياته بنفسه أو ينتهي به الأمر مشرّداً في شوارع المدن الأميركية وغير قادر على الاستمرار في حياته كما كانت قبل الحرب التي شارك فيها تحت شعارات «الحرية والديموقراطية لشعوب مضطهدة» أو ضد شعوب معادية للولايات المتحدة. لكن في الحقيقة، يكتشف مأساة أنّه يحارب شعوباً لا تكنّ له أو لبلده أيّ ضغينة، وأنّ مَن أرسله ليقتل شعوباً فقيرة وضعيفة لا يعبأ لا بالحرية ولا بالديموقراطية، ولا همّ له إلا نهب ثروات تلك البلاد وخيراتها لكي ينعم بها أثرياء أميركا، وشركاتها العملاقة التي لا ترى في جنود جيوشها ولا في شعوب العالم الفقيرة إلا بيادق صغيرة لا بدّ من التضحية بها ثمناً للثروة الفاحشة والقوة اللامتناهية التي تأتي مع أهمّ ركائز الإمبراطورية الأميركية كما كل إمبراطورية: المال والسلاح. ومع هذين العنصرين، لا بدّ من عنصر ثالث يوازيهما قوة وأهمية ألا وهو الإعلام وامتلاك الرأي العام كي تظل كل حروب أميركا الوحشية والقاسية تبدو نظيفة وأخلاقية في عيون الشعب الأميركي. شعب يرسل أبناءه في جيوش جبارة يتوهم أنّها تحمل الخير والسعادة والحرية للناس، فتأتي النتيجة لا كما يصورها الإعلام الأميركي زاهيةً براقةً، بل حزينة سوداوية قاتلة لكل من يشارك فيها قاتلاً كان أم قتيلاً. جاد عنداري مخرج كبير الموهبة وقد صوّر فيلماً حقيقياً وصادقاً، لأنّه كان هناك في قلب المعركة، في العراق. ولهذا فإنّ فيلمه ـ رغم دقائقه القليلة ـ نجح في تصوير جحيم الحرب الذي لا ينتهي. بل لعله يبدأ في أقسى مراحله بعد انتهاء الحرب وعودة الجندي إلى بيته ووطنه.

> فيلمه الثاني وثائقي يحكي قصة تدور في بزبدين قرية والدته في جبل لبنان

ولأنّ جاد قد شارك في حرب أدرك ماهيتها منذ البداية، فإنّه تجنّب أن يؤدّي أحداً خلال سنوات خدمته. ولعل هذا ما أعطى فيلمه نهاية فيها أمل وخير وثقة بالناس والدنيا، وبإمكانية أن تعود الحياة إلى سابق عهدها ولو عبر سبل لا تخطر في بال أي طبيب نفسي.

فيلم «بيدق» (2017) يجلب حرب العراق إلى نيويورك حيث يجمع بين جندي أميركي سابق أدى دوره الممثل الأميركي آدم كي يدخل مصادفة إلى نادي شطرنج صاحبه عراقي يؤدّي دوره الكاتب والناشر العراقي صموئيل شمعون (صاحب رواية «عراقي في باريس» ومجلة «بانيبال» للأدب العربي ومجلة «كيكا» للأدب العالمي . يعمل حالياً على رواية عن أيامه في بيروت خلال الحرب الأهلية) في باكورته التمثيلية. يلتقي طرفا الحرب على رقعة الشطرنج حيث تنتصر إنسانية الضحية على بندقية الجلاد الذي ما انتهى من قتل ضحيته حتى صوّب مسدسه نحو رأسه. لكن كما هي حال معظم شعوب الدول الفقيرة والمضطهدة، فإنّ إنسانيتها هي سلاحها الأمضى وروح التسامح لديها هي ما يجعلها تستمر تحت وقع صواريخ الاحتلال، فتنهض بعد رحيل جيوش المحتل. فيلم «بيدق» قصير لكنه جميل ومعبر بشكل أكبر وأقوى من دقائقه السبع وأكبر من ميزانيته التي لم تتجاوز سبعة آلاف دولار. ولعل هذا ما أدركه محمكو «مهرجان جوائز لوس أنجليس للسينما» حين منحوا فيلم «بيدق» جائزة أفضل فيلم لمخرج جديد لعام 2017. كما كان «بيدق» من أبرز الأفلام المشاركة في «مهرجان طوكيو للأفلام القصيرة» عام 2018.

ساعد في نجاح الفيلم الأداء المحكم لبطليه صموئيل شمعون وادم كي. كما أن المونتاج المحترف لاستير شوبينسكي والموسيقى التصويرية الرائعة للموسيقي اللبناني الأميركي أمين المنجد، استطاعت نقل روح الفيلم وحمل عذابات أبطاله التي تستحوذ على المشاهد لزمن طويل بعد انتهاء الفيلم وحكاية شخوصه، «بيدق» (تصوير شاي دينغاري . والصوت بإدارة سيباستيان ابوليناريو) فيلم قصير وجميل وعميق ويستحق كل الاهتمام لأنه حتى اللحظة من بين الأفلام القليلة التي تطرقت للغزو الأميركي للعراق في عام 2003 وما تركه ذلك الغزو من خراب وتشويه في نفوس وعقول الجنود والمجتمع الأميركي. هؤلاء ما زلوا وسيظلون يحيون ويعانون من أزمة أخلاقية سببتها حرب بدأت بكذبة واستمرت بكذبة وستنتهي كما ينتهي كل احتلال ككذبة يعود بها شعب العراق إلى سابق حياته وعهده، ويظل جيش وشعب الاحتلال يحيا في عذاب وخجل وعقدة ذنب لا يشفيه منها إلا طلقة رصاص أو حدّ سيف، فـ«من يأخذ السيف بالسيف يؤخذ». نتشوق إلى جديد جاد عنداري عن بزبدين قرية أمه، وهو قد انتهى من التصوير قبل أيام (تولى إدارة التصوير رمزي هبري والصوت رالف عطالله)، وسيتم إنجاز العمل على الفيلم في بيروت لأنّ «لبنان مليء بالمواهب في كافة المجالات السينمائية وما ينقص هو الفرص» على حدّ تعبير عنداري. ولعل فيلمه الجديد هو بداية لإعادة اكتشاف طاقات لبنان ومواهبه عبر العمل معها ولبس الكلام عنها وامتداحها. حتى لو أنّ فيلمه الثاني سيكون قصيراً أيضاً، لكن أن تشعل شمعة خير من أن تلعن الظلام.

وثائقي

منى أسعد «في ستوديو مصر»: مرثية للأربعينات

القاهرة ـ عصام زكريا

حين تسأل محرك البحث غوغل عن «ستوديو مصر»، سوف يجيبك بأنه اسم سلسلة مطاعم للكباب والكفتة وبقية المشويات، تمتد فروعه في القاهرة والاسكندرية ومدن أخرى. هو مطعم يستخدم اسم الاستديو السينمائي الشهير، كما يستخدم صور نجوم السينما المصرية القدامى، لإحياء جو من الألفة والدفء بين زبائنه. جو منبعه حبّ الزبائن لهؤلاء النجوم وأفلامهم التي شكلت ذاكرة وهوية الكبار والصغار منهم، ومنبعه أيضاً الحنين لتلك الأيام «الجميلة» التي شهدت أزهى عصور السينما، والأناقة، والاقتصاد، والديموقراطية، والحداثة... مقارنة بالحاضر الموصوم بالتراجع على كل المستويات.

«ستوديو مصر» هو أول شركة إنتاج سينمائي مصرية شاملة أنشأها رجل المال والأعمال طلعت حرب من بين مشاريعه العملاقة الأخرى، التي سعت لتأسيس وترسيخ الاستقلال الاقتصادي عن اقتصاد الاستعمار البريطاني والأجانب الوافدين. أنشئ «ستوديو مصر» عام 1935، بعد سنوات من المحاولات الفردية لصناعة الأفلام على يد محمد بيومي وعزيزة أمير وغيرهما. ولكن «ستوديو مصر» كان شيئاً مختلفاً عن كل ما سبق. مساحة هائلة من الأراضي، استديوهات تصوير، كاميرات وأجهزة تسجيل صوت على أحدث طراز، مهندسون وتقنيون ومخرجون، ومعامل تحميض وطبع... رأس مال ضخم للإنتاج واستخدام أكبر النجوم، أم كلثوم وعبد الوهاب ونجيب الريحاني وتحية كاريوكا وليلى مراد... شيء لم يكن له مثيل في المنطقة العربية أو القارة الأفريقية، يرقى إلى مستوى الاستديوهات الكبيرة في فرنسا وألمانيا، إن لم يكن في هوليوود نفسها.

لكن السنون والعقود جرت، وتركت بصماتها الثقيلة على الناس والمباني والأجهزة. قامت ثورة 1952، وجاءت الاشتراكية، وتعرض «ستوديو مصر» للتأميم مع بقية شركات السينما الأخرى، وأصبح في حوزة الدولة، حتى تخلت عنه، مع ما تخلت عنه من شركات ضمن خطة «الخصخصة»، أي بيع الشركات المؤممة للقطاع الخاص مرة أخرى. وهكذا آل «ستوديو مصر» مع بداية الألفية الثالثة إلى مخرج ورجل أعمال شاب، هو كريم جمال الدين، تحمس لإعادة بناء الماضي التليد، في حاضر كان يشي بمستقبل أفضل للسينما المصرية والبلد بشكل عام.

> شريط محمّل بالشجن حول أحلام الجيل الذي آمن بـ «ثورة يناير»

حكاية «ستوديو مصر» منذ تأسيسه إلى الآن، هي محور فيلم وثائقي جديد بعنوان «في ستوديو مصر» (2018 ـ 95 دقيقة) من إخراج وتصوير منى أسعد (1956). فيلم أثار الجدل وقلب المواجع خلال العرضين اللذين شهدتهما القاهرة منذ فترة. هذا الفيلم الذي يأتي بعد أكثر من 15 عاماً من قيام كريم جمال الدين وفريقه بشراء «ستوديو مصر»، يختلف عن كثير من الأعمال الوثائقية «المحايدة»، لأن صانعته منى أسعد كانت من أوائل الذين انضموا لفريق عمل الاستوديو وشاهدة عيان، بالعين والكاميرا، على هذه السنوات الطويلة التي بدأت بحلم كبير تحول إلى أنقاض كما حدث مع الاستوديو القديم.

ترصد منى أسعد بكاميرتها تفاصيل الأيام الأولى من شراء المكان، والصراع المرير مع موظفين حكوميين غير نزيهين كل همهم هو محاولة تحصيل أكبر مقابل ممكن حتى لو كان بطرق مخادعة وغير صادقة. بعد زهوة الفكرة بالحصول على أكبر وأقدم استوديو سينمائي في الشرق الأوسط، سرعان ما تبين أن المكان لم يعد هو المكان، فقد تحول الاستوديو إلى خرابة بمعنى الكلمة: بضعة مبان متهالكة آيلة للسقوط، وبقايا معدات قديمة خربة لا تصلح وبنية أساسية تحتاج إلى بنائها من جديد.

بعد قضاء شهور، بل العام الأول كله، في تجهيز الاستوديو لعمليات التصوير والمونتاج والتحميض والطبع، وبعدما دارت العجلة لبضع سنوات، بدأت الظروف السيئة تحيط به: التراجع والاضطراب اللذان شهدتهما صناعة السينما في مصر بشكل عام. الظروف السياسية والاقتصادية المضطربة التي أعقبت ثورة يناير. التطور الهائل في صناعة الأفلام نتيجة الثورة الرقمية وانتهاء عصر الشرائط «السيلولويد» و«مافيولا» المونتاج تدريجاً.

تقسم منى أسعد فيلمها إلى فصول، يتقاطع خلالها تاريخ الاستوديو القديم بتاريخه الحديث، وبالحكايات الشخصية لمجموعة من الشباب الحالمين العاشقين للسينما، الذين تحولوا على مدار الأعوام – على حد قول أحدهم، إلى موظفين يذهبون كل يوم للعمل على أمل أن يمر اليوم بخير، حتى يستطيعوا أن يأتوا غداً! مع تقاطع التواريخ، يتقاطع أيضاً نوعان من الحنين للماضي: ماضي الاستوديو ونجومه وأفلامه التي تستعين المخرجة بكثير من مشاهدها ضمن نسيج الفيلم، ليس فقط خلال الجزء الذي يتحدث عن تاريخ المكان قبل الثورة، لكن حتى في الأجزاء التي تتحدث عن الحاضر. يتقاطع هذا الحنين لماضي الاستوديو مع الحنين إلى فترة شراء وتجديد المكان والأحلام الكبيرة التي كانت تسكن هؤلاء الشباب، قبل أن تتضاءل هذه الأحلام مع الزمن. «في استوديو مصر» فيلم يفجر المشاعر والأشجان ليس فقط حول تاريخ الاستوديو القديم أو الحديث أو صناعة السينما المصرية، ولكنه محمّل أيضاً بالشجن حول الأحلام الضائعة للجيل الذي آمن وشارك في «ثورة يناير»، والأحلام الضائعة لأمة حُكم عليها بالتخلف وتدمير ماضيها، بل ربما الأحلام الضائعة عموماً للإنسان التي تذبل وتذوي، مثل أي شيء آخر، مع مرور العمر.

مشهد من الفيلم

تصادف اليوم الذكرى الخامسة لرحيل الشاعر اللبناني الذي صفّى اللغة، وخرّب العالم القديم. خمس سنوات، ومازال الغياب الرسمي كاملاً. في التعامل مع ذاكرة الشاعر الكبير، لحفظها وإحيائها... في المناسبة تتوجّه ابنته، الشاعرة ندى الحاج، الى الدولة ومؤسساتها المعنية: تعالوا نستعيد انسي الحاج ونقدمه وليمة روحية للأجيال المقبلة.

أنسي الحاج في ذكراه الخامسة اين المكتبة الوطنية من تراثه؟

ندى الحاج*

تُرافقني مع كل نفَس. لمْ ولن تتحوَّل إلى ذكرى تفيض بها ذاكرتي. كيف ذلك ولا تزال الحياة تضجّ بك، متصارعةً في كلماتك المتزاحمة في فصول حياتنا!

أبي، لن أَلطف لك الحاضر وما سبقه في السنوات الخمس، التي أردتَ أن تتنحّى فيها عن مسرح الأحداث الأليمة العاصفة في أشلاء العالم العربي. لن أصوِّر لك الجمهور المصفَّق في القاعات لبهلوانيّات الإعاقة الفكرية والسياسية والأخلاقية والروحية. فأنتَ اخترتَ رحيلك في الوقت المناسب كي لا تحرقَك الأضواء الكاشفة للعقم الإنساني، الذي طالما أطلقتَ صرخاتك المدوية في وجه ظلاميته، وما كان من أحدٍ ليتلقّف حرقتك، إلا مَن أحبّك وتطابقتْ صرختُه مع شغف روحك.

أبي، يا مَن لأجله أُحب ملكوت الحرف المُحيي، يا مَن كَتب بحبر دمه أسفار الحياة والموت، أسألك وأنت في عليائك، هل وجدتَ الأجوبة الملِحّة التي أشعلت لياليك؟ نحن هنا مِن تواضُع التراب وتوهُّج النار لا نزال نبحث ونذور، والبعض القليل والنادر يصغي لتموّجات الهواء وفي عيونه ماء.

أبي، هل تتذكّر الوعد الذي عاهدتكَ به أياماً قليلة قبل رحيلك؟ أنا على الأقل، أتذكّر.

قلتُ لكَ، محاولةً بكل ما لديّ من طاقة، أن أستبقيك خالداً في الحقيقة الجوهرية التي لا تزول رغم فناء الجسد. وكأني بجموحي ذاك، أواجه واقع الموت الحسّي بعشبة الخلود. أردتُ في كلماتي المنطلِقة من وعْد الحب، الذي طالما صدّقناه وتبعناه مغمضي الأعين حتى الأخير، أردتُ ببساطة أن أحضنَ موتك وأحوّله بدفْق الحب إلى حياة، وقلتُ لكَ: «بابا، سأنشئ لك مركزاً يحمل اسمك».

كلمات قليلة خرجت من صدري بنفَس واحد دون تفكير مسبق، كانت كفيلة بأن تحرّك نظرك الملتمع فجأة نحوي، مع محاولة جزئية منك لتدير رأسك صوبي. خمس كلمات أشعلتْ رغبتك بالحياة ولو لأيام قليلة جداً. أعدتَ فيها السؤال عن إمكانية تحقيق مشروع كهذا، وذلك بما تبقّى منك على قدرة للتنفس والكلام.

كلمات ما زالت تحفر في نفْسي وتُسائِلني كما سألتَني أنت على التمام «كيف سيتمّ ذلك؟ صعْب ولبنان بلدٌ صغير». كنتَ في أيامك الأخيرة كما في حياتك كلها، الرائي الذي يستشف الأمور ويدركها ببصيرته المدهشة، وأنا لم أكن أصدّق استحالة تجسيد فكرة أملاها عليّ صوت الحب ببساطة الحق.

كيف أُصدِّق صعوبة الأمر وأنسي الحاج ليس أبي وحسب؟!

هذا الإنسان المدهش الصادق، المارد المرهف، الخارق الهشّ، الرؤيوي المؤمن، السرّي المنتهك، القابض على الرجاء، في الهاوية، البحّار المؤتمَن على شعلة الحب كاملة ممتلئة كما ظلّت في قلبه.

هذا الإنسان الذي عرفتُه أباً حنوناً وشاعراً مارقاً ومفكراً مشرقاً وعبقرياً متواضعاً، كان صانع أحلام فوق كل شيء، مبتكراً من كلماته وأفكاره وخيالاته غيوماً تخطّت عمره وأعمارنا...

عبْر الزمن ولم يطو صفحةً، بل اخترع صفحات من الزمن المضيء، الذي حلم به له ولنا، ولقرائه الحالمين والمتجرئين والمتمردين على كل ظلم وكبت وسجن وتبعية وتعصّب وجهالة وعمى وكره وبطش وأذى يلحق بأصغر نملة تدبّ على الأرض، وصولاً إلى حزن الله على بؤس خليقته.

هذا الإنسان المتفلّت من كل قيد، لم يشأ أن يستأثر بالحرية وحده. ظلّ يلهث مهرولاً نحو القمة لينتشل النار من فم الأسد ويوزِّع شذراتها على الكائنات كلها، علّها تجيد الحلم وتجسّد الحرية.

كائنٌ من نار، كلماته من نار وحريته نار.

كيف يمكن لكائن ناريّ كهذا، أن يخمد في وجدان وعْد أُطلقَ سهمه من قلبي، ليصيب قلب أبي النابض، أياماً قليلة قبل الصمت الأخير؟

في مكتبتك القابعة تحت الأرض، في المبنى الذي يسكن فيه أخي لويس، ترتاح روحك آمنةً بين أوراق الكتب التي عشتَ من أجلها وساعدَتك على المضيّ في الحياة. أمام مكتبك المخلص لك، الذي تلقَّف أمواجك الهادرة على مدى ستين عاماً، ننتظر لويس وأنا أن نحقق لك ذلك الوعد الخفيّ والصارخ في البريّة:

تعالوا إلى وليمة الحب، إلى كتابة الحب وعيْش الحب. تعالوا لنحيي وليمة أنسي الحاج، الذي يحبّها حارّة ومقبلة على الحياة!

لا يكفي أن يمسح أخي الغبار عن مكتبتك ومجموعة لوحاتك الفنية وأغراضك الشخصية وصور العائلة ويحفظها برموش عينيه! وأنتَ من عشاق الحياة بنبضها الخافق على إيقاع التجديد وآلات النفخ والوتريات.

لا يكفي أن تكون مكتبتك التي جمعتها طيلة حياتك نفَساً نفَساً، مُصانةً تحت ناظرنا، لأن المطلوب أن تدبّ الحياة فيها وتعيش، وأن تشكّل الجسر بينك وبين محبّيك والعطاش إلى التواصل مع فكرك.

المطلوب هو إحياء الروح وليس تحنيط الأموات. إحياء الوعد في مركز ولو صغيراً بحجم مكتبتك «الصغيرة» ـ كما اعتبرتها أنت ـ يحمل اسم أنسي الحاج.

هذا الاسم الذي لا يخصّ عائلتك الصغيرة وحسب، بل هو أوسع من الوطن امتداداً إلى الإنسانية جمعاء... وهل مَن يسمع؟

* شاعرة وكاتبة

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 18 شباط 2019 العدد 3690

صورة وخبر

انطلقت أوّل من أمس السبت في نيويورك فعاليات «معرض الألعاب الدولي» بنسخته الـ 116. المعرض الذي يُختتم غداً الثلاثاء، تشارك فيه أكثر من ألف شركة من أكثر من مئة دولة، حيث تتنافس المؤسسات على التعريف بمنتجاتها وتسويقها. ويقام المعرض على أرض «مركز غافيتس» الشهير باستضافة أنشطة بارزة ومهمّة، جامعاً بين الألعاب الكلاسيكية، وتلك الحديثة القائمة على التكنولوجيا المناسبة لكل الأذواق والأعمار (أتيلغان أوزديك ــ الأناضول)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

تعالوا إلى المَبكى!

هيّا أيها الأصحابُ الذين «هناك»... هيّا!
عجِّلوا، وتعالوا لزيارةِ مساقطِ رؤوسكم وجبّاناتِ أسلافِكم.
تعالوا ولا تخشوا شيئاً!
الهدايا لا حاجةَ إليها بعد الآن
إذْ ما من أحدٍ سيسألُ، أو يُعاتِبُ، أو يرجو.
وللتذكيرِ أيضاً:
لا حاجةَ حتى لإحضارِ الشمعداناتِ والعطورِ وباقاتِ الزهر
إذْ لا أحدَ سيبصِرُ، ولا أحدَ سيَشمّ.
فالجميعُ، درءاً للإحراجِ وتقديراً لِما أنتم فيه من ضائقةِ المنافي،
سبقوكم إلى فعلِ الخيرِ، وصاروا أمواتاً.
..
فإذنْ تعالوا!
فقط... تعالوا!
لعلّنا نتسلّى معاً بالتِقاطَ ما أمكنَ من صورِ القبورِ والخرائب، و... نَتشاركُ الذكرى.
تعالوا إلى المَبكى!

16/2/2019

بيروت زهرة عمر الزعني

في الذكرة الـ 58 لوفاة فنان الشعب عمر الزعني (1895 ـ 1961/ الصورة)، يدعو «نادي لكل الناس» و«جمعية تراث بيروت» يوم الخميس المقبل إلى ندوة بعنوان «تحية إلى عمر الزعني» في «مانشن» (بيروت). يتخلّل اللقاء عرض فيلم وثائقي عن حياة الراحل للمخرجة رنا معلم، ومداخلة للباحث في علم اجتماع الفنون أكرم الريّس حول «زمن الزعني وخيباته»، بالإضافة إلى أخرى لزياد دندن عن «الزعني لا موليير ولا فولتير»، فضلاً عن كلمة أمين عام تراث عمر الزعني سمير الزعني.

«تحية إلى عمر الزعني»: الخميس 21 شباط (فبراير) الحالي ـ الساعة السابعة مساءً ـ «مانشن» (شارع عبد القادر، قرب محطة أيوب وجامعة MUBS ـ بيروت). للاستعلام: 03/888763

فنانو سوريا: رحلة التيه

Broken Dinners، Postponed Kisses (قبلات مؤجّلة ـ 2018 ـ 93 د)، هو الفيلم الذي تعرضه «دار النمر للفن والثقافة» (كليمنصو) مساء الخميس المقبل. يحمل الشريط توقيع المخرج السوري نيغول بيزيجان (1955 ـ الصورة)، وينقل قصص ستة فنانين سوريين منتمين لأجيال وتخصصات مختلفة. يتحدّث هؤلاء عن «تشريدهم»، مستعيدين رحلتهم الصعبة وذكريات الماضي ولحظات أحبوها، فيما يبتكرون فناً متأثراً بالتجربة التي يجسّدونها الآن. يتبع العرض نقاش مع صاحب العمل.

عرض فيلم «قبلات مؤجّلة»: الخميس 21 شباط (فبراير) الحالي ـ الساعة السادسة والنصف مساءً ـ «دار النمر للفن والثقافة» (شارع أميركا ـ كليمنصو ـ بيروت). الدخول مجاني. للاستعلام: 01/367013

عبد الكريم الشعار: للصبر حدود!

تحت عنوان «ما تصبّرنيش بوعود»، يجدّد عبد الكريم الشعار (الصورة) موعده الطربي الشهري مع جمهور «مترو المدينة» في الثاني من آذار (مارس) المقبل. في هذه السهرة، يقدّم الفنان اللبناني «للصبر حدود»، إحدى أشهر وأجمل أغنيات أم كلثوم. أدّت كوكب الشرق هذا العمل للمرّة الأولى في عام 1964، وهو من كلمات عبد الوهاب محمد، وألحان محمد الموجي. يرافق ابن مدينة طرابلس في هذه الأمسية الموسيقيون: محمد نحاس (قانون)، وجانون (أكورديون)، وطوني جدعون (كمنجة)، ومكرم بو الحسن (كونترباص)، وأحمد الخطيب (رق).

«ما تصبّرنيش بوعود»: السبت 2 آذار ـ الساعة التاسعة والنصف مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 01/753021

رأس المال

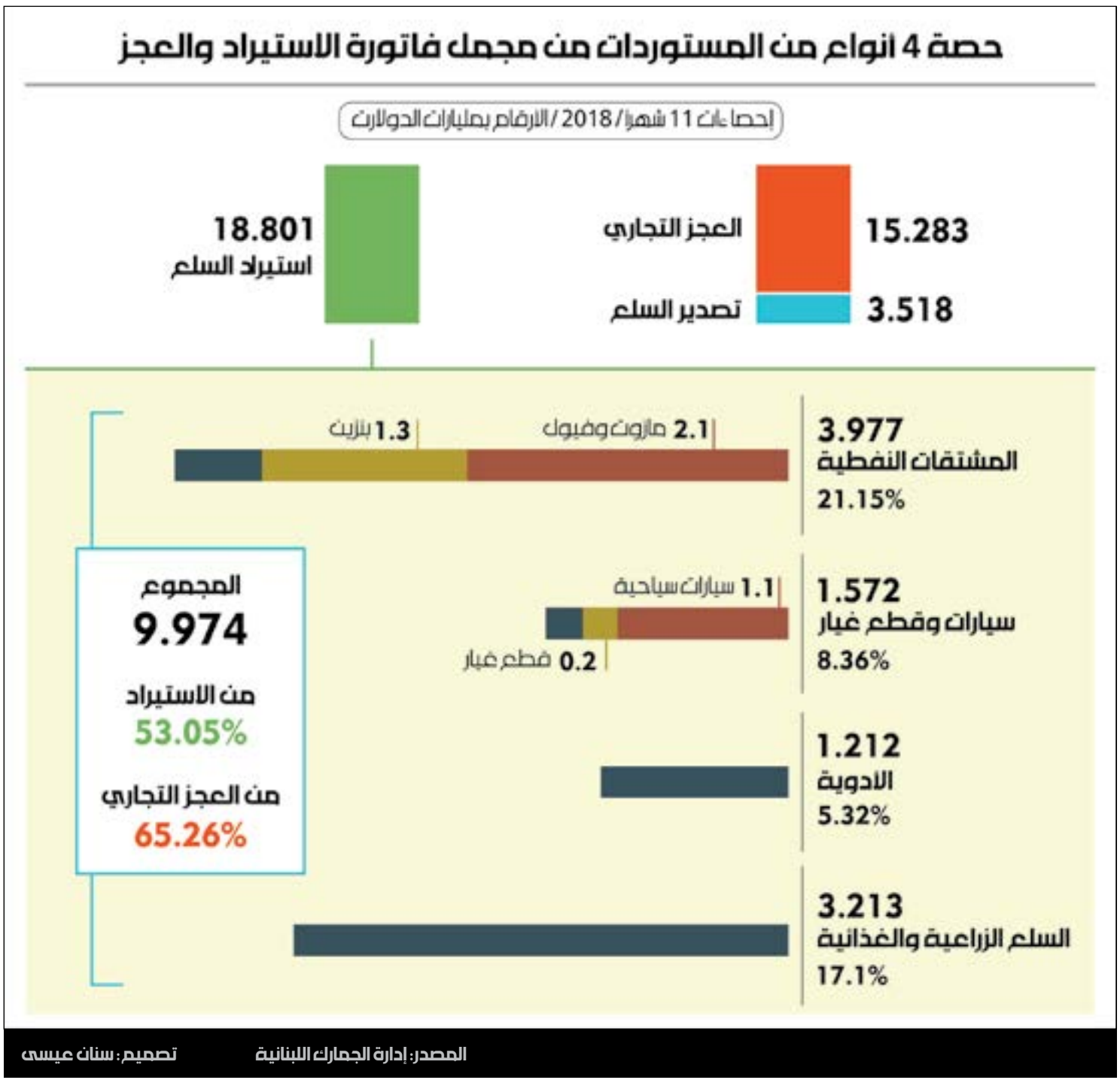

في العدد

02
صندوق النقد
المرشد إلى إعادة هيكلة الدَّين

02
رسم بياني
عجز تاريخي في ميزان المدفوعات

04
استطلاع
هذا هو البديل من وصفة الحكومة

07
أطلس
8% من مساحة لبنان مبنية

08
غسان ديبة
موقعة الجمل في رداء قمة عربية

كيف نخفّض الاستيراد ونخفّف إدمان الدولارات

يعاني لبنان من عجز تجاري كبير، يجعله في حاجة دائمة لاستقطاب المزيد من الدولارات لتمويل فاتورة استيراده المتنامية. وفي ظل السياسة النقدية المُعتمدة، أدّى ذلك إلى رفع كلفة الفوائد على الاقتصاد والمالية العامة والأحوال المعيشية، وأضعف القطاعات الإنتاجية وقدراتها التنافسية، وأهدر الموارد المُتاحة. فما العمل لتخفيف الأثر السلبي لتنامي العجز التجاري؟

تعدُّ مشكلات الكهرباء والنقل والدواء والغذاء مسؤولة عن أكثر من نصف فاتورة الاستيراد، ونحو 65% من العجز التجاري. ووفق إحصاءات المركز الآلي الجمركي، استورد لبنان في السنة الماضية (11 شهراً) مشتقّات نفطية بقيمة 4 مليارات دولار، وسيّارات وقطع غيار بقيمة 1,5 مليار دولار، واستورد أيضاً أدوية بقيمة 1,2 مليار دولار وسلعاً زراعية وغذائية بقيمة 3,2 مليارات دولار، أي ما مجموعه 10 مليارات دولار من مجمل فاتورة الاستيراد المُقدّرة بنحو 19 مليار دولار. يجدر الإمعان بالنظر في هذه التركيبة لفاتورة الاستيراد، إذ إن معالجة المشكلات المُتصلة بالمجموعات الأربع المذكورة من السلع المستوردة، سيؤدّي إلى خفض العجز التجاري بنسبة كبيرة.

1- الكهرباء: يستخدم لبنان المازوت والفيول أويل في إنتاج الكهرباء، وهو الوقود الأغلى ثمناً، مقارنةً بالغاز والفحم الحجري وغيرهما من الوقود المستخدم في إنتاج الطاقة الكهربائية. وكذلك الأغلى، مقارنةً بالإنتاج الكهرومائي ومصادر الطاقة المُتجدّدة الأخرى المُتاحة بوفرة في ظروف لبنان المناخية، كالشمس والرياح، فضلاً عن الكثير من التكنولوجيات الحديثة التي تؤدي دوراً مهمّاً في خفض استهلاك الطاقة والوقود الأحفوري. إلّا أن مشكلة الكهرباء في لبنان لا تنحصر في هذا الجانب المهمّ، بل تتعدّاه إلى وجود نقص حادّ في الطاقة الإنتاجية لمعامل الكهرباء يصل إلى نصف استهلاك الكهرباء في أوقات الذروة، ما أدّى إلى تعويض هذا النقص عبر المولّدات التي تعدّ النشاط الأكثر استهلاكاً للمازوت بعد معامل الكهرباء، وباتت مصدراً مهمّاً للتلوث والضرر الصحّي. ووفق إحصاءات المركزي الآلي الجمركي، بلغت قيمة مستوردات المازوت والفيول أويل نحو 2,1 مليار دولار، أي أكثر من نصف مستوردات المشتقّات النفطية في العام الماضي. ولا شكّ في أن معالجة مشكلة الكهرباء جذرياً واستخدام الغاز لتشغيل معامل الإنتاج وتكبير حصّة إنتاج الطاقة المُتجدّدة وترشيد استهلاك الكهرباء... كلّ ذلك سيؤدّي إلى خفض ملموس في قيمة فاتورة استيراد النفط، وسيؤثّر إيجاباً في الميزان التجاري، وسيخفّف الحاجة إلى استقطاب الدولارات ودفع كلفة فوائد مرتفعة عليها.

2- النقل: يقوم نظام تنقل الأفراد على استعمال السيّارة الشخصية، في ظلّ غياب شبه تامّ لنظام نقل مشترك فعّال في المدن الكبرى وبين التجمّعات السكّانية، ما أسهم برفع كلفة النقل إلى ما بين 10 و15% من ميزانيات الأسر المعيشية، وهذه الكلفة المُرتفعة بكل المقاييس، تترافق مع تزايد رداءة الطرق، المُصنّفة في المرتبة 120 بين دول العالم، وتدنّي مستوى السلامة المرورية، إذ تؤدّي حوادث السير إلى خسائر بنحو 3 إلى 5% من الناتج المحلّي الإجمالي سنوياً (نحو ملياري دولار)، فضلاً عن الخسائر الصحّية والبيئية التي يرتّبها استعمال الطرق والسيّارات بكثافة واستهلاك المحروقات.

يستورد لبنان سنوياً سيّارات سياحية بقيمة 1,1 مليار دولار، ويستورد البنزين لتشغيلها بقيمة 1,3 مليار دولار، وقطع غيار لها بقيمة 200 مليون دولار. أي إن استيراد وسائل نقل الأفراد ولوازمها يكلّف سنوياً نحو 2,6 مليار دولار. وهذا نموذج استهلاكي مُفرط، يزيد من كلفة المعيشة والإنتاج ولا يتمتّع بأي كفاءة اقتصادية. ويقدّر البنك الدولي الخسائر الاقتصادية من مشكلة زحمة السير في لبنان ما بين 8 و10% من الناتج المحلّي الإجمالي سنوياً (نحو 5 مليارات دولار). لا شكّ في أن إقامة نظام نقل عام مشترك فعّال وكفوء وقابل للاستعمال كوسيلة نقل رئيسة، سيُسهم في خفض فاتورة الاستيراد بنحو ملموس.

3- الدواء: يستورد لبنان أدوية ومستحضرات طبّية بقيمة 1,2 مليار دولار سنوياً، وتعدّ هذه الفاتورة مرتفعة جدّاً بكل المقاييس، وغير مُبرّرة، إذ يبلغ نصيب الفرد المقيم من قيمة مستوردات الأدوية (ليس السعر النهائي) نحو 200 دولار سنوياً على أساس 6 ملايين فرد مقيم (بمن فيهم اللاجئون السوريون). ويخضع استيراد الأدوية لاحتكار عدد قليل جدّاً من الشركات، تتحكّم بالأسعار والعرض وتبني نفوذاً كبيراً في الدولة والسوق.

إن قسماً كبيراً من الأدوية المستوردة يمكن تصنيعه بسهولة في لبنان، وبالتالي يمكن خفض فاتورة الاستيراد بنسبة معتبرة، بالإضافة إلى تعزيز الإنتاج المحلّي، إلّا أن تحقيق ذلك يتعارض مع مصالح مستوردي الدواء، ويتطلّب التشجيع على استهلاك الدواء «الجنريك» والتشجيع على تصنيعه في لبنان وتصميم إدارة رقابية فعّالة وموثوقة.

4- الغذاء: يمتلك لبنان مساحة واسعة ومنوّعة من الأراضي الزراعية، وهي تشكّل 63% من مجمل مساحته (نحو 658 ألف هكتار، أي 6580 كلم2)، إلّا أن 22% فقط منها (231 ألف هكتار) فقط مزروعة بالمحاصيل، وفقاً لبيانات وزارة الزراعة. ولا يُسهم القطاع الزراعي إلّا بنسبة 2% فقط من مجمل الناتج المحلّي، وهي نسبة ضئيلة جدّاً بكل المقاييس. هذا الواقع المتدهور للزراعة، وعدم تقدّم الصناعات الغذائية المرتبطة بها، يدفعان إلى استيراد سلعاً زراعية وغذائية إلى لبنان بقيمة 3,2 مليارات دولار. المفارقة، أن لبنان يمتلك جميع العناصر المطلوبة لتطوير قطاعه الزراعي وزيادة إنتاجه وتطوير صناعاته الغذائية، وبالتالي يمكن خفض فاتورة استيراد الغذاء بنحو كبير، إذا تبنّت الحكومة سياسات لدعم الزراعة واحترام استخدامات الأراضي وقمع المضاربات العقارية وتنمية الريف.

600 عملية في 95 بلداً بين عامي 1950 و2010

المرشد إلى إعادة هيكلة الدَّين العام

«تواجه الاقتصادات أحياناً صعوبات في الوفاء بالتزامات دينها، أو قد يرغب المدينون في تغيير نمط سداد التزاماتهم لأسباب مختلفة، بما في ذلك تخفيض مخاطر صعوبات الدفع مستقبلاً أو تخفيض تكلفة الاقتراض. وفي هذا السياق، قد يقومون بعمليات إعادة هيكلة الدَّين وتحويل الدَّين».

هكذا تقدّم أهم 9 منظّمات رأسمالية عالمية مسألة «إعادة هيكلة الدَّين»، بوصفها «ظاهرة شائعة» وتمثل «إحدى سمات النشاط المتعلّق بالدَّين». وبالتالي لا تتعامل معها كواحدة من المحرّمات، كما يحصل الآن في لبنان، بل تخصّص لها أدلّة إرشادية (كتيب التعليمات) وأوراقاً وأبحاثاً، تهدف إلى التعريف بها كوسيلة أساسية من وسائل تخفيض الدَّين إلى المستوى الذي يضمن قدرة الدولة على مواصلة دفع الفوائد لفترات طويلة. وبهذا المعنى، لا تهدف عمليات إعادة هيكلة الدَّين العام، وفق هذه المنظّمات، إلى إجراء معالجة جذرية له أو التخلّص منه كلّياً، بقدر ما تهدف إلى حماية الدائنين أنفسهم من مخاطر توقّف الدولة عن الدفع وخسارة رؤوس أموالهم.

ترفض الحكومة اللبنانية كلّ طرح يهدف إلى إعادة هيكلة دينها العام، وهي تعلن في كل مناسبة أنها لن تقوم بأي عملية لتخفيض هذا الدَّين وتقليص كلفته، مهما كانت الظروف ومهما بلغت الكلفة، على الرغم من الإقرار الواسع أن مستويات هذا الدَّين باتت غير قابلة للتحمّل، وأن الفوائد التي يرتّبها تستنزف أكثر من نصف الإيرادات العامّة وتمثّل أكبر باب للإنفاق العام على حساب جميع وظائف الدولة الأخرى. تبرّر الحكومة هذا الموقف بالمحافظة على حقوق المودعين والمصارف وحَملة سندات الدَّين السيادية، وهي بذلك تضع حقوق هذه الفئات فوق حقوق الفئات الاجتماعية الأخرى، وتُعلي مصالحهم فوق كل المصالح. ولكن وفق منطق المنظّمات الرأسمالية المذكورة فإن استبعاد إعادة هيكلة الدَّين العام في ظروف شبيهة بالظروف التي يمرّ بها لبنان قد ينطوي على تهديد لمصالح المودعين والدائنين أنفسهم على المدى المتوسط أو البعيد، بمعنى أن موقف الحكومة الحالي محكوم بنظرة قصيرة الأجل، تقوم على مبدأ شراء المزيد من الوقت قبل أن تضطر إلى القيام بعمل ما يطال الدَّين نفسه، أصلاً وفائدة.

تصدر عن صندوق النقد الدولي مطبوعتان إرشاديتان بين الحين والآخر، الأولى تحمل اسم «إحصاءات دين القطاع العام: مرشد لمعدّيها ومستخدميها»، والثانية تحمل اسم «إحصاءات الدَّين الخارجي: مرشد لمعدّيها ومستخدميها». وهذان الدليلان يعدّهما خبراء من فرق العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية، التي تضمّ إلى جانب الصندوق كلّاً من البنك الدولي، الأمم المتحدة، بنك التسويات الدولية، منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المفوضية الأوروبية، البنك المركزي الأوروبي، أمانة الكومنولث، ونادي باريس. ووفق هاتين المطبوعتين، حصلت بين عامي 1950 و2010 أكثر من 600 عملية إعادة هيكلة للدَّين العام في 95 بلداً، 90% من هذه العمليات طالت القروض المصرفية و10% طالت سندات الدَّين السيادية المتداولة في الأسواق. كما حصلت بين عامي 1956 و2011 أكثر من 426 عملية إعادة هيكلة للدَّين في إطار ما يسمّى «نادي باريس»، شملت 89 بلداً مختلفاً. وبلغت قيمة الديون التي تمّت معالجتها في هذا السياق نحو 563 مليار دولار.

كيف تعرّف هاتان المطبوعتان إعادة هيكلة الدَّين العام؟ وما هي الأشكال التي تتخذها؟

تعريف إعادة هيكلة الدَّين

تُعرَّف إعادة هيكلة الدَّين بأنها اتفاق بين الدائن والمدين (قد يشمل أطرافاً أخرى في بعض الأحيان)، يتمّ بموجبه تغيير الشروط المحدّدة لخدمة دين قائم. وتنطوي هذه العملية، عادة، على تخفيف أعباء المدين من الشروط الأصلية لالتزامات الدَّين، وربّما تكون ردّ فعل لنقص السيولة عندما لا يملك المدين الموارد النقدية لأداء مدفوعات خدمة الدَّين المستحقّة، أو بغرض إتاحة الاستمرارية في تحمّل أعباء المديونية، حيث من غير المرجّح أن يكون المدين قادراً على الوفاء بالتزامات ديونه في الأجل المتوسّط. وتتقسم عملية إعادة هيكلة الدَّين إلى خمسة أنواع رئيسية هي:

- شطب الدَّين، وهو إجراء من طرف واحد يقوم به المدين أو الدائن بهدف التخلّص من عبء الدَّين.
- الإعفاء من الدَّين، وهو تخفيض مقدار التزام الدَّين أو إطفاؤه من جانب الدائن عن طريق ترتيب تعاقدي مع المدين.
- إعادة جدولة الدَّين أو إعادة تمويله (أو مبادلة الدَّين)، وهي تغيير شروط المبلغ القائم، الذي قد يؤدّي إلى تخفيض عبء الدَّين بالقيمة الحاضرة.
- تحويل الدَّين والسداد المبكر للدَّين (أو إعادة شراء الدَّين مقابل النقد)، حيث يقوم الدائن بمبادلة مطالبة الدَّين بشيء ذي قيمة اقتصادية لا يأخذ شكل مطالبة دين أخرى على المدين نفسه.
- تحمّل الدَّين ومدفوعات سداد الدَّين نيابة عن وحدات أخرى وهو ما يحدث عندما يشارك طرف آخر معني أيضاً.

وقد تتضمّن تدابير إعادة هيكلة الدَّين أكثر من نوع واحد من الأنواع المذكورة أعلاه، على سبيل المثال، تؤدّي معظم تدابير إعادة تنظيم الدَّين التي تنطوي على إعفاء من الدَّين أيضاً إلى إعادة جدولة جزء الدَّين الذي يتمّ الإعفاء منه أو إلغاؤه.

شطب الدَّين وتخفيض قيمته

هو إجراء من طرف واحد، يقوم بموجبه المدين أو الدائن بتخفيض المبالغ المستحقّة. وعادة ما يُتّخذ هذا الإجراء عندما يخلص دائن ما إلى أن المدين لن يكون قادراً على سداد جزء من الدَّين أو كلّه (وذلك في حالات كثيرة بسبب إعسار المدين)، أو قد يلجأ إليه المدين في إطار سياسة عامّة تهدف إلى التخلّص من عبء الدَّين لتسوية أوضاع الاقتصاد أو المالية العامة.

الإعفاء من الدَّين

هو الإلغاء الطوعي للدَّين كلّياً أو جزئياً بموجب اتفاق تعاقدي بين دائن ومدين. وهو غير شطب الدَّين، وينطوي على اعتراف من الدائن وحده بعدم إمكان تحصيل المبلغ من المدين. ويمكن أن يشمل الإعفاء من الدَّين إسقاط كل المبلغ الأصلي القائم أو جزء منه، بما في ذلك متأخّرات الفائدة المستحقّة، وأيّ تكاليف فوائد أخرى مستحقّة. ولا يصنَّف إلغاء مدفوعات الفائدة المستقبلية التي لم يحن موعد أدائها ولم تُستحقّ بعد كإعفاء من الدَّين.

إعادة جدولة الدَّين

تتمّ عبر اتفاق ثنائي بين المدين والدائن، بشكل تأجيلاً ممنهجاً لمدفوعات خدمة الدَّين وتطبيق آجال استحقاق جديدة ولفترات أطول بوجه عام. وعادة ما تشمل الشروط الجديدة عنصراً أو أكثر من العناصر التالية: تمديد فترات السداد، وخفض سعر الفائدة المتعاقد عليه، بالإضافة إلى تمديد فترات السماح لسداد الفائدة والمبلغ الأصلي، وتثبيت سعر الصرف عند مستويات مواتية للديون بعملات أجنبية، وإعادة جدولة سداد المتأخّرات.

إعادة تمويله الدَّين

تنطوي إعادة تمويل الدَّين على الاستعاضة عن أداة أو أدوات دين قائمة، بما في ذلك أي متأخّرات، بأداة أو أدوات دين جديدة أقل كلفة. ويمكن أن تنطوي هذه العملية على مبادلة قرض قائم بقرض جديد أو مبادلة قروض بسندات.

تحويل الدَّين

المقصود بتحويل (مبادلة) الدَّين هو استبدال الدَّين - عادة بخصم (على القيمة) - بمطالبة غير منشئة للدَّين (مثل حصص الملكية) أو بأرصدة مقابلة يمكن استخدامها في تمويل مشروع أو سياسة معيّنة. وفي الأساس، ينطوي تحويل الدَّين على إطفاء دين القطاع العام وإنشاء خصم لا يدخل في عداد الدَّين. وتتضمّن الأمثلة الشائعة على تحويل الدَّين عمليات مبادلة الدَّين بحصص الملكية، أو مبادلة التزامات الدَّين الخارجي بالصادرات أو مبادلة التزامات الدَّين بالأصول المقابلة التي يقدّمها المدين للدائن لغرض محدّد مثل حماية الحياة البرّية والصحّة والتعليم والحفاظ على البيئة (مبادلة الدَّين ببرامج التنمية القابلة للاستمرار).

السداد المبكر للدَّين

تتألف عملية السداد المبكر للدَّين من إعادة شراء الدَّين أو السداد المبكر له، بشروط متّفق عليها بين المدين والدائن. ويطفأ الدَّين مقابل سداد مبلغ نقدي متفق عليه بين المدين والدائن. ويمكن أن يكون السداد المبكر للدَّين مدفوعاً برغبة المدين في خفض تكاليف محفظة ديونه من خلال الاستفادة من الأداء الاقتصادي الملائم أو أوضاع السوق المواتية في إعادة شراء الدَّين.

تحمّل الدَّين

هو اتفاق ثلاثي الأطراف بين دائن ومدين سابق ومدين جديد (طرف ثالث) يتحمّل المدين الجديد بموجبه مسؤولية الالتزامات القائمة على المدين السابق والمستحقّة للدائن، ويكون مسؤولاً عن سداد الدَّين (أي إطفاء التزامات المدين الأصلي). وقد تقوم إحدى وحدات القطاع العام بسداد قرض معيّن أو أداء مدفوعات محدّدة، بدلاً من تحمّل الدين نيابة عن وحدة مؤسسية أخرى.

3 خطوات لتجنب أزمات الديون

يحذّر صندوق النقد الدولي، في مقال تحت عنوان «ثلاث خطوات لتجنّب أزمات الدَّين»، من أن «مستويات الدَّين المرتفعة يمكن أن تجعل الحكومات أشدّ تعرّضاً لتضييق الأوضاع المالية العالمية وارتفاع تكاليف الفائدة. ويمكن أن يساهم هذا في حدوث تصحيحات سوقية، وحركات حادّة في أسعار الصرف، وزيادة ضعف التدفّقات الرأسمالية، ما يمكن أن يفاقم القضايا المتعلّقة بإمكانية تحمّل الديون».

ويعتقد كاتبا المقال مارتن مولايزن ومارك فلاناغان أن «المشكلات تنشأ حين يكون الدَّين مرتفعاً بالفعل والموارد المستمدّة من القروض الجديدة لا تُنفَق بحكمة (وذلك لأسباب منها الفساد وضعف المؤسّسات)، أو حين يصاب البلد بكوارث طبيعية أو صدمات اقتصادية، مثل حركات أسعار الصرف أو التحوّلات المفاجئة في اتجاه التدفّقات الرأسمالية، تضعف قدرته على سداد الدَّين. وتلك المشكلة الأخيرة تعاني منها الآن بعض بلدان الأسواق الصاعدة».

ويشيران إلى أن «كثيراً من هذه البلدان يحتاج إلى موارد إضافية كبيرة للتنمية، وقد اعتمدت بنحو متزايد في تأمين التمويل الخارجي على إصدار السندات السيادية والاقتراض من مقرضين رسميين جُدد ودائنين تجاريين أجانب. وغالباً ما تأتي السندات السيادية والقروض التجارية بأسعار فائدة أعلى وآجال استحقاق أقصر، ما يزيد من تكلفة خدمة الدَّين ويضفي مزيداً من التعقيدات على مهمّة إدارتها».

يطرح المقال ثلاث أولويات للسياسات الرامية إلى التعامل مع أزمة الدَّين:

أوّلاً، اعتماد سياسة في الإنفاق العام تُبقي «الدَّين العام على مسار يمكن الاستمرار في تحمّله»، واعتماد سياسة «رفع الإيرادات الضريبية قبل الاستعانة بقروض جديدة».

ثانياً، إعداد تقارير شاملة وشفّافة عن الدَّين العام، و«منع تراكم التزامات مُستترة كبيرة تتحوّل مع الوقت إلى دين حكومي صريح».

ثالثاً، إعادة هيكلة الدَّين العام، «إذا تطلّب الأمر». فنظراً إلى ارتفاع مستوى الدَّين، ينبغي التفكير في كيفية «تسوية أزمات الديون».

رسم بياني

عجز تاريخيّ في ميزان المدفوعات

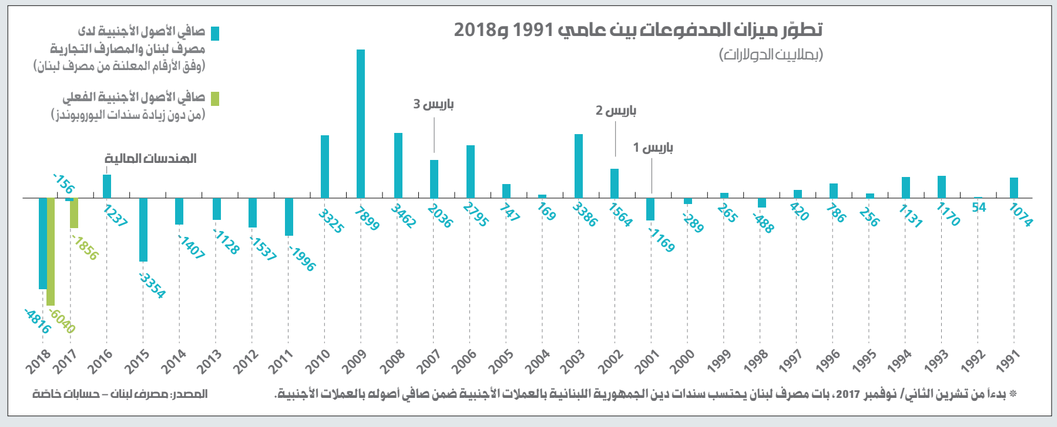

فيضان عقيقي

بلغ العجز المُسجّل في ميزان المدفوعات، خلال عام 2018، نحو 4,8 مليار دولار، وفقاً لحسابات مصرف لبنان، وهو أعلى عجز مُسجّل في تاريخ لبنان منذ الاستقلال، وأعلى 31 مرّة من العجز المُسجّل في عام 2017، الذي بلغ 156 مليون دولار، وفق الحسابات نفسها.

من المعروف أن مصرف لبنان أدخل في تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 2017 تعديلات جوهرية على منهجية حساب ميزان المدفوعات، وبات يُدرج سندات الدين بالعملات الأجنبية التي يحصل عليها من الحكومة كما لو أنها تدفّقات مالية من الخارج. وعلى الرغم من هذه التعديلات «التجميلية» ارتفع العجز إلى هذا المستوى القياسي التاريخي. إلّا أن إعادة احتساب العجز في ميزان المدفوعات على أساس المنهجية السابقة قبل تعديلها، وهي المنهجية المُعتمدة في معظم بلدان العالم، تظهر أن العجز الحقيقي في ميزان المدفوعات سجّل العام الماضي نحو 6 مليارات، أي أكثر بنحو 1,2 مليار دولار ممّا أعلنه مصرف لبنان.

يُعبّر العجز في ميزان المدفوعات عن أزمة التمويل بالعملات الأجنبية التي يواجهها لبنان، فهو ببساطة يشير إلى أن الأموال التي تخرج من لبنان هي أكثر من الأموال التي تدخل إليه، ما يؤدّي إلى استنزاف الاحتياطات بالعملات الأجنبية ويضغط على سعر صرف الليرة.

في الحصيلة، تبيّن الإحصاءات المتوافرة أن هذا المستوى القياسي من العجز لم يشهده لبنان يوماً، حتى في سنوات الحرب، وهو سياق مستمرّ منذ عام 2011، بحيث يقدّر العجز التراكمي وفقاً لحسابات مصرف لبنان بين عامي 2011 و2018، بنحو 13 مليار دولار، (16 مليار دولار وفقاً للعجز الحقيقي المُسجّل أي من دون زيادة سندات الدين بالعملات الأجنبية)، وهذا ما يعني أن 67% من الفوائض المحقّقة بين عامي 2006 و2010 قد استُنزفت (أو 82% منها وفقاً للحسابات غير المعدّلة).

انجل بوليغان ـ المكسيك

اقتصاد السوء

تخفيض الدَّين العام من دون تهويل [4]

محمد زبيب

إذا كان التضخّم وتخفيض سعر صرف الليرة لا يصبّ في مصلحة رأس المال والعمّال. وإذا كان التقشّف في الإنفاق العام يضرّ ولا ينفع، ويتسبّب بالمزيد من الآلام للفئات الاجتماعية التي تحتاج إلى خدمات الدولة ووظائفها وتحويلاتها. وإذا كانت خصخصة الأصول العامّة لا تكفي لتسديد الدَّين المتراكم، وتؤدّي إلى تخفيض الإيرادات العامّة، ولا تفيد إلّا أولئك الذين لديهم القدرة على شرائها واستثمارها، وهم أنفسهم الذين أقرضوا الدولة وجنوا الفوائد ولم يدفعوا الضرائب. وإذا كانت الشراكات مع القطاع الخاص ليست إلّا طريقة لإخفاء تراكم الدين الفعلي، وطريقة لنقل الكلفة من الموازنة العامّة إلى ميزانيات الأسر... إذا كانت كلّ هذه الوسائل سيكون لها وقع سيئ وسلبي، ويترتّب عليها أكلاف وخسائر أكثر مما تنطوي على حلول. فماذا يتبقى من وسائل لإجراء خفض كبير على قيمة الدَّين الحكومي القائم في لبنان؟ وهل يجب أن يجري هذا الخفض لأسباب محاسبية تهدف إلى تحقيق استدامة الدَّين نفسه؟ أم يجب أن يكون الأداة الرئيسة لتحويل الموارد اللازمة من أجل تمويل عملية تغيير النموذج الاقتصادي القائم؟

في الواقع، ومهما اجتهدت الماكينة الإعلامية في شيطنة طرح إعادة هيكلة الدَّين العام وتصويره كأحد الشرور المُطلقة، لا توجد طريقة أخرى للتخلّص من دَيْن كبير إلّا عبر شطبه أو شطب أجزاء منه. إلّا أن هذه العملية يمكن أن تأخذ أشكالاً مختلفة ومتنوّعة، ويمكن أن تكون مباشرة أو غير مباشرة، جبرية أو طوعية، وتتضمّن مزيجاً من وسائل عدّة ومختلفة، بما في ذلك الاقتطاع الضريبي الاستثنائي من الثروة أو رأس المال، فهذه الوسيلة، أي فرض الضريبة الاستثنائية لمرّة واحدة لاستخدام إيراداتها في شطب جزء من الدَّين العام، تعالج الكثير من المخاوف التي ترافق عادة طرح وسائل «قصّ الشعر» الأخرى، فهي تتفادى تعريض المصارف كمؤسّسات للضرر الكبير، وتوزّع الكلفة على المستفيدين النهائيين كأفراد، أي تقتطع من ثروات كبار المودعين والمستحوذين على أسهم الملكيّة والسندات، التي تراكمت في ربع القرن الأخير بفعل السياسة النقدية. ولذلك على هذه الضريبة أن تكون تصاعدية ولا تصيب صغار المودعين وصغار المساهمين، كأن تُعفى الودائع دون 200 ألف دولار على سبيل المثال.

طبعاً، يرتبط تحديد معدّل هذه الضريبة الاستثنائية بالأهداف التي تضعها الحكومة: إلى أي مستوى تريد تخفيض الدَّين؟ كما يرتبط بتركيبة الدَّين الحكومي.

أوّلاً، ينقسم دَيْن الحكومة بين دَيْن بالعملة المحلّية (58%) ودَيْن بالعملات الأجنبية (42%). إلّا أن 89% من مجمل هذا الدَّين هو محلّي، أي أن الدائنين هم مؤسّسات وأفراد مقيمون في لبنان، في حين أن 11% فقط من الدَّين يحمله غير المقيمين (3% قروض مُيسّرة من مؤسّسات ودول و8% صناديق وأفراد أجانب يستثمرون في سندات اليوروبوندز).

على عكس الشائع، تُعدُّ هذه التركيبة ملائمة لإجراء عملية إعادة الهيكلة، كونها لا تستدعي سوى ترتيبات محلّية بين عدد قليل جدّاً من الدائنين، وهي معزولة عن الشروط الخارجية، فلا حاجة إلى «نادي باريس» أو «نادي لندن»، ولا إلى برنامج مع صندوق النقد الدولي أو وصاية «ترويكا» كما في حال اليونان.

ثانياً، يحمل مصرف لبنان وحده، وهو بنك الدولة، أكثر من ثلث مجمل الدَّين المترتّب على الحكومة، أي نحو 29 مليار دولار ويُرتّب على الموازنة العامّة مدفوعات فائدة تصل إلى أكثر من 2,1 مليار دولار سنوياً. وبالتالي يمكن للحكومة أن تدخل في ترتيبات خاصّة مع البنك المركزي للتخلّص من هذا الجزء من الدَّين تدرّجياً، بموازاة تغيير السياسة النقدية التي تقوم على استخدام الدَّين العام والفوائد المرتفعة والهندسات المالية كأدوات لتثبيت سعر صرف الليرة وضخّ الأرباح في ميزانيات المصارف ودعم الفوائد على الودائع والتسليفات.

بالإضافة إلى مصرف لبنان، تحمل المؤسّسات العامّة (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومؤسّسة ضمان الودائع تحديداً) نحو 7,5% من مجمل الدَّين الحكومي. وهذا يعني أن 41% أو أكثر من 35 مليار دولار من أصل الدَّين الحكومي القائم في نهاية عام 2018 مصدره دائنون من الدولة نفسها، ولا تحتاج عملية شطب هذا الجزء المهمّ من الدَّين أي ترتيبات خارج الدولة نفسها، ما عدا طبعاً ربط العملية بسياسات نقدية ومصرفية بديلة واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية أموال المضمونين الموظّفة في سندات الخزينة.

ثالثاً، إن الدائن الأكبر الثاني للحكومة هو المصارف، التي تحمل نحو 40% من مجمل الدَّين العام الحكومي، أو نحو 34 مليار دولار.

إذاً، يوجد دائنان اثنان كبيران للحكومة (الدولة نفسها وكارتيل المصارف) يحملان وحدهما نحو 81% من مجمل الدَّين، وتتداخل حسابات هذين الدائنين وتتشابك وتترابط حتّى باتا بمنزلة الكارتيل الواحد. حالياً، تقرض المصارف مصرف لبنان نحو 116 مليار دولار وهو يقرضها نحو 34 مليار دولار، وهما معاً يقرضان الحكومة 63 مليار دولار. علماً أن القطاع العام يضع ودائع لدى مصرف لبنان والمصارف تقدّر بنحو 9 مليارات دولار.

رابعاً، إذا تمّ حسم ودائع القطاع العام والدين الحكومي الذي يحمله مصرف لبنان والمؤسّسات العامة والقروض المُيسّرة من الدول والمؤسّسات الأجنبية، فهذا يعني أن أكثر من 46 مليار دولار، أي أكثر من نصف الدَّين الحكومي القائم، قابلة لإعادة الهيكلة بسهولة بقرار أحادي والتخلّص من الفوائد عليها، ويبقى نحو 39 مليار دولار يمكن التفاوض على إعادة هيكلتها مع المصارف وشطب جزء منها عبر الاقتطاع الضريبي الاستثنائي، لتحميل المستفيدين النهائيين قسطهم من الكلفة.

لقد تراكم رأس المال المصرفي في لبنان بوتيرة غير مسبوقة، وارتفع في 25 سنة من أقل من 150 مليون دولار إلى أكثر من 20 مليار دولار. ويوجد في المصارف نحو 180 مليار دولار كودائع للزبائن. هذا التراكم تحقّق عبر دورة تنامي الدَّين العام تحديداً. فالمصارف توظّف الآن نحو 150 مليار دولار من موجوداتها في ديون الدولة (ديون الحكومة+ديون مصرف لبنان)، وهذه التوظيفات تدرّ لها فوائد من المال العام لا تقلّ عن 9 مليارات دولار سنوياً. كإيرادات مُتكرّرة من دون احتساب الإيرادات الاستثنائية الناتجة من الهندسات المالية. ففي عام 2016 فقط حقّقت المصارف ومودعوها أرباحاً استثنائية بقيمة 5,6 مليار دولار عبر هذه الهندسات. هذه الحلقة المالية، التي يتحكّم بها كارتيل واحد، درّت على المصارف إيرادات من الفوائد بلغت أكثر من 85 مليار دولار في السنوات العشر الأخيرة (2008-2017)، وأعيد ضخّ نحو 57 مليار دولار منها كفوائد إلى المودعين. وقد يكون مفيداً التذكير أن أقل من 8% من حسابات المودعين فيها أكثر من 85% من الودائع، علماً أن 0,8% فقط من هذه الحسابات تستأثر وحدها بنحو 52% من الودائع، في حين أن 60% من مجمل الحسابات لا تحتوي إلّا على 0,6% من الودائع. ما يعني أن هذه الكتلة الضخمة من الفوائد المُتحقّقة بمعظمها من المال العام أعيد توزيعها على عدد قليل جدّاً من مالكي أسهم المصارف وكبار المودعين فيها.

الخلاصة، أن لا صحّة لأيّ كلام عن أن إعادة هيكلة الدَّين العام في لبنان غير مُمكنة وتؤدّي إلى انهيار القطاع المصرفي. توجد وسائل كثيرة لتخفيض الدَّين لا تثير مثل هذا الذعر المصرفي. إلّا أن المسألة لا تكمن في التقنيات وتوافرها بل في الخيارات وميزان القوى الذي يتحكّم بها.

الأزمة الاقتصادية وسبل مواجهتها
هذا هو البديل عن وصفة الحكومة

في اللحظة الراهنة، يخبروننا أنّنا نمرّ بمرحلة خطيرة من العجوزات الكبيرة: عجز مالي وعجز تجاري وعجز في ميزان المدفوعات. ويطلبون منّا أن نبذل المزيد من التضحيات للخروج من هذا الوضع الحرج. وإلّا ستنهار الليرة وتتوقّف الدولة عن الدفع. يشرحون لنا أن سبب هذه العجوزات هو الإفراط في حجم الدولة وإنفاقها العام ودعم الكهرباء والأجور ومعاشات التقاعد... وطبعاً لا ينسون أن يضيفوا إلى الشرح، ذاك المتصفّح الخارجي الغريب، الذي يصادف اليوم أن اسمه «اللاجئون السوريون». وكأن له في السابق أسماء كثيرة. ويطرحون علينا في مواجهة كلّ ذلك برنامجاً للمزيد من التقشّف وخفض الأجور وزيادة الضرائب على الاستهلاك والمحافظة على سمعة الدولة في الالتزام التامّ بتسديد الدين وفوائده كأولوية تفوق كلّ الأولويات. برنامجهم المطروح هو باختصار محاولة أخرى لشراء المزيد من الوقت. والمسألة، كلّ المسألة، تتعلّق بمن الذي سيدفع ثمن هذا الوقت الإضافي؟ ما هو مطروح يقول بوضوح إن الذين دفعوا في السابق سيواصلون الدفع، والذين كسبوا سيكسبون أكثر. برنامج الحكومة والبديل عنه كان محور الطاولة المستديرة التي نظّمها «الحراك الشعبي للإنقاذ»، تحت عنوان «مخاطر الأزمة الاقتصادية وسبل مواجهتها»، وشارك فيها الاقتصاديون جورج قرم، وتوفيق كسبار، وكمال حمدان، وغسان ديبة وسامي عطاالله، وأدارها الزميل محمد زبيب.

تصحيح النظام الضريبي المجنون

جورج قرم
اقتصادي، وزير المال اللبناني الأسبق

يتّسم النظام الضريبي في لبنان بتكيّفه مع حاجات الاقتصاد الريعي. فهو يكافئ أصحاب الريوع والرساميل ويعفيهم من أيّ ضغط ضريبي، وينقل 90% من هذا الضغط إلى الفئات الشعبية من خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة. فنحن نعيش في ظلّ نظام ضريبي مجنون يحمّل الناس العبء الأكبر من تأمين إيرادات الدولة ليموّل كبار الأثرياء.

من هنا، إن أي برنامج لمواجهة الأزمة يجب أن ينطلق من النظام الضريبي، ووضع تصوّر لنظام بديل مع مجموعة من الإصلاحات والإجراءات أبرزها:

● ضريبة موحّدة على الدخل: لم يعد يوجد في العالم أيّ دولة لديها نظام ضريبي يتضمّن ضرائب مختلفة على الدخل المتأتي من العقارات والفوائد والأجور وأرباح الشركات سوى لبنان. لذلك يُفترض إقرار نظام الضريبة الموحّدة على الدخل الذي يؤدّي إلى رفع الإيرادات المحصّلة من هذه الضريبة ويسهّل حياة المكلّف لناحية تقديمه تصريحاً واحداً عن دخله. قبل الحرب كانت ضريبة الدخل تصل إلى 43%. لكن مع دخولنا مرحلة العولمة والأيديولوجيا الليبرالية الموجّهة لخدمة مصالح كبار الرأسماليين، خُفّضت هذه الضريبة إلى 10%، من ثمّ نجحت بعد معارك مع المجلس النيابي برفعها إلى 20%، ومن المفترض أن ترتفع وتصل إلى 35% في الشطور العليا.

● الضريبة على القيمة المضافة: من المفترض إعادة النظر بالضريبة على القيمة المضافة، ورفعها فوراً إلى 18% على الكماليات وخفضها أو إلغاؤها عن الأساسيات المُستهلكة من الفئات الشعبية.

● إشغالات الأملاك البحرية: تعدّ إيجارات الأملاك البحرية مصدراً مهمّاً للإيرادات، لكن أسعارها لم تصحّح منذ عام 1992 بالتوازي مع ارتفاع أسعار العقارات، وهو ما يفترض إعادة النظر به.

● ضريبة على الأرباح في البورصة: في لبنان، وعلى عكس باقي بلدان العالم، لا تُفرض أي ضريبة على الأرباح الرأسمالية المحقّقة في بورصة بيروت وفي البورصات العالمية، وهو ما يجب العمل عليه في إطار أي تصحيح ضريبي.

● الضريبة على الشركات العقارية: من المعروف أن الشركات العقارية أنشِئت بغرض التهرّب الضريبي، عبر تحويل المتاجرة بالعقار نفسه إلى متاجرة بأسهم الشركات العقارية، وبالتالي التهرّب من دفع نسبة 6,5% من ثمن العقار المتاجر به كرسم لتسجيله. لذا من المفترض فرض هذه النسبة على عمليات المتاجرة العقارية عبر الأسهم، وهو ما حاولتُ إقراره حين كنت وزيراً مالياً إلّا أن مجلس الوزراء رفضه.

● البلديات: يخصّص القانون 10% من بعض إيرادات الدولة للبلديات. إلّا أن عدم تحويل هذه الإيرادات حيناً أو تحويلها واستعمالها كأداة ضغط سياسي على المجالس البلدية كنوع من العلاقة الإقطاعية، فضلاً عن عدم تطبيق اللامركزية الحقيقية، يفرض إعادة النظر بكيفية استخدام هذا المصدر من الإيرادات، بحيث يستمرّ تحويله إلى البلديات لكن مع زيادة مسؤولياتها في تقديم الخدمات الاجتماعية وخصوصاً المدارس الابتدائية ودور الحضانة. بالإضافة إلى تطبيق قوانين اللامركزية الصادرة منذ عهد فؤاد شهاب، وإنشاء مجالس القضاء والمحافظة لتعزيز الوظائف التنموية في المناطق.

● إنشاء صندوق التقاعد المستقلّ لموظّفي الدولة: يبلغ رسم التقاعد 9% من مجمل الراتب. وفي حين باتت فاتورة التقاعد كبيرة جدّاً على الدولة اللبنانية، إلّا أن صندوق التقاعد المستقلّ لم يتأسّس على الرغم من صدور القانون المتعلّق به في عهد فؤاد شهاب. وبالتالي لا تزال هذه الرسوم المهمّة تدخل ضمن إيرادات الموازنة في مخالفة دستورية وقانونية ومؤسّساتية واضحة.

من باريس 1 إلى باريس 4: ماذا تغيّر؟

سامي عطاالله
اقتصادي، المدير التنفيذي للمركز اللبناني للدراسات

لماذا الدولة اللبنانية بعد مؤتمرات باريس 1 و2 و3، لا تزال بحاجة للذهاب مجدّداً إلى باريس 4. بحثاً عن مصادر تمويل وقروض لتجهيز البنية التحتية وتحسينها؟ الإجابة تفسّر تركيبة النموذج اللبناني، وتوضح سبل مواجهة أزماته المتكرّرة.

من الواضح أن البنية التحتية اللبنانية سيئة للغاية، من الكهرباء، إلى الماء، وصولاً إلى الطرقات. أمّا السبب فهو عدم إنفاق الحكومات المتعاقبة أموالاً كافية على مشاريع البنية التحتية، وهو إنفاق لم يتخطَّ 1,6% من مجمل الناتج المحلّي بالمقارنة مع 5% في البلدان الشبيهة بنا. وهذا يعني أمراً من اثنين: أن الحكومة لا تملك الأموال الكافية للإنفاق على البنية التحتية أو أن الحكومات المتعاقبة والأحزاب السياسية الحاكمة تصرف الأموال على أمور أخرى. وهنا تبرز الحاجة إلى تأمين الأموال لتحسين البنية التحتية وإيصال الخدمات العامّة. وإذا تأمّنت هذه الأموال، التأكّد من إنفاقها بشكل فعّال وكفوء. لكن لماذا لا يوجد لدينا أموال كافية؟ يُحكى الكثير عن كيفية إنفاق الإيرادات العامّة، على خدمة الدين العام والإنفاق الجاري للدولة. وهذا جزء من قصّة الإيرادات يكمّله جزء ثان متعلّق بجباية الضرائب. في الواقع، تشكّل الجباية 13,6% من مجمل الناتج المحلّي، لكن إذا رفع هذا المعدّل إلى 16,4% كما هو الوضع في البلدان الشبيهة بلبنان إنمائياً، يمكننا تحصيل مليار وربع مليار دولار سنوياً، أي 12 مليار دولار خلال عشر سنوات، وهو ما يوازي قيمة قروض سيدر. من الواضح أن أحداً لا يريد تغيير العقد الاجتماعي القائم. إذ فضّلت الحكومة الاستدانة لتمويل مشاريع البنية التحتية بدلاً من جباية الأموال من الضرائب العادلة والثروات المتراكمة والاحتكارات الممنوع المسّ بها.

اليوم في ملف سيدر هناك محوران، واحد متعلّق بالمشاريع والثاني متعلّق بالإجراءات المرتبطة بها.

عملياً، يتضمّن سيدر نحو 281 مشروعاً مقسّماً على القطاعات والمناطق، تعود بمعظمها إلى ستينيات القرن الماضي، وبقيمة 11 مليار دولار. في حين سيتمّ تنفيذ بعض المشاريع بالشراكة مع القطاع الخاص بما سيرفع القيمة الإجمالية إلى 17 مليار دولار. على أن ينفّذ جزء من هذه المشاريع عبر مجلس الإنماء والإعمار وجزء آخر عبر وزارة الطاقة والمياه. تكمن المشكلة بمدى كفاءة الدولة في إدارة إنفاق نحو ملياري دولار سنوياً في حين أن معدّل إنفاقها السنوي على المشاريع الاستثمارية يتراوح بين 500 و800 مليون دولار، وذلك في ظلّ ضعف إدارة المناقصات، ووجود شكوك في مدى نزاهة وشفافية المؤسّسات والإدارات العامّة المفترض بها تنفيذ هذه المشاريع، خصوصاً أن الشركات التي تفوز بالمشاريع هي على علاقة وطيدة مع نافذين وسياسيين، فضلاً عن ضعف أجهزة الرقابة والمساءلة والمحاسبة.

أمّا في الشقّ المتعلّق بالإجراءات التي تعهّدت الحكومة بتنفيذها أمام المانحين، يتبيّن أن هناك 73 إجراءً، نحو 32% منها هي إجراءات مالية، و70% منها كانت موجودة ضمن باريس 3 ولم تنفّذ. و44% منها إجراءات قطاعية، كإنشاء هيئات ناظمة أو تحضير قانون للصندوق السيادي للنفط، وتعرفة الكهرباء... وهناك 3 إجراءات فقط متعلّقة بالقضاء الذي يعدّ سلطة أساسية لمحاربة الفساد، وكلّها مُعلّقة بمكننة المحاكم بالإضافة إلى وجود عدد كبير من الإجراءات الغامضة على سبيل تحسين الإدارة النقدية وتخفيض الإنفاق من دون توضيح الآليات. وهناك 36 إجراءً يتطلّب إقرار قوانين، ما يفترض على المجلس النيابي القيام بجهد تشريعي، فيما لم يقم بأي جلسة رقابية بين عامي 2009 و2017، وأقرّ خلال الفترة نفسها نحو 352 قانوناً. 9% منها فقط تتعلّق بهموم الناس، أمّا النسبة المتبقية فكانت إجراءات مالية وإدارية محوّلة من البنك الدولي وعبارة عن قروض ومنح صوّتوا عليها.

تشكّل هذه الأرقام والوقائع دليلاً على مدى جدّية النواب لمناقشة أمور من المفترض تناولها عند البحث عن سبل لمواجهة الأزمة وهي النظام الضريبي وتغيير العقد الاجتماعي، وتحصين الأجهزة الرقابية للقيام بدورها في مكافحة الفساد.

سمّ السياسة النقدية

توفيق كسبار
اقتصادي، مستشار سابق في صندوق النقد الدولي

هناك خطاب سائد في لبنان، إعلامياً وبين الناس، عن وجود مشكلة تتمثّل بتنامي العجز السنوي الذي يؤدّي إلى تفاقم الدين الحكومي بما يشكّل خطراً كبيراً على الاقتصاد والمجتمع. وفي الوقت نفسه، يشيع الخطاب نفسه أن هناك فارساً على حصان أبيض، وهو مصرف لبنان، يقوم بجهود جبّارة ليخلّصنا من هذا الوضع. لكن، بالاستناد إلى الأرقام الرسمية المنشورة، يتبيّن أن الخطر الأكبر على الاقتصاد والاستقرار المالي والنقدي والجهاز المصرفي، يتأتّى من السياسة النقدية لمصرف لبنان.

وفقاً للتعريف المتداول، إن العناصر الأساسية المكوّنة للسياسة النقدية تتشكّل من سياسة الفوائد التي يتبعها المصرف المركزي، وكيفية استعمال الاحتياطي بالعملات الأجنبية لاستقرار النقد، وسياسته تجاه المصارف، أمّا أهدافها فهي تأمين الاستقرار النقدي (أي ثبات سعر صرف الليرة في الحالة اللبنانية) والاستقرار المصرفي وتطوّر الجهاز المصرفي.

انطلاقاً من هذا التعريف، يمكن تلخيص السياسة النقدية لمصرف لبنان منذ بداية التسعينيات (1993) وحتى اليوم، بقيامها أساساً بتجميع أكبر حجم من الدولارات لدى مصرف لبنان للدفاع عن سعر صرف الليرة. وهذا أمر بديهي في بلد اقتصاده صغير ومنفتح ويتّبع نظام سعر الصرف الثابت للعملة. لكن المشكلة تكمن في استعمال المصرف المركزي أدوات لم تساعد بتاتاً في تحقيق هذا الهدف. بل أدخلت الاقتصاد في وضع خطير جدّاً ومخاطره تتزايد باطراد، ويمكن تبيانها من خلال تفسير عواقب الهندسات المالية.

عملياً، بدأت الهندسات المالية التي يجريها مصرف لبنان منذ أكثر من 15 عاماً، عبر منح فوائد سخيّة بنسبة 4% و5% على الودائع القصيرة الأجل في مقابل أقل من 1% في الأسواق العالمية. إلّا أن هذه الهندسات وصلت إلى مستوى ضخم في منتصف 2016، عندما منح بضعة مصارف فقط وخلال بضعة أشهر، أرباحاً بقيمة 5,1 مليار دولار من دون أي مقابل في رساميلها بحسب ما أكّد صندوق النقد الدولي في تقريره عن لبنان عام 2016. ومنذ عام 2017، بات المصرف المركزي يعطي المصارف معدّلات فائدة مرتفعة جدّاً على العملات الأجنبية التي تضعها لديه، وطبعاً من دون الإعلان عن نسبة هذه الفوائد على عكس كلّ المصارف المركزية في العالم، ويمنحها أيضاً في مقابلها ديوناً بالليرة اللبنانية توازي مرّة وربع المرّة (1,25) قيمة الودائع بالعملات الأجنبية بفائدة 2% فقط. في حين تودع المصارف في الوقت نفسه ومباشرة المبالغ نفسها بالليرة لدى مصرف لبنان وبفائدة تتعدّى 8-9%. وهو ما يعني أرباحاً إضافية ضخمة، ووفقاً للأرقام المنشورة في 2018، منح مصرف لبنان المصارف قروضاً إضافية بالليرة اللبنانية خلال العام الماضي توازي نحو 21 مليار دولار إضافي، من دون إدخال أي ليرة من هذه المبالغ في المقابل إلى الاقتصاد.

ولإظهار المخاطر الفعلية التي أنتجتها الهندسات المالية يكفي النظر إلى ما تحقّق من أهدافها. يقول مصرف لبنان في كلّ تصريحاته المنشورة والعلنية أنه أجرى هذه الهندسات لتحقيق ثلاثة أهداف: أوّلاً، زيادة احتياطاته بالعملات الأجنبية التي يحتاج لها لتثبيت سعر الصرف. في حين تُظهر الأرقام أن بين منتصف 2016 ونهاية 2018 لم ترتفع قيمة هذا الاحتياطي لدى مصرف لبنان، بينما ارتفعت استدانته من المصارف بالعملات الأجنبية بقيمة 40 مليار دولار تقريباً. ثانياً، تحسين ميزان المدفوعات الذي يعبّر عن صافي الأموال الخارجة والداخلة إلى لبنان وخفض العجز فيه بعد تسجيله عجوزات متتالية للسنة السابعة على التوالي (ما عدا عام 2016)، وهو ما لم يشهده لبنان في تاريخه. وفي نهاية 2018 بلغ العجز السنوي نحو 4,8 مليار دولار، مع العلم أنه أكثر من ذلك، كون مصرف لبنان، منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، غيّر المنهجيّة المتّبعة عالمياً في احتساب ميزان المدفوعات عبر إدخال سندات اليوروبوندز ضمن موجوداته الخارجية. ثالثاً، زيادة إقراض المصارف للقطاع الخاص وخصوصاً بالليرة اللبنانية. لكن وللمرّة الأولى في تاريخ لبنان، انخفض الإقراض إلى القطاع الخاص بالمطلق بنحو 1,7 مليار دولار عام 2018، ومع زيادة تراكم الفوائد ترتفع قيمة هذا الانخفاض إلى نحو 7 مليارات دولار.

أمّا الأخطر من ذلك، أنه وضع الاقتصاد اللبناني في وضعية لم يشهدها يوماً. إذ باتت المصارف في موضع خطر للغاية ومرتبطة عضوياً بالوضع المالي للقطاع العام، كون ثلثي أصوله باتت قروضاً للقطاع العام، بالمقارنة مع نصف الأصول في 2007، ونحو 52% منها لدى مصرف لبنان. لقد منح المصرف المركزي المصارف - التي استفادت لفترة طويلة من أرباح عالية من دون مخاطر – هدايا مسمّة، لا لأصحاب المصارف، وإنّما للقطاع المصرفي والاقتصاد واللبناني. ولبنان بتركيبته وصغره وضعفه لا يستطيع تحمّل أي انهيار في قطاعه المصرفي. وهذه المخاطر مستمرّة منذ سنوات وتتفاقم، في حين لا نسمع من المسؤولين سوى الشعارات. وفيما البيت الذي نعيش فيه يحترق، هناك إجراءان محدّدان لمنع الانزلاق نحو الانهيار والخطر الداهم علينا، أوّلاً اجتماع الرؤساء الثلاثة والاتفاق على خفض العجز المالي السنوي إلى 4 مليارات دولار في موازنة 2019 مثلاً، وإلى 3,5 مليار بعد سنة ونحو 3 مليارات بعد سنتين. وثانياً، مساءلة مصرف لبنان ومحاسبته على سياسة الفوائد السخيّة التي يمنحها للمصارف منذ سنوات عدّة، وتوزيعه 5,1 مليار دولار مجّاناً لبضعة مصارف عام 2016.

السبيل العادل إلى خفض النفقات

كمال حمدان
اقتصادي، مدير تنفيذي في مؤسّسة البحوث والاستشارات

تأثرت سياسات الإنفاق العام تاريخياً بتطوّر تركيبة السلطة السياسية وتوازناتها، والتي يمكن إيجازها بثلاث مراحل: قبل الحرب، لجأت البورجوازية اللبنانية، كي تمارس سيطرتها الطبقية، إلى توسيط ما سُمّي «الإقطاع السياسي» في مقابل إشراكه في المنافع والخيرات، وكان وزن المكوّن الريعي في البورجوازية محدوداً نسبياً آنذاك. خلال الحرب، تراجع دور «الإقطاع السياسي»، وتكيّفت البورجوازية مع قوى الأمر الواقع، التي أمعنت في تقطيع أوصال الدولة واغتنت من تحكّمها بمصادر تمويل الحرب. بعد انتهاء الحرب، نشأ زواج كاثوليكي بين البورجوازية وهؤلاء اللاعبين الجدد الذين أدخلهم اتفاق الطائف إلى الدولة، وسط تنامي المكوّن الريعي بفعل ظهور العجز والدين العام وتفاقمهما، وازدياد دور المموّل/ الراعي الخارجي، واتساع تأثيرات الهجرة الخارجية وصدمات أسعار النفط.

لقد ساهم تعاقب هذه الحقبات الثلاث في إعادة صياغة البنية الداخلية للبورجوازية وآليات التراكم الرأسمالي فيها، وانعكس بأشكال معقّدة على السياسات الاقتصادية عموماً، وعلى مسار تطوّر الإنفاق العام بالتحديد. وخلال الحقبة الأخيرة، تمخّضت تداعيات النمط الاقتصادي الريعي عن تحوّلات عميقة في بنية الإنفاق العام وأبرزها:

● ارتفاع غير مسبوق عليه في الإنفاق العام الجاري، بعد ترسّخ آليات المحاصصة والهدر والفساد في صفوف أطراف الحكم.

● احتلال عجز قطاع الكهرباء موقع الصدارة في الإنفاق العام، نظراً إلى اعتبارات مصلحية وزبائنية واحتكارية تتمثّل باستيراد الفيول والمشتقّات البترولية، وانتشار وتعميم استيراد واستهلاك المولّدات، فضلاً عن العراقيل المصطنعة التي اعترت أعمال التحقّق والفوترة والجباية، وترافقت مع هدر تقني وسياسي كبير.

● استسهال اللجوء إلى تمويل جزء متزايد من الإنفاق الجاري عبر الاقتراض، كرافعة لنموذج اقتصادي ريعي يشجّع على استقطاب التحويلات ورؤوس الأموال والودائع من الخارج لتمويل التوسّع في الاستهلاك العام والخاص. فبلغ نصيب الفرد من الدين الحكومي أكثر من 20 ألف دولار في نهاية 2018. في حين وصلت المديونية الإجمالية للدولة والقطاع الخاص والأسر إلى 200 مليار دولار، أي أكثر من 375% من مجمل الناتج المحلّي.

● ترسّخ النظرة الدونية للاستثمار العام الرأسمالي منذ أواخر التسعينيات، حيث بلغ نحو 1% من الناتج المحلّي وأقل من 8% من إجمالي النفقات العامّة خلال أكثر من ربع قرن، ما أدّى إلى انهيار المرفق العام بالتزامن مع ارتفاع عدد المقيمين نحو مرتين خلال العقود الأربعة المنصرمة.

● التراجع التدرّجي لدور الدولة الأساسي كمنتج مباشر للخدمة العامة، واتجاهها نحو الاكتفاء بالتمويل الجزئي لهذه الخدمة التي تحوّل إنتاجها فعلياً إلى القطاع الخاص، وسط خلل فظيع في أعمال الضبط والرقابة من جانب الدولة.

ما العمل؟ إن معالجة هذه المشكلات يتطلّب إجراء تعديلات جذريّة ومتزامنة في بنية الإيرادات الضريبية وبنية النفقات العامة في آن معاً. وبالإضافة إلى ما عرضه الدكتور جورج قرم، أشير إلى مسألتين مكمّلتين: أوّلاً، ضرورة فرض ضريبة تصاعدية على فوائد الودائع المصرفية، في بلد يستحوذ فيه 1% من مجمل الحسابات المصرفية على 52% من مجمل الودائع، مع ما يتطلّبه ذلك من تعديلات على قانون السرّية المصرفية بغية تجميع حسابات الشخص الواحد المتعدّدة في حساب واحد، الأمر الذي يوفّر للدولة دخلاً إضافياً لا يقلّ عن مليار دولار؛ ثانياً، ضرورة التفاوض الجادّ والمسؤول مع المصارف حول اقتطاع استثنائي لنسبة وازنة من أرباحها لفترة تتراوح بين 3 و5 سنوات، بما يعزّز فرص تجنّب الانهيار المالي والاقتصادي (فرضيات «قصّ الشعر»)، ويخدم فعلياً ليس فقط استقرار البلد، بل كذلك مصلحة المصارف في المدى المتوسّط والبعيد.

أمّا في مجال إعادة هيكلة النفقات العامّة، فإن رزمة إجراءات يجب أن توضع موضع التنفيذ، وأبرزها:

● الشروع فوراً في حلّ مشكلة قطاع الكهرباء، عبر جدول زمني صارم يشمل تأهيل وتشييد المصانع، وتأمين الاستقلالية الإدارية والمالية لمؤسّسة الكهرباء، واستكمال جهازها البشري (50% وظائف شاغرة)، والالتزام بمعالجة الهدر التقني وغير التقني، وتحسين الجباية ووقف التعدّيات على الشبكة، واعتماد تعرفة تصاعدية دعماً للفئات المحتاجة وبالتزامن مع ازدياد ساعات التغذية.

● إلغاء تعويضات الرؤساء والنواب السابقين، وتقليص مخصّصات وتعويضات النواب والوزراء الحاليين، بما في ذلك التقديمات التي يستفيدون منها. وإعادة النظر في أجور موظّفي الفئتين الأولى والثانية في المصالح المستقلّة والمؤسّسات العامة ومصرف لبنان وكبار الضباط، خصوصاً أن رواتب وتعويضات هذه الفئة من العاملين باتت تتراوح بين 20 و75 ضعف الحدّ الأدنى للأجور، في مقابل سقف أعلى لا يتجاوز 9 أضعاف في بلدان الاتحاد الأوروبي. وكذلك ضبط (بل إلغاء) الزيادات السنوية التي تجريها بعض المصالح المستقلّة والمؤسّسات العامة على أجور العاملين فيها، وما يرافقها من تعويضات استثنائية وامتيازات، فضلاً عن حصر تطبيق التدبير رقم 3 الخاص بالقوات المسلّحة في أضيق نطاق.

● إغلاق وتصفية صندوقي الجنوب والمهجّرين وإعادة هيكلة الهيئة العليا للإغاثة وتحديد مهامها بشكل دقيق، ووضع كشف وتقييم مفصّلين لأوضاع المؤسّسات العامة المرتبطة برئاسة مجلس الوزراء، تمهيداً لاختصارها أو دمجها أو إلغائها تبعاً لمقتضيات تحقيق الفعالية الاقتصادية والحدّ من الهدر.

● حصر كلّ أنواع التوظيف في الإدارات والمؤسّسات العامة والمجالس على اختلافها بمجلس الخدمة المدنية.

● إعادة النظر في منح تعليم أبناء الموظّفين في القطاع العام (نحو 350 مليون دولار عام 2018) التي تحكمها معايير متفاوتة وفق الإدارات والأسلاك، وإلغاء التعليم الخاصّ المجاني الذي يضمّ نحو 100 ألف تلميذ لصالح دمجهم في التعليم الرسمي.

إن هذه الرزمة من الإجراءات – المطلوب تزامنها على جانبي الإيرادات الضريبية والنفقات العامة – من شأنها أن تخلق وفورات مالية للدولة تمكّنها ليس فقط من الضبط التدرّج للعجز المالي، بل كذلك من استعادة وظائفها الأساسية خصوصاً في المجال الاجتماعي، بما يشمل توفير التغطية الصحّية الشاملة للبنانيين المقيمين وتحسين نوعية التعليم الرسمي وإنشاء نظام عادل للتقاعد في القطاع الخاص.

الاقتصاد الجديد المفترض بناؤه

غسان ديبة
اقتصادي، رئيس قسم العلوم الاقتصادية في الجامعة اللبنانية الأميركية (LAU)

تُسرد أساطير عدّة عن الاقتصاد اللبناني، معظمها يتحدّث عن مآثر القطاع الخاص وكفاءته بالمقارنة مع الدولة، لتبرير الخصخصة.

فهل صحيح أن القطاع الخاص كفوء وفعّال؟

الإجابة الصريحة تأتي من المنتدى الاقتصادي العالمي وتقريره الأخير حول تنافسية القطاعات الاقتصادية في مختلف بلدان العالم، والذي يبيّن أن لبنان احتلّ الموقع الأخير بين البلدان العربية والمرتبة 105 في العالم. وبالنظر إلى المؤشّرات التي أثّرت على ترتيب لبنان، يظهر أنه يحتلّ المرتبة 109 في كفاءة سوق العمل، و105 في الاستعمال الكفوء للمواهب، و128 في مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي. كما احتلّ المرتبة 108 في توفر أحدث التكنولوجيات، والمرتبة 122 في الاستثمار المباشر ونقل التكنولوجيا.

وفي التقرير نفسه الذي يتحدّث عن تراجع تنافسية الاقتصاد اللبناني وكفاءته، يظهر أن لبنان يحتلّ المرتبة الرابعة لناحية التخصّص بالعلوم والمرتبة 15 بتخريج العلماء والمهندسين. أمّا التفسير لهذه الحلقة المفقودة فهو القطاع الخاص الذي يبدّد هذه المواهب. وهذا الاقتصاد الذي لا ينتج الوظائف ولا يتماهى مع درجة التقدّم العلمي والتكنولوجيا.

يضاف إلى مراتب لبنان المتدنية في مؤشّرات التنافسية العالمية، تقرير البنك الدولي حول الحوكمة الطائفية وتقرير مايلز، اللذان يشيران إلى أن لبنان يبدّد قدراته الإنتاجية ويخلق اقتصاداً متدني الإنتاجية وأن حوكمته الطائفية تبدّد المواهب فيه. هذه التقارير والمؤشّرات الصادرة عن المؤسّسات الدولية تدحض كلّ الأساطير حول كفاءة القطاع الخاص ونجاحه في لبنان، وأكثر من ذلك، تبيّن الدور السامّ لبنية الاقتصاد الرأسمالي الذي انتج كلّ هذه الظواهر بشكل أساسي.

اليوم يتمّ الحديث في ماكنزي، وفي الكثير من الخطط التي سبقتها، عن الحاجة إلى تحويل الاقتصاد اللبناني من ريعي إلى إنتاجي، ولكن من دون التطرّق إلى الآليات المُفترض اتباعها لتحقيق هذا الانتقال.

إن التحوّل إلى اقتصاد مغاير غير ريعي لا يتحقّق إلّا بتهميش الاقتصاد الريعي نفسه، الذي يشكّل الأساس في تراجع القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة واقتصاد المعرفة.

في الواقع، وعلى مدار سنوات طويلة، بُني الاقتصاد اللبناني على سيطرة النقد، وهو ما خلق عدم تناظر بين الدولة والقطاع الخاص على مستوى الملاءة المالية نتيجة مسار طويل من تراكم رأس المال المالي، ممتدّ منذ تسعينيات القرن الماضي، وآتٍ من تراجع القدرة المالية للدولة وخلق أزماتها المتتالية. من هنا، لم يعد بإمكان الاقتصاد المالي التحوّل أتوماتيكياً من ريعي إلى إنتاجي من دون تدخّل الدولة لتفكيك هذا النموذج وخلق العائدات المرتفعة على القطاعات الإنتاجية، وتفكيك الاحتكارات الموجودة في القطاع الخاص بدلاً من نقلها إلى القطاع العام عبر مشاريع الشراكة والخصخصة.

عملياً، يتطلّب تحويل الاقتصاد من ريعي إلى إنتاجي، سياسات صناعية راديكالية، وهذا ما حصل في بلدان كثيرة دخلت في عمليات التصنيع السريعة مثل كوريا الجنوبية وروسيا. إلّا أن ذلك لا يعتمد فقط على تحفيز القطاعات الإنتاجية من خلال الضرائب المنخفضة والدعم الحكومي، بل يقتضي أيضاً تحويل الموارد من قطاع نريده أن يضمر (يشكّل القطاع المصرفي نحو 325% من مجمل الناتج المحلّي) إلى قطاع نريده أن ينمو (تشكّل الزراعة 3% من الناتج المحلّي والصناعة 9% من الناتج). أي بمعنى آخر، استغلال القطاع الريعي، عبر النظام الضريبي، لزيادة موارد الدولة، أو نقل موارد هذا القطاع إلى القطاع العام والإنتاجي ووضع سياسات وأسعار تعطي أولوية للقطاع الإنتاجي.

وهنا يجب الانتهاء من الوهم المالي والتخلّي عن فكرة «المركز المالي للبنان»، خصوصاً أنه دور انتهى بعد الحرب، وتحوّل إلى مجرّد دوّامة مالية، لم تقم سوى بالمحافظة على النظام القائم (الترابط بين المصارف والدولة) وتعميق الأزمة الاقتصادية والأزمة المالية للدولة.

كما علينا أن نرى العواقب السياسية للاقتصاد الذي بُني بعد الحرب. يقول داني روديرغ، الاقتصادي في جامعة هارفرد: «إن العواقب السياسية الناتجة عن انحسار التصنيع قد تكون غير واضحة للوهلة الأولى، إلّا أن أهمّيتها كبيرة. فالأحزاب السياسية الجماهيرية كانت نتاجاً جانبياً للتصنيع، والسياسة ستبدو مختلفة عندما ينظّم الإنتاج الحضري في شكل كبير حول الطابع غير النظامي عبر انتشار المؤسّسات الصغيرة والخدمات الثانوية. في هذا الوضع يصبح من الصعب للمجموعات غير النخبوية أن تحدّد مصالحها المشتركة، فيما يواجه التنظيم السياسي عقبات أكبر، وتهيمن الهويات الشخصية والعرقية على السياسة بدلاً من التضامن الطبقي».

هذا تماماً ما يحصل في لبنان. إن نظام الطائف، وعلى الرغم من كونه أكثر عدالة من نظام ما قبل الحرب، إلّا أنه أسوأ اقتصادياً، بدليل تراجع حصّة الأجور من الناتج المحلّي من 50% إلى 28%، في مقابل تركّز رأس المال المالي وتضخّم القطاع المصرفي إلى نحو 325% من الناتج المحلّي. وتراجع كفاءة الدولة وضعفها نتيجة المحاصصة المذهبية والطائفية وتقلّص دورها في تقديم الخدمات العامة. هذا النظام غير مستقرّ، على الرغم من كلّ الدعايات المغايرة. فكلّما ازدادت قوّة رأس المال كلّما ازداد اهتراء الدولة. وهذا تماماً ما يحصل اليوم. لقد بدأ تفكّك الترويكا (المصارف ومصرف لبنان والدولة)، وهذا يفسّر اللجوء إلى سيدر كخطوة يائسة لا أكثر، للإنقاذ المالي وإنقاذ نموذج المحاصصة الطائفية وسيطرة رأس المال المالي، وهي خطوة شبيهة بالخطط الإنقاذية التي سبقتها، وطبعاً هي لا تمتّ بصلة إلى أي خطّة لإعادة بناء الاقتصاد اللبناني أو تطويره وتحسين بنيته التحتية.

قراءات

مقال

من أصحاب «السترات الصفراء» إلى الدولة الاجتماعية البيئية

(نيمو ـ كندا)

إيلوا لوران

يمكن لمفهوم الدولة الاجتماعية البيئية أن يُلهم سياسة اجتماعية جديدة لمعالجة الأزمة المزدوجة لانعدام العدالة والتدهور البيئي.

تُعتبر ثورة «السترات الصفراء» الأزمة الاجتماعية البيئية الأولى في فرنسا المعاصرة، والأولى من نوعها في فرنسا. وتمثّلت شرارة الاحتجاجات بالمسألة الكبرى - التي طالت كثيراً في بلد المساواة الجمهورية العريقة - المتمثّلة في الوقود الأحفوري الذي يحجز ملايين العمّال يومياً.

ستتبع هذه الأزمة، أزمات كثيرة أخرى أو قد تبعتها بالفعل، بعضها متوهّجة وأخرى ملحّة. فجميع التحدّيات البيئية هي مشاكل اجتماعية، إذ إن البيئة تمثّل اليوم النطاق الجديد لانعدام المساواة. وأوجه انعدام المساواة البيئية قد تتراجع أو تنفجر في وجه السياسيين كالقنابل الاجتماعية. ولكنّها لن تختفي بسحر ساحر.

أزمة اجتماعية بيئية ملحّة؟ نعم. فغياب العدالة الغذائية، مضافاً إلى عدم القدرة على شراء الوقود، هما الصرخة التي لاقت صدى في الطرقات مع أصحاب «السترات الصفراء». فثمة مسألتان يعاني منهما الملايين في فرنسا اليوم: الوصول إلى الغذاء (حصّة المدخول من موازنة الغذاء للـ10% الأكثر فقراً تبلغ ضعفها لدى الأكثر ثراءً، بينما ينعدم الأمن الغذائي لدى 12% من البالغين)، والوصول إلى التغذية الجيّدة (الفرق في نوعية التغذية للفئات الاجتماعية المختلفة لا يكمن في الطاقة المُخزّنة بل في جودة الغذاء)، وفي كل مرحلة من مراحل الحياة، يساهم الغذاء في انعدام المساواة في المجال الصحّي: خلال الحمل والرضاعة الطبيعية وتغذية الأطفال والبالغين. فنحن نأكل كما نكون ونعيش ونموت كما نأكل. لنأخذ أيضاً انتفاء العدالة الصحّية الذي يطال الأطفال في المناطق الحضرية الملوّثة بالجسيميّات. فالتعرّض المطوّل لـ10 ميكروغرامات في المتر المكعب (الأصغر وبالتالي الأخطر) يعني خسارة سنة من معدّل الحياة المتوقّع. فالبيئة هي الصحّة.

أزمة اجتماعية بيئية؟ بالطبع. فثمة ظلم في المصير، في تأثير موجات الحرّ المرتبطة بالتغيّر المناخي. التجربة المأساوية لموجة الحرّ لعام 2003 (70 ألف وفاة في أوروبا) ستعيد نفسها. وفي فرنسا وحدها التي تملك واحداً من أفضل أنظمة الرعاية الصحّية في العالم، توفي 15 ألف شخص خلال موجة الحرّ، وكان 90% من الضحايا ما فوق 65 عاماً، ولعبت العزلة الاجتماعية دور عامل الخطورة الرئيسي. فتقاطع خريطتي العزلة الاجتماعية لكبار السنّ وخطر موجات الحرّ، يوفّر لنا مؤشّراً اجتماعياً بيئياً للهشاشة المناخية للمناطق الأوروبية. فموجات الحرّ تقوم بدور كاشف العزلة الاجتماعية. يبرز الظلم الاجتماعي أيضاً في أثر ما يسمّى «الكوارث الطبيعية» التي تتزايد في أوروبا كما في أنحاء أخرى من العالم. ومن أصل 158 مليار دولار هي كلفة الكوارث في العالم وفق مجموعة «سويس ري» لإعادة التأمين لعام 2016 (مقارنة بـ94 مليار دولار عام 2015)، فإن أقل من الثلث تغطيه شركات التأمين. لذلك فإن التغيّر المناخي يقود إلى التململ الاجتماعي والقائمة مستمرّة، من الوصول إلى المياه إلى التعرّض للضجيج، ومن «السرطانات البيئية» إلى المساواة في الحصول على نظافة الشوارع. وفي مواجهة هذه الأزمات الاجتماعية البيئية، يُطرح السؤال نفسه: هل نحن مستعدّون؟ من الواضح أن الجواب هو لا. ولكن ماذا يمكننا أن نفعل حيال ذلك؟ الجواب هو: كل شيء.

دولة اجتماعية بيئية

بشكل أدقّ، يمكن أن نفعل ما كنا نفعله بنجاح في أوروبا خلال عقد: بناء مؤسّسات جماعية قادرة على تشارك المخاطر من أجل تقليص الظلم. ويمكننا بناء دولة اجتماعية بيئية مناسبة للقرن الـ21 حيث أزمة الظلم والأزمة البيئية متراكبتان وتعزّزان بعضهما بعضاً.

لا شكّ أنّ الخطر البيئي خطر جماعي وعالمي، ولكنّه أيضاً تمييزي على الجانب الاجتماعي. من المسؤول عن ماذا؟ وما هي التداعيات؟ وعلى من تقع؟ هذا هو السؤال الأساسي للمقاربة الاجتماعية البيئية وهو يدعو إلى تبنّي سياسة اجتماعية بيئية.

مهمّ تنالف هذه الدولة الاجتماعية البيئية؟ أولاً تنظّم هذه الدولة الانتقال الاجتماعي البيئي للردّ على التغيّر المناخي عبر التقدّم الاجتماعي. وهي ممولة بالضرائب البيئية العادلة التي تضيء على الكلفة الاجتماعية الكبيرة الخفية للأزمات البيئية. وفي الوقت نفسه تقلّص المظالم الاجتماعية. ولا يوجد شيء لا مفرّ منه حيال الظلم الاجتماعي للضرائب البيئية: ضريبة الكربون الفرنسية لعام 2009 أعادت توزيع الأموال على 30% من الأكثر فقراً في فرنسا (الذين يسمّون اليوم أصحاب السترات الصفراء) على أساس المدخول والموقع المكاني، بينما أنظمة الضرائب البيئية الأكثر فعالية على وجه الأرض (لا سيّما في بلدان الشمال) كلّها بنيت على مبدأ التعويض الاجتماعي.

ولكن ضريبة الكربون التي ألغتها حكومة ماكرون - فيليب بضغط من الاضطرابات الاجتماعية، أُدرجت سراً في النظام الفرنسي وفُرضت بغض النظر عن أي معيار اجتماعي. ومن خلال إلغاء هذه الضريبة بشكل متسرّع، بدلاً من التفكير ملياً ومطوّلاً بالتعويض الاجتماعي، فعلت الحكومة عكس ما يجب عليها فعله: ليس علينا لعب الورقة الاجتماعية ضد الورقة البيئية بأسلوب يتّسم بقصر نظر بل من خلال عمل متأنٍ لإدراج الاثنتين على المدى الطويل.

ويتطلّب تطوير سياسة اجتماعية بيئية، تحديداً وتحليلاً مسبقين للطابع الموازي والمعقّد أحياناً، للأبعاد الاجتماعية والبيئية: ثمّة حاجة لإعادة تنظيم الرهانات البيئية ضمن المسائل الاجتماعية فضلاً عن الرهانات الاجتماعية للمشاكل البيئية. فالكثير، إن لم يكن جميع المقايضات الاجتماعية البيئية، يمكنها أن تتحوّل إلى تآزر اجتماعي بيئي: عدم القدرة على شراء الوقود المُرتبط بالتدفئة المنزلية ينتج عن الفقر المالي والإفراط في استهلاك الطاقة. ولكنّ العزل الحراري للمنازل يتيح تقليص استهلاك الطاقة، ويخفّض بالتالي انبعاثات الغازات الدفيئة ويقود إلى تحسّن في البيئة، وهو ما يُترجم بانخفاض الإنفاق على الطاقة من الأسر غير القادرة على شراء الوقود ويتيح أيضاً تقدّماً اجتماعياً.

تضمن الدولة الاجتماعية البيئية أيضاً الحماية الاجتماعية البيئية للفئات الأكثر هشاشة (فئات اجتماعية فضلاً عن مناطق تواجه خطراً مناخياً). وهي تنظّم تطوير الوظائف في مرحلة انتقال الطاقة. وتعيد رسم المساحات الحضرية لجعلها مستدامة، وتضع تصوّراً لتعاونها البيئي مع المناطق الريفية (مقابل الطاقة والغذاء). يجب أن تُفهم «الدولة» بمعنى شامل: فالانتقال الاجتماعي البيئي متعدّد المراكز أي أنّ كل منطقة وكل وسط اجتماعي يمكنه ويجب أن يشارك.

وأخيراً، تهدف الدولة الاجتماعية البيئية إلى تحقيق الرفاهية الإنسانية - وليس النموّ أو الانضباط المالي - بدءاً من الصحّة. وهي تعتمد على حقيقة بسيطة ولكن صعبة: أن المجتمعات ستكون أكثر عدالة إن كانت أكثر استدامة وستكون أكثر استدامة إذا كانت أكثر عدالة. بعبارة أخرى، من المنطقي بيئياً أن نخفّف الأزمة الاجتماعية ومن المنطقي اجتماعياً أن نخفّف الأزمات البيئية.

«اتفاق بيئي جديد» في الولايات المتّحدة

طُرحت فكرة الاتفاق البيئي الجديد من جديد في الولايات المتّحدة، بضغط من الجيل الجديد الطموح من السياسيين المعارضين للرأسمالية والمناصرين للبيئة، الذين يفهمون الأزمات الاجتماعية البيئية التي نواجهها وليسوا خائفين من فرض ضرائب على النافذين لحماية الفئات الضعيفة. وفي حين كانت أوروبا سبّاقة في الاتفاق الأصلي بنحو نصف قرن إلّا أنها متأخّرة في هذا الأفق الجديد.

ولكن لدى الدولة الاجتماعية البيئية النفوذ والسلطة لإعادة اختراع التقدّم الاجتماعي في مواجهة الأزمة البيئية غير المُتكافئة اجتماعياً، تماماً كما أعيد اختراع الدولة حين ولدت دولة الرفاه وتمّ بناؤها والدفاع عنها. وتلك الثورة بدأت في أوروبا ويجب أن يتبعها انتقال اجتماعي بيئي أيضاً.

Social Europe

ترجمة لمياء الساحلي

إيلوا لوران هو باحث زميل في مركز العلوم السياسية للأبحاث الاقتصادية - باريس، وأستاذ في كلية الإدارة والابتكار في جامعة العلوم السياسية، وأستاذ زائر في جامعة ستانفورد. وهو مؤلّف لقسم بعنوان «نحو تحقيق الرفاه في أوروبا» (Toward a Well-Being Europe) في تقرير حول حالة الاتحاد الأوروبي و«الانتقال نحو الرفاه: قياس المهم لحماية ما يهم» (The Well-being Transition: Measuring what counts to protect what matters).

مؤشر

92% نسبة ارتفاع كلفة التعليم في لبنان خلال عقد

علي هاشم

اتسمت مرحلة ما بعد الحرب الأهلية بتهميش دور التعليم الرسمي إلى حدّ كبير، سواء من خلال حصّته المتدنّية من الموازنات المتعاقبة، أو من خلال الإهمال الإداري وإدخال مؤسّساته في إطار منظومة المحاصصة التي اعتمدها الأقطاب المتوالون على الحكم. وهو ما أدّى تدريجاً إلى اتجاه معظم اللبنانيين إلى التعليم الخاص كبديل. وهذا ما تظهره إحصاءات المركز التربوي للبحوث والإنماء التي تؤكّد أن 31% فقط من الطلّاب في كلّ قطاعات التعليم في لبنان يقصدون المدارس والجامعات والمهنيات الرسمية، بينما تتوزّع النسبة الباقية على مختلف مؤسّسات التعليم الخاص. فعلى صعيد التعليم الجامعي مثلاً، تراجعت نسبة الملتحقين بالجامعة اللبنانية من 45% إلى أقل من 38% بين عامي 1992 و2017.

صبّ هذا الواقع في صالح القطاع التعليمي الخاصّ، الذي وجد في تردّي واقع التعليم الرسمي فرصة للتمادي في رفع الكلفة على الأسر على مدى السنوات، خصوصاً مع غياب أيّ ضوابط جدّية، قانونية وإداريّة، للجم ارتفاع الأقساط التي يتقاضاها قطاع التعليم الخاص على مستوى الجامعات والمدارس والتي تتحمّل أعباءها الأسر المعيشية في لبنان. فوفقاً لمؤشّر أسعار المستهلك الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي ويرصد كلفة الاستهلاك على الأسر في لبنان، يتبيّن أن كلفة التعليم ارتفعت إلى 119 نقطة بين عامي 2007 و2018، أي بنسبة 92% خلال 11 عاماً.

في الواقع، ارتفعت أسعار كلّ السلع والخدمات خلال هذه السنوات بشكل عام، إلّا أن نسبة الارتفاع الإجمالي في مؤشّر أسعار المستهلك لم تتجاوز نصف نسبة الارتفاع في كلفة التعليم خلال الفترة نفسها، بحيث ارتفع المؤشر العام من 76 إلى 108 نقاط، بين عامي 2007 و2018، أي بنسبة 42%. وهنا يظهر حجم التفاوت بين نسبة ارتفاع أسعار السوق الناتجة عن التضخّم ونسبة ارتفاع كلفة التعليم.

أكثر من ذلك، منذ آخر تصحيح للأجور في لبنان عام 2012، ارتفعت كلفة التعليم من 93 إلى 119 نقطة، أي بزيادة بنسبة 28%، من دون أن يقترن ذلك بأيّ تصحيح للأجور التي تتقاضاها الأسر مقابل هذا الارتفاع في الكلفة. وبالتالي، كانت هذه الزيادة في كلفة التعليم تأتي على حساب القوة الشرائية للأسر وقدرتها على تأمين الاحتياجات الأخرى من دخلها.

أيضاً، خلال هذه السنوات، توازى ارتفاع إنفاق الأسر على التعليم الخاص مع تراجع نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من الناتج المحلّي. ووفقاً للبنك الدولي، ارتفع حجم إنفاق اللبنانيين على التعليم الخاص من مليار إلى نحو 1,78 مليار دولار، بين عامي 2005 و2011. في مقابل، تراجع نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من إجمالي الناتج المحلّي من 2,6% إلى 1,6% خلال الفترة نفسها، وهي نسبة متدنّية بالمقارنة مع المعدّل العالمي للإنفاق الحكومي نسبة إلى الناتج المحلّي الذي يبلغ 4,8%، ويصل إلى 4,5% في البلدان المتوسّطة الدخل التي ينتمي إليها لبنان.

من هنا، يتبيّن أن معضلة ارتفاع الأقساط ومعاناة اللبنانيين لتأمين كلفة التعليم، لا تنطلق من الأوضاع الاقتصادية المتردّية فحسب، ولا من المؤسّسات الخاصة الباحثة عن الربح والتي استفادت من كلّ الظروف المتوافرة لفرض شروطها على الأسر. وبالتالي، أنسنة القطاع التعليمي الخاص أو تخطّي الأزمة الاقتصادية، لن يعالجا أصل المشكلة، الذي يكمن في تراجع الدعم الحكومي للتعليم الرسمي القادر على توفير العلم المجاني والمقبول للجميع. فأيّ معالجة جدّية لا بدّ أن تنطلق من هنا.

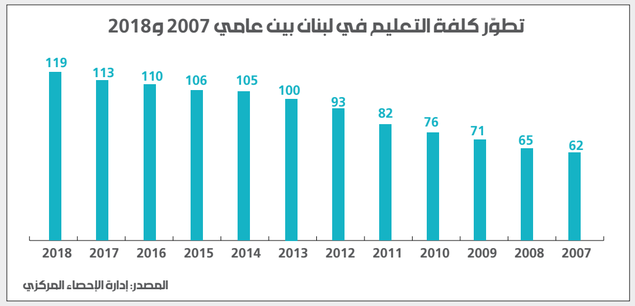

أطلس

8% فقط من مساحة لبنان مبنية

فيفيان عقيقي

8% فقط من مجمل مساحة لبنان، أي 858 كيلومتراً مربّعاً، هي مناطق عمرانية أو ينتشر فيها العمار، وفقاً للصور الجوّية الملتقطة من قِبل فرق عمل مديرية الشؤون الجغرافية في الجيش اللبناني.

هذه النسبة تتناقض مع الخطاب الشائع عن ندرة الأراضي في لبنان، المُستخدَم لتبرير الارتفاع الهائل في أسعار العقارات، والذي يعزّزه التوسّع العمراني وانتشاره في المنطقة الوسطى (بيروت وجبل لبنان) والمدن اللبنانية الكبرى (صيدا وطرابلس وزحلة)، حيث يسكن ويعمل ويتعلّم نحو 89% من مجمل المقيمين في لبنان، وفقاً للبيانات الإحصائية الصادرة عن الأمم المتحدة والبنك الدولي، وهم لا يرون في تنقّلاتهم اليومية في هذه المناطق العمرانية سوى أشرطة من المباني والمساكن المتراصة على جانبي الطرق تزيد من وهم انتشار العمران.

هذه الصورة التي قد يرى فيها البعض إيجابية ما، باعتبار أنها لا تشمل سوى نسبة قليلة من مجمل الأراضي اللبنانية، لا تلغي واقعاً معاشاً عن عشوائية التمدّد العمراني ونمط استخدام الأراضي وشحّ المساحات الخضراء في البقعة التي يتكدّس فيها غالبية المقيمين في لبنان.

وفقاً لـ«أطلس لبنان» الذي أعدّه المجلس الوطني للبحوث العلمية والمعهد الفرنسي للشرق الأدنى، زادت المناطق المبنية بنسبة 80%، بين عامي 1994 و2014، إذ ارتفعت من 472 كيلومتراً مربّعاً إلى 858 كيلومتراً مربّعاً، فضلاً عن أن نحو 52% من المناطق العمرانية تقع على ارتفاعات تقلّ عن 500 متر، في مقابل 30% منتشرة على ارتفاعات تتراوح بين 500 وألف متر، ونحو 18% موجودة على ارتفاع يزيد عن ألف متر.

يتركّز العمران في المنطقة الوسطى من لبنان، إلّا أن النموّ العمراني الأكثر ملاحظة خلال العقدين الماضيين كان في ضواحي المدن الكبرى متتبعاً محاور المواصلات.

في الواقع، تسجّل بيروت النسبة الأعلى من العمران نسبة إلى مساحتها، ففي عام 2015، باتت 98% من مجمل مساحتها البالغة 21 كيلومتراً مربّعاً مغطّاة بالعمران، علماً أن هذه النسبة ارتفعت من 95% عام 1994. في حين تنتشر المساحة العمرانية الأكبر في محافظة جبل لبنان وهي تغطّي 312 كيلومتراً مربّعاً، أي 16% من مجمل مساحتها، علماً أن هذه النسبة كانت تقدّر بنحو 11% عام 1994، تليها محافظة الشمال حيث يغطّي العمران نحو 101 كيلومتر مربّع مستحوذاً على 9% من مجمل مساحتها بعد أن كان يشكّل 4% فقط عام 1994.

إلّا أن النموّ الأكبر سُجّل في محافظة النبطية، حيث تضاعفت مساحة العمران فيها أكثر من ثلاث مرّات، وارتفعت من 30 إلى 99 كيلومتراً مربّعاً خلال عقدين، وباتت تستحوذ على 9% من مجمل مساحتها المقدّرة بنحو 1100 كيلومتر مربّع. تليها محافظة الجنوب التي ارتفعت المنطقة العمرانية فيها نحو مرتين ونصف المرّة خلال الفترة نفسها وصولاً إلى 92 كيلومتراً مربّعاً، وبالتالي باتت تشكّل نحو 10% من مجمل مساحتها. أمّا في البقاع وعكّار وبعلبك – الهرمل فقد تضاعفت المنطقة العمرانية نحو مرّتين، وباتت تقدّر بنحو 83 كيلومتراً مربّعاً في البقاع في مقابل 46 كيلومتراً مربعاً عام 1994، ونحو 94 كيلومتراً في بعلبك الهرمل في مقابل 45 كيلومتراً مربّعاً قبل عقدين، ونحو 55 كيلومتراً في عكّار بعد أن كانت تقدّر بنحو 20 كيلومتراً مربّعاً.

وفقاً لـ«أطلس لبنان»، يأتي هذا التوسّع العمراني الذي يعكس ضعف أنظمة البناء والضغط الديموغرافي المحلّي على حساب المناطق الزراعية، وهو ما يؤدّي إلى إحداث خلل في بنية المناطق الريفية وفي مردود اقتصادي ضعيف جدّاً يحول دون منع تحويلها إلى مناطق عمرانية.

المحافظة	المساحة الإجمالية (كلم 2)	المنطقة العمرانية					
		1994		2005		2014	
		بالكيلومتر مربع	كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية	بالكيلومتر مربع	كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية	بالكيلومتر مربع	كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية
عكّار	790	20	3%	44	6%	55	7%
بعلبك – الهرمل	2853	45	2%	73	3%	94	3%
بيروت	21	20	95%	21	98%	21	98%
البقاع	1413	46	3%	67	5%	83	6%
جبل لبنان	1973	226	11%	281	14%	312	16%
النبطية	1100	30	3%	76	7%	99	9%
الشمال	1187	49	4%	89	7%	101	9%
الجنوب	924	35	4%	68	7%	92	10%
لبنان	10262	472	5%	719	7%	858	8%

ماركس ضد سبنسر

غسان ديبة

موقعة الجمل في رداء قمة عربية

«وفي العراق ألف أفعى تشرب الرّحيقْ
من زهرة يربّيها الفرات بالنّدى»

بدر شاكر السياب

ظن كثيرون أن القمّة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية، التي انعقدت لآخر مرّة عام 2013، ستكون مرّة أخرى تكراراً للقديم المُعتاد في القمم العربية، كإعادة الأحداث في الفيلم الأميركي «يوم جرذ الأرض» (groundhog day). ولكن للمفاجأة، حصل المستحيل خلال القمّة في بيروت. فإلى مفاهيم التعاون والتكامل والعمل المشترك وخفض الفقر ودور القطاع الخاص وتحقيق أهداف التنمية إلخ، التي تتردّد في جميع القمم أو الاجتماعات العابرة للدول العربية، أُضيفَ مفهوم آخر، ألا وهو مناشدة الدول المانحة من أجل المساعدة في قضية اللاجئين والنازحين في العالم العربي. بهذا استطاع لبنان، ليس فقط كسر الرتابة وتوسيع نطاق المفاهيم العربية التنموية، بل أيضاً التعميم على العالم العربي سياسة الاتكالية على الخارج، التي أصبحت مُزمنة لديه.

في السياق نفسه، لا بدّ بدايةً من ذِكْر الطريقة السوريالية التي بدأ فيها بيان القمة الختامي، إذ قال: «نحن قادة الدول العربية... وبعد استعراضنا لواقع أزمة النازحين واللاجئين الحالية في دول العالم العربي، حيث تتحمل المنطقة العربية العبء الأكبر منها... من خلال استضافة العدد الأكبر من النازحين واللاجئين»! هنا أي قارئ قد يتراءى له وكأن هؤلاء النازحين قد أتوا من منطقة غير تلك التي هي قانونياً ضمن الحدود الجغرافية لجامعة الدول العربية، وتحمّلها هذا العبء الكبير «غير الطبيعي»، يبرّر طلب المساعدة من المجتمع الدولي.

منطقة غنيّة تطلب مساعدات لأمر هي مسؤولة عنه!

إن إدخال هذا الموضوع بهذا الشكل إلى بيان القمّة وإعلانها، يعكس عدم مبالاة وعدم جدّية عربية واضحة. إذ من المؤكّد أنه لو فكّرت الوفود العربية قليلاً قبل القبول بهذا الخطاب الشعبوي، لاكتشفت أن دولها التي تعوم على مئات المليارات من الدولارات من الثروة النقدية التي يملكها الأفراد والدول نفسها والموضوعة في المصارف والأسواق المالية والصناديق السيادية وغيرها، والمتأتية في أكثريتها الساحقة ليس عن عمل أو إنتاج، بل عن ريع من النفط والغاز والاحتكارات والقوّة السياسية والاقتصادية للأقلّية في المنطقة العربية، والتي تعوم أيضاً على احتياطات نفطية تقدّر بنحو 710 مليارات برميل (55% من الاحتياطي العالمي) واحتياطات من الغاز تقدّر بنحو 54 ألف مليار متر مكعب (27,7%)، لا يمكنها أن تطلب من «الدول المانحة» التي بأكثريتها تنتج ثروتها عبر العمل والتقدّم التكنولوجي وتراكم الرأسمال، أن تُموّل إعانات للاجئين والنازحين السوريين وغيرهم. المفارقة المضحكة-المبكية هنا، أن الذين يستهلكون في الغالب ثرواتهم، يريدون من الذين يخلقونها أن يساعدوهم على حلّ معضلة وطنية وكارثة إنسانية، هم أنفسهم مسؤولون عنها أوّلاً وأخيراً.

كذلك فإن البيان الختامي للقمّة يعيد الأسطوانة القديمة نفسها حول التأثير السلبي للجوء والنزوح على الدول المضيفة بشكل تضخيمي وغير علمي، لا يليق بقمّة عربية تنموية، إذ يقول البيان: «ونظراً إلى انعكاسات هذه الأزمة الخطيرة على اقتصاد الدول المضيفة وانخفاض معدّلات النموّ فيها، وتأثيرها في المالية العامّة عبر الخسارة التراكمية في الإيرادات الحكومية، وتداعياتها على مسار التنمية الإنسانية والاجتماعية من خلال ارتفاع معدّلات الفقر وتصاعد حجم البطالة، خصوصاً في أوساط الشباب، وازدياد العبء على النظامين الصحّي والتعليمي، والاستنزاف الناتج منها للبنية التحتية...». هذا التشخيص هو تبنّي غير مبرّر وغير مسبوق في تاريخ القمم العربية، للخطاب الشعبوي اليميني الذي يريد أن يحُمِّل اللاجئين السوريين تبعات فشل اقتصادات الدول المضيفة، وفشل أحزابها الحاكمة. فأكثر الدراسات العلمية أكّدت العكس، إذ إن التأثير بسوق العمل في الدول المضيفة محدود جدّاً ولا تأثير له بارتفاع البطالة فيها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الكلفة المزعومة على البنية التحتية، التي في لبنان مثلاً، هي أصلاً منهارة، وفي حالة الكهرباء تحديداً كانت، ولا تزال، في نفس مستوى حالة الطاقة الكهربائية في دول مدقعة الفقر، وذلك قبل وصول اللاجئين بسنوات. بالتالي، من المعيب على طبقات حاكمة فاشلة في الدول المضيفة، أن تُحمّل النازحين واللاجئين قسراً من المهمّشين والفقراء المسؤولية عن فشلها، كذلك من المعيب أن تستجدي، عبر ذلك، الدول المانحة لتمويل «مشاريع تنموية» ترفض هي أن تموّلها من ماليتها العامة لأنها ترفض المسّ بثرواتها الخاصّة المتفلتة بغالبيتها من الضرائب. بالإضافة إلى كل ذلك، إن المؤسّسات الدولية والدول المانحة أدّت دورها في المساعدات، وكانت الأكثرية الساحقة من الإنفاق منها، وليس من ميزانيات الدول المضيفة، وقد أدّى هذا الدفق المالي أيضاً إلى ارتفاع النمو الاقتصادي في الدول المضيفة وارتفاع الإيرادات الحكومية (بدلاً من انخفاضها كما يقول البيان)!

أخيراً، يتطرّق البيان إلى موضوع تمويل وكالة الأونروا وحقّ العودة. في هذا الإطار، يبدو أن الموضوع لا يتجاوز إلقاء اللوم بخصوص وضع اللاجئين الفلسطينيين على المجتمع الدولي. وهنا على البعض أن يحسم أمره ويجيب عن السؤال الآتي باختياره أحد الخيارات فقط: هل دعم وكالة الأونروا هو مؤامرة لتوطين الفلسطينيين، أم أن قطع تمويل الأونروا هو مؤامرة لتوطين الفلسطينيين؟ كذلك إن تكرار «حقّ العودة» يبدو اليوم وسيلةً للتخلّص من الفلسطينيين، لا دعماً حقيقياً لحقّهم التاريخي في أرضهم. لكلّ هذا، إنه الإيمان الفاسد الذي يحكم العالم العربي اليوم.

فشل التنمية العربية

ربّما الشيء الجيّد الوحيد في القمة هو إنشاء صندوق لدعم التكنولوجيا الرقمية، بمساهمة من الكويت وقطر في تمويله بقيمة 100 مليون دولار. ولكن هذه الخطوة لا تكفي لأنها أوّلاً، تطلب من القطاع الخاص أن يساهم بـ100 مليون دولار أخرى، وكان من الأفضل إطلاقه بشكل فعّال وبسرعة أكبر. وثانياً، الخطوة تأتي بمثابة نقطة في بحر فشل التنمية العربية. فالمنطقة العربية تعاني من تحدّيات ومعضلات أصبحت بعمق لا يمكن حلّها بمبادرات صغيرة الحجم كهذه. وهذا الفشل، للمناسبة، هو سابق لكل مسلسل الأحداث والنزوح والإرهاب الذي شهدته وتشهده المنطقة العربية. في هذا الإطار، هناك ثلاثة تحديات كبرى لا يمكن تجاهلها. أوّلاً، تحدّي التنافسية والعولمة. ففي الثلاثين سنة الماضية، أدّت العولمة إلى ارتفاع معدّل التنمية والتصنيع في الدول النامية، ومن بينها الهند والصين وإندونيسيا وغيرها، وارتفاع معدّل حصّتها من الناتج العالمي من 40 إلى 60% على حساب حصّة الدول المتقدّمة. في الوقت نفسه، يراوح العالم العربي مكانه. ثانياً، تحدّي عكس الريعية الفائقة. فالعالم العربي، الذي تكثر فيه الدول الريعية التي تعتمد على المصادر الطبيعية للثروة، بدلاً من استعمال هذه الثروة الطبيعية وتحويلها إلى رأسمال فيزيائي وتقدّم تكنولوجي يساهمان في اختراق الأسواق العالمية، أصبحت الريعية فيه معمّمة حتى إلى الدول غير الريعية. ثالثاً، عدم المساواة في الدخل والثروة. وعدم المساواة هذا ليس فقط مرتبطاً بالعدالة الاقتصادية، بل بتأبيد الشكل الريعي للرأسمالية العربية، إلى تعزيز سيطرة السلالات المُتحكّمة في الاقتصاد عبر التوريث والملكية، وإلى عدم قيام اقتصاد إنتاجي يراكم الرأسمال ويتطوّر تكنولوجياً، وبالتالي ينافس عالمياً. إذ يصبح التملّك للأصول والعقارات والمؤسّسات الكبرى والثروة المالية عائقاً أمام التطوّر الاقتصادي، وتصبح الأكثرية تعمل في قطاعات متدنّية الإنتاجية ذات أجور متدنّية وعوائد على عمل هامشي متدنّية جدّاً وغير مستقرّة. لكل هذا، العالم العربي بحاجة إلى أجندة تنموية جديدة، ولكن في الوقت نفسه أجندة ديموقراطية ومساواتية، بدلاً من تكرار القديم.

عاشت الشعوب العربية حتى 2011، وكأن كل يوم يُعيد نفسه. اليوم، بعد 8 سنوات على الربيع العربي وما تبعه من ثورات مضادّة وحروب أهلية وانقسامات مذهبية وإثنية، اعتقد البعض أن قمة عربية اقتصادية واجتماعية وتنموية، كان يجب على الأقل أن تقوم بجردة حساب لما حصل و/أو أن يحصل بعض الانقسام بين الجديد والقديم. لا هذا حصل ولا ذاك، وكأن ستاراً مظلماً قد أسدل على الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج. وتونس، الدولة التي حقّقت أكثر الخطوات تقدّماً منذ 2011، تعطي الأمثولة عن الفرص وعن المخاطر وأين تكمن المعضلة الحقيقية في المنطقة. فالشعوب العربية حاضرة للديموقراطية، ولكن المشروع الاقتصادي التنموي الحقيقي لا يمكن أن يتأخّر عن ركاب هذه الديموقراطية، وإلّا انتهت في مهدها.

في تونس منذ الثورة وإلى الآن أحرق 300 تونسي أنفسهم، وبالأمس أحرق جورج زريق نفسه في لبنان، وبالأمس الأوّل اغتيل الروائي العراقي علاء مشذوب بثلاث عشرة رصاصة في كربلاء. هذه كلّها إرهاصات فشل التنمية العربية وانتصار الثورة المضادّة التي كانت موقعة الجمل في القاهرة في 2 شباط/ فبراير 2011 برمزيتها تمثّلها، ليس فقط آنياً، بل تمثّل هذه الثورة الآتية بكل رجعيتها وتخلّفها التي بشّرت بصعود ليس لوي بونابرت واحد بل اثنين وثلاثة وأكثر سيعتمدون في حكمهم على الأكثر ظلامية في مجتمعاتهم. لكن في خضم كلّ هذا، ستتحضّر الموجة الثانية من ربيع الشعوب العربية، لأن النظام القديم ينهار ويخطئ من يظن أن الربيع العربي، وإن أدّى إلى ما أدّى إليه، قد انتهى. وُيخطئ من يعتقد أن المطر لن يأتي، وأن عالم الغد الفتي لن يأتي.

انجل بوليغان ـ المكسيك